الجمعة 12 حزيران 2020
العدد 4072 السنة الرابعة عشرة
Vendredi 12 Juin 2020 no 4072 14ème année

20 صفحة
1000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

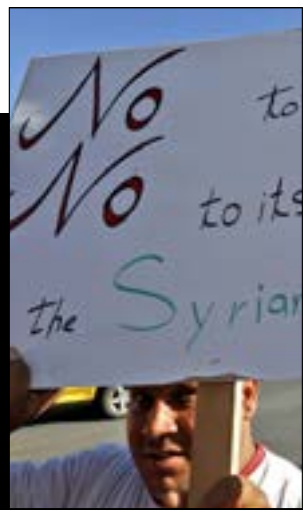

سوريا

الأسد يُقيل خميس عرنوس لمرحلة تحدّي «قيصر»

12

رياض سلامة Game over

[3 ـ 2]

(مروان طحطح)

على الغلاف

حكومة دياب تحت الضغط الاقتصاديّ والشعبيّ
رياض سلامة Game Over

كلّ الظروف مهيّأة لانتفاضة شعبية، معيشياً، اقتصادياً، مالياً، نقدياً، إدارياً... على جميع المستويات السياسية، البلاد تعبة. ولأجل ذلك، نزل الناس الغاضبون إلى الشوارع في طول البلاد وعرضها ليل أمس. الشعارات متعددة حتى تكاد لا تُحصى، لكن أكثرها تداولاً كان «إسقاط رياض سلامة».

في دولة اقتصادها مدولَر، لم يعد مَن سعر لشراء الدولار. يقصد الناس الصرافين، فيشتري الصراف منهم الدولارات بـ4800 ليرة وبـ5000 ليرة وصولاً إلى 5200 ليرة. لكن من النادر أن يجد أحدٌ صرافاً واحداً يبيع الدولار. من هنا، باتت الأرقام ترتفع، حقيقة ووهماً، حتى وصلت على بعض وسائل الاتصال إلى 7000 ليرة للدولار الواحد، لكن من

المشاورات الليلية تركّزت على حماية الحكومة من السقوط وضرورة معالجة أزمة الدولار

دون صراف يبيع. في مقابل ذلك، خرج حاكم مصرف لبنان، رياض سلامة، ببيان يقول فيه إن كل ما يُحكى عن سعر الصرف «غير حقيقي». يبدو سلامة كمن يعيش في كوكب آخر. سعر الدولار، في عهده، صار أسعاراً: السعر الرسمي الأول بين مصرف لبنان والمصارف (1507)، السعر الرسمي الثاني الذي يعتمده مصرف لبنان مع المصارف بموجب التعميم رقم 148 (3000 ليرة أو 3200 ليرة) السعر الرسمي بين المصرف والصرافين (3850)، السعر الرسمي لشركات تحويل الأموال، السعر الرسمي للصرافين الذي قال سلامة في التعميم الذي أصدره أول من أمس إنه يريد الوصول إليه مستقبلاً (3200)، السعر الرسمي المسموح للمصارف تسجيله وهميّاً لزبائن محظيين عبر تحويل دولارهم الطازج إلى ما بين 2,1 دولار و2,8 دولار. يُضاف إلى ما

(مروان طحطح)

سبق أسعار لا تُعد ولا تُحصى في السوق السوداء. ما سبق يجري بقرار من رياض سلامة الذي يريد من الناس أن يقتنعوا أن الأمور قد «فلتت» من بين يديه، فيما أداؤه لا يوحي سوى بأنه يتعمّد إسقاط البلاد بكل ما فيها. أداؤه التخريبي مرّ بنقطة تحوّل ليل 17 تشرين الأول الفائت، عندما شارك جمعية المصارف قرارها، من واشنطن، إقفال أبواب البنوك. وفي الأيام الأخيرة، كان حاكم «المركزي» يغدق التعاميم التي يقول إن هدفها خفض سعر الدولار مقابل الليرة، فيما الدولار يختفي من السوق وسعره يحلّق. إذا جرى التجاوز عن كل ما ارتكبه رياض سلامة على مدى 27 عاماً قضاها حاكماً لمصرف لبنان، فإن أداءه في الأشهر الأخيرة كافٍ وحده ليشكّل مضبطة اتهام جزائية وسياسية، تسمح بالإطاحة به. ما فعله يخالف نصاً وروحاً، قانون النقد والتسليف الذي يحمّل حاكم مصرف لبنان، حصراً، مسؤولية سلامة الليرة. لكن رياض سلامة ليس كأي موظف. فريق الحماية الخاص به عابر لكل الانقسامات. فيما كانت أصوات جزء كبير من المحتجين الذين نزلوا إلى الشارع ليل أمس تصدح مطالبة بإسقاط سلامة، كان النائبان ياسين جابر، وإبراهيم كنعان، على سبيل المثال للحصر يتحدّثان بما لا يؤدي سوى إلى الدفاع عن سلامة. الأول ينتقد (عبر موقع «النهار» الإلكتروني) الحكومة بسبب التعيينات التي كان لفريقه السياسي الحصة الأكبر (والأكثر وقاحة) فيها، وبسبب ما يسميه الإحباط الذي سببه أداؤها للناس، نتيجة التباين في أرقام الخسائر! أما الثاني فكان يحذّر من المسّ بأموال المودعين، ويقول لبرنامج «صار الوقت» على «أم تي في» إن المطلوب تعاون الجميع (بقصد سلامة) للخروج من الأزمة. موقف تيار المستقبل المدافع عن حاكم مصرف لبنان لا يحتاج إلى دليل. وعلى منوال سلامة، استغرب الرئيس السابق للحكومة سعد الحريري ارتفاع سعر الدولار، كما لو أن سياسات فريقه السياسي، منذ عام 1992، لم تؤسس للخراب الذي وقع.

ليل أمس، وعلى وقع هتافات الغاضبين في الشارع، كانت القوى السياسية المشاركة في الحكومة تجري مشاورات تحت عنوانين: حماية الحكومة من السقوط، وضرورة معالجة أزمة الدولار. مفتاح العنوان الثاني هو تغيير رياض سلامة. ضرورة إقالة سلامة طرحها أكثر من فريق مشارك في الحكومة. استطلاع الآراء يفضي إلى نتيجة مؤداها أن الرئيس نبيه بري لم يتخلَّ بعد عن دعمه لسلامة. وهو يفضّل أن يتولى رئيس الحكومة حسان دياب الضغط على حاكم مصرف لبنان لضبط سعر الصرف. كذلك يظهر سريعاً الخلاف على هوية خليفة سلامة.

رئيس الحكومة الذي تضرّرت صورته إلى حدود غير متوقّعة نتيجة أداء مجلس الوزراء، وآخره التعيينات وفق آلية المحاصصة الطائفية المعتادة، سارع أمس إلى دعوة مجلس الوزراء إلى عقد جلستين اليوم: الأولى في السرايا صباحاً، والثانية بعد الظهر في قصر بعبدا. وجدول أعمال الجلستين محصور ببحث وضع الليرة المنهارة. دياب كرئيس للحكومة، وعون كرئيس للجمهورية، يقولان كلاماً قاسياً بحق سلامة. وما كان يُشاع أمس عن غضب أميركي على الحكومة بسبب عدم إعادة النائب الثالث السابق لحاكم مصرف لبنان، محمد البعاصيري، إلى الوقع الذي غادره قبل 14 شهراً، تبيّن أنه غير صحيح مطلقاً. فبحسب مصادر بعبدا أن زيارة السفيرة الأميركية دوروثي شيا إلى القصر الجمهوري تمت بناءً على موعد طلبته منذ ما قبل جلسة التعيينات التي «أطيح فيها بالبعاصيري»، وأن اللقاء كان مخصّصاً لتسويق قانون «قيصر» للعقوبات على الشعب السوري. وكانت شيا «إيجابية في حديثها عن الوضع الاقتصادي اللبناني، لافتة إلى أن بلادها تتوقع إصلاحات تؤدي إلى تعاون بين لبنان وصندوق النقد الدولي ومؤسسات دولية أخرى كالبنك الدولي»، بحسب مصادر الرئاسة. ولفتت المصادر إلى أن شيا لم تأتِ على ذكر التعيينات التي وقعت، وأنها سألت عن أزمة التشكيلات القضائية، وأجابها رئيس الجمهورية بأن موقعه يفرض عليه الحرص على احترام الدستور. وانطلاقاً من احترام الدستور، المطلوب من عون ودياب المبادرة إلى العمل على إقالة سلامة، وتعيين بديل عنه. صحيح أن الأزمة أعمق من أن تُحل بقرار وحيد، مهما كانت أهميته، لكن أي تغيير أو إصلاح أو تخفيف لسرعة الانهيار، يستحيل أن يتم في وجود سلامة، المتآمر على سلامة النقد، والرافض لأي تعاون مع الحكومة بذريعة استقلالية المصرف المركزي. الحكومة مطالبة بسلسلة خطوات للجم الانهيار، والحدّ من سرعة «الهبوط الحر» للنقد والاقتصاد والمالية العامة، بدءاً من إقالة سلامة وتعيين حاكم بديل غير «متمرّد على الشرعية»، واتخاذ إجراءات لتخفيف نزيف الدولارات إلى الخارج عبر الحد من الاستيراد، وعقد اتفاقات سريعة لاستيراد الغاز بهدف خفض فاتورة الكهرباء، ووضع خطة اقتصادية للتحفيز بعيداً عن خيار صندوق النقد. فالأخير سيشترط ما تريده الولايات المتحدة الأميركية وحلفاؤها. وهذه الشروط لا يمكن للحكومة، أي حكومة، تنفيذها. السقوط في محاولة تحقيق مصالح الناس، كل الناس، يبقى أقل ضرراً، في كلّ المقاييس، من السقوط في محاولة إرضاء واشنطن وتدمير البلد. لأجل ذلك، ينبغي أن يُقال لسلامة فوراً، باللغة التي يفضّلها، إن اللعبة انتهت: Game Over.

(الأخبار)

مقالة

كلفة إنقاذ الحكومة في موازاة الانهيار المالي

هيام القصيفي

ما هي الخطوة التالية بعد إنقاذ الحكومة؟ هو السؤال الذي يُطرح اليوم بعدما تمكن حزب الله من إعادة لمّ الشمل الحكومي، إذ كيف يمكن أن تستأنف الحكومة أعمالها من حيث توقفت، فيما تركيبة البلد الاجتماعية والاقتصادية والمالية تنهار في شكل دراماتيكي. ومن أين ستبدأ معالجة آلاف المشكلات التي غطتها أزمة كورونا وانكشفت حالياً بكل آثارها السلبية، طالما أنها تصرّفت وكأنها نسخة مقلّدة عن الحكومات السابقة. والسؤال الأكثر تداولاً أمس بين الوسط السياسي هل يحتمل لبنان هزة ثانية بعد هزة السبت الفائت؟

صحيح أن أكثر من طرف حاول انتزاع الانتصار في ملف التعيينات. لكن ما جرى هو أن الحزب خرج منتصراً من هذه المعركة، بعدما سحب فتيل النكد السياسي من الرئيس نبيه بري والتيار الوطني الحر وطلال ارسلان ومن هم خارج الحكومة، حتى إن اعتراض تيار المردة جاء شكلياً وإعلامياً أكثر منه عملياً. ومع انتهاء التعيينات، مهما كان شكلها ومن يتبجح بانتصاراته على حلفائه في حكومة اللون الواحد وليس على خصومه، يتخلص الحزب من عبء الابتزاز السياسي، مرحلياً، لمواكبة الاستحقاقات الإقليمية الكثيرة على طاولته. لكن هذا الانتصار لا يكفي الحزب أو شركاءه في الحكومة لوضع لبنان على سكة الإنقاذ، لا بل قد يشكل ذريعة أكبر للبعض في الداخل والخارج للدفع أكثر نحو المواجهة. علماً بأن معايير الحزب مختلفة عن معايير حلفائه في النظرة إلى ما هو مقبل على لبنان. فهؤلاء يحاولون، كل على طريقته تحصين حصصهم في الإدارة وفي المالية والقضاء وفي كل شرايين الدولة، رغم مشارفتها على الإفلاس، خشية لحظة مصيرية قد ترتد عليهم. الرئيس نبيه بري يحاول ضبط صراع الأجنحة في محيطه، وكذلك يفعل رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل الذي يسعى منذ سنوات إلى إمساك المفاتيح المسيحية، متمثلاً بما يفعله الحريري مع التابعين له من موظفين في مجلس الوزراء والمؤسسات والإدارة العامة، من دون الأخذ في الاعتبار أن لحظة سقوط الدولة ستهدم الخيمة فوق رأس الجميع من دون استثناء.

ما جرى لا يعفي أن القوى المشاركة في الحكومة ستجد نفسها بعد مدّ الحكومة بالأوكسجين، أمام ضرورة العمل على خريطة الطريق لإنقاذ اللبنانيين، مع الارتفاع الجنوني لسعر الدولار، والانهيار الاجتماعي والأمني تلقائياً، مترافقاً مع الضغط الأميركي المتضاعف الذي لن يتوقف في الأمد المنظور، طالما أنه يعطي من منظار واشنطن النتائج المرجوّة. فما قيل منذ 17 تشرين الأول، في الشارع، تضاعف أولاً بسبب أداء الحكومة السلبي، وقد تعطي المحاصصة الفاقعة متزامنة مع انهيار سعر الليرة أسباباً مشابهة لإجراءات الضرائب التي سبقت تظاهرات تشرين الأول. كما تضاعف حجم الاحتقان الشعبي، بفعل سوء إدارة القطاع المصرفي، وما أفرزته أحداث السبت الأخير من احتقان. لكن بدل الذهاب الى معالجات طارئة على مستوى الفتنة أو التدهور المالي، اختارت القوى السياسية أهون الشرور بلجوئها الى التعيينات ومنها ما تعتبره وسيلة إقناع المجتمع الدولي بحسن سيرتها، خلال مفاوضاتها مع صندوق النقد. مع علمها بأن الصندوق ومَن وراءه على اطلاع كامل على حيثيات ما جرى من نقاشات وتعيينات والمستفيدين منها.

ولجوء القوى السياسية بمكابرة مطلقة الى تكرار سيناريو سبق أن جُرب وأدى الى النتيجة نفسها في تشرين الأول، قد يكون هذه المرة قاتلاً أكثر بسبب انخفاض قيمة الليرة. فهل حصل المسيحيون على حقوقهم وأقساط مدارسهم وثمن الدخول الى المستشفيات الخاصة، بمجرد تعيين موالين للتيار الوطني أو محافظة لكسروان ـ جبيل خلافاً للقانون؟ وهل حصلوا أيضاً على أموالهم في المصارف بالقانون بمجرد أن مارس رئيس الجمهورية العماد ميشال عون حقه بعدم توقيع مرسوم التشكيلات القضائية؟ وهل تأمّنت معيشة المئات من أبناء طرابلس والبقاع وبيروت بعدما نجح رئيس الحكومة في إثبات حقه في تعيين النائب السني لحاكم مصرف لبنان؟ وهل استفاد جمهور الثنائية الشيعية من إعطاء بري ما يريده بالكامل من دون نقصان؟ ولأن كل ما أخرجته الحكومة منفصل عن الواقع الحقيقي للناس فإن الخطوة التالية ستكون المعيار الأولي لكيفية إدارة الأزمة المالية والاقتصادية خارج إطار مجلس الوزراء. فإذا كان شعار سلاح المقاومة أزيل من الواجهة، فداخلياً، تتوجه الأنظار الى بيروت وهل ستكون عودة التظاهرات المعيشية اليها وجبل لبنان، مسموحة بالمطلق على غرار ما جرى في تشرين الأول، أم ستكون حدودها بعض المناطق التي لا تشكل حساسيات ولا تحمل مفاجآت من نوع مواجهة السبت الطائفية؟ وهذا يضع القوى السياسية المعارضة للحكومة، وقد سبق أن شاركت بقوة في التظاهرات السابقة، حقيقة مواقفها المعارضة، ما يؤشر سلباً أم إيجاباً الى نتائج التسوية التي أُبرمت يوم السبت. لكن الخطورة هي في أن هناك من لا يريد الاعتراف بأن لبنان عاد بعد ثمانية أشهر الى منزلق خطر، لن تكون الحكومة قادرة على تفاديه.

تقرير

غوتيريش يعلن مَهمة اليونيفيل: التجسّس على المقاومة

تتسارع محاولات تغيير مهام اليونيفيل في الجنوب. آخر التطوّرات تسويف الأمين العام للأمم المتّحدة لخفض العديد مقابل إدخال تقنيات حديثة لمراقبة تحرّكات المقاومة

فراس الشوفي

فضح الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، قبل يومين، ما يُخطط له في أروقة المنظمة الدولية حيال دور القوات الدولية العاملة في جنوب لبنان (اليونيفيل)، كلام غوتيريش جاء في التقرير التمهيدي الذي يسبق موعد التمديد للقوّة الدولية في آب المقبل، وهو بمثابة إعلان خطير عن المرحلة الجديدة التي سيدخلها الجنوب اللبناني، في حال تمكّنت الولايات المتّحدة وإسرائيل من فرض التعديلات المطلوبة على عديد القوّة ودورها. وللمرّة الأولى، يتمّ الإعلان الرسمي عن طبيعة هذه التعديلات التي تحمل روحية تقليص عديد القوّات لصالح آليات ومركبات صغيرة ذات تقنيات عالية، ومعدّات للرصد الحراري وكاميرات حديثة للقيام بمهام المراقبين.

غوتيريش أشار الى أن المركبات الثقيلة التي تحوزها اليونيفيل اليوم تمنعها من التنقّل في الأحياء والشوارع الضيقة، ما يقلّص من هامش حركة القبعات الزرق، لذلك «لا بدّ من استبدال المركبات الحالية بمركبات تكتيكية خفيفة ذات قدرات أعلى على الحركة والمراقبة (ومنها الطائرات المسيّرة)». وهذا «يعني توفير المزيد من الجنود لأعمال المراقبة وفي الوقت نفسه خفض الكتائب في منطقة العمليات».

يأتي هذا الموقف بعد اتباع اليونيفيل، خلال الأشهر الماضية، سياسة واضحة في تقليص هامش الصدام مع المقاومة في الجنوب واللجوء إلى أساليب «ناعمة»، لكن أكثر فعّالية، كالتركيز على العمل الأمني ونسج شبكات من العلاقات على الأرض. وما ليس خافياً، هو القلق الأوروبي الدائم من تحوّل الجنود الفرنسيين والإيطاليين والنمساويين وغيرهم إلى رهائن في حال أي صدام بين القوات الدولية والمقاومة، الأمر الذي حال دائما دون موافقة الأوروبيين على تعديلات في المهام والأدوار بما يتلاءم مع الضغوط الأميركية والإسرائيلية. إلّا أن المقترحات الأخيرة تبدو موجّهة نحو إعطاء الأوروبيين تطمينات، عبر تقليص «الأحذية على الأرض» والتحوّل نحو آليات بتقنيات معقّدة، ترفع من منسوب مراقبة حركة المقاومة، وفي الوقت نفسه تحيّد الجنود الأوروبيين من المواجهة، لضمان عدم الاعتراض الفرنسي - الأوروبي على الدور المرجوّ إسرائيلياً لليونيفيل. كما أشار غوتيريش إلى ضرورة إعادة ترميم مقارّ اليونيفيل، وتزويدها بالتقنيات الحديثة لجمع المعلومات وتحليلها، وإدخال تقنيات تصوير الفيديو والكاميرات الحرارية والطائرات المسيّرة، لأوسع مراقبة في منطقة العمليات، وعلى الخط الأزرق.

عملياً، تحوّل هذه التعديلات قوة اليونيفيل إلى جهاز استعلام تقني . بشري ضخم يرصد كامل الحركة في الجنوب، ويضع قيوداً كثيرة على عمل المقاومة قبل كيلومترات عديدة عن الحدود مع فلسطين المحتلة.

غير أن السعي الأميركي ـ الإسرائيلي لا يبدو أنه يلقى تجاوباً روسياً . صينياً. بل على العكس من ذلك، يدرك الروس والصينيون أن هذه التغييرات ستُحدث حتماً توتّراً في الجنوب اللبناني في ظروف قاتلة، قد تتدحرج فيها أصغر الأمور إلى حرب واسعة بين جيش الاحتلال الإسرائيلي والمقاومة، مع احتمال كبير أن تمتدّ إلى جبهات أخرى من سوريا إلى غزّة والضفّة الغربية التي تتسارع فيها تحضيرات «الضمّ». الأمر الذي يرجّح استخدام روسيا والصين حق النقض لمنع أي تعديلات، مع تأكيد السفير الروسي في بيروت ألكسندر زاسبيكين للرئيس ميشال عون على تبني الموقف اللبناني الذي طالب بالتمديد للقوة من دون تعديل.

المقترحات الأخيرة تبدو موجّهة نحو إعطاء الأوروبيين تطمينات عبر تقليص «الأحذية على الأرض»

ومنذ عام 2006، لم يسبق لقوات اليونيفيل أن كانت عدائية تجاه المقاومة، بالشكل الذي تحوّلت فيه خلال الأشهر الأخيرة، طبعاً بأساليب «خبيثة». في المقابل، لا تُظهر الأجواء الآتية من الجنوب أن المقاومة تتّجه هذه المرّة نحو امتصاص التعديلات الجديدة في حال إقرارها، كما امتصّت تعديلات عام 2017، حين أُدخل مصطلح «تفتيش» في مهام القوة الدولية. بل على العكس من ذلك، قد يدفع أي تغيير على هذا المستوى من التهديد، المقاومة إلى ردود فعل غير متوقّعة، وخصوصاً في ظلّ التناغم الحاصل بين الدفع نحو الفوضى في الداخل والتصويب على الحدود اللبنانية. السورية، وبين ما يحصل في الجنوب وتحوّل دور اليونيفيل من قوة لمراقبة وقف العمليات العسكرية، إلى قوّة تجسّس تخدم المصلحة الإسرائيلية البحتة.

قد تدفع التغييرات المقاومة إلى ردود فعل غير متوقّعة (مروان طحطح)

قضية اليوم

علي ياسين وشربل قرداحي: مَن يحاسب مَن؟

استعادة الخلوي: التعيين معلّق

منذ أعلن وزير الاتصالات تعيين مجلسَي إدارة جديدين لشركتَي الخلوي لم يحصل أي تقدم. حتى اليوم، لم يطلب، رسمياً، اجتماع الجمعية العمومية لقوننة هذا التعيين، ولا أبلغ الشركتين بأسماء أعضاء لجنة التسلّم والتسليم التي أعلن إنشاءها. في هذا الوقت بدأت تثار الشكوك حول قانونية تعيين موظفين أو أعضاء حاليين في مجلس الإدارة الذي يمثله الدولة

إيلي الفرزلي

قال وزير الاتصالات كلمته ومشى. أعلن تعيين مجلسَي إدارة جديدين لشركتَي «ألفا» و«تاتش»، لكنه لم يفعل ما يُفترض أن يحوّل هذا الإعلان إلى واقع. شركتا «زين» و«أوراسكوم» لا تزالان تتوليان الإدارة حتى اليوم. لا أحد في الشركتين يدرك كم ستطول هذه الحالة. لكن ما هو محسوم أن التعيين لم يقونن بعد. المطلوب أولاً اجتماع الجمعية العمومية، التي وحدها يحق لها أن تعيّن أعضاء مجلس الإدارة، الذين ينتخبون من بينهم رئيساً للمجلس.

وزير الاتصالات طلال حواط، وبعد الكثير من المماطلة في استرداد القطاع، قفز عن ذلك المسار القانوني ليعلن مباشرة أسماء الأعضاء ورئيسَي مجلس الإدارة، بدلاً من الدعوة إلى اجتماع الجمعية العمومية. بحسب المعلومات، لم يطلب رسمياً، حتى اليوم، من رئيسَي مجلس إدارة «ألفا» و«تاتش» معهما باسم هذه اللجنة، ما خلق ارتباكاً مضاعفاً للشركتين، اللتين شرعتا بتحضير المستندات المطلوبة لكن من دون أي معرفة بتاريخ التسلّم والتسليم أو تاريخ اجتماع الجمعية العامة، أو تاريخ خروجهما من إدارة شبكتَي الخلوي. بحسب وزارة الاتصالات، فإن اللجنة شُكلت بالفعل، وهي تضم نحو 15 عضواً موزعين على الشركتين، لكن لم يحدد بعد إن كان سيرأسهما رئيس واحد أو رئيسان، لكن الأكيد بحسب وزير الاتصالات أن التواصل مع الشركتين قد بدأ.

(مروان طحطح)

المشكلة الأبرز حالياً تتعلق بعدم البدء بنقل الموظفين الذين لا يزالون قانوناً يعملون لدى «أوراسكوم» و«زين»، بانتظار تعليمات الوزارة التي لم تأت بعد. يوم الثلاثاء الماضي، دخل هذا العامل جدياً على خط التسليم والتسلم. فمحامية النقابة، أكدت أن الموظفين لن يوقعوا على الانتقال إلى ملاك الشبكتين وتبرئة ذمة الشركتين قبل الحصول على حقوقهم. هنا لا تزال قضية الشهر 13 الذي رفضت الوزارة دفعه نهاية 2019 عالقة. ويُخشى أن تؤدي إلى عرقلة استعادة الدولة للقطاع. لكن في الوزارة من يطمئن إلى أن الوزير سيجتمع مع نقابة الموظفين قريباً للتفاهم بشأن المرحلة المقبلة، تحت عنوان حفظ حقوقهم. أما بشأن من يصرون على الاعتراض وعدم توقيع الانتقال، فلن يؤثروا في سياق الاسترداد الذي انطلق في الخامس من أيار الماضي، ويُتوقع أن يحتاج إلى ما بين 60 و90 يوماً كما سبقَ أن أعلن حواط.

في قرار تعيين مجلسَي الإدارة إشكاليتان يتردّد صداهما بين العاملين في القطاع. الأولى، تتعلق بتعيين أعضائه جميعاً من الموظفين في الشركتين، خلافاً للقواعد والممارسات العالمية المعتمدة (تقوم كل شركة مديرة باستقدام فريق عمل إداري وتقني ومالي وقانوني متخصّص في تشغيل وإدارة القطاع). في الإدارة الحالية للشركتين، كانت المخالفة محصورة بـ«تاتش»، التي استفادت من الموظفين اللبنانيين الموجودين أصلاً في القطاع من دون القيام بواجباتها التعاقدية. لكن في الإدارة المعيّنة من قبل حواط، تمدّدت المخالفة لتشمل «ألفا» أيضاً، التي كان مجلس إدارتها يضم ممثلَين لأوراسكوم فقط، مع الاكتفاء بتعيين رئيس مجلس الإدارة مديراً عاماً. لكن بالنسبة إلى الوزارة، فإن القاعدة كانت: يمكن اختيار أي كان لعضوية مجلس الإدارة، وقد فضلنا الاختيار من الموظفين لتوفير البدلات المالية.

حتى مع التغاضي عن الإشكالية القانونية تلك، فإن تعيين موظفين في مجلس الإدارة من مراتب دنيا سيخلق تضارباً بين عملهم التنفيذي كمرؤوسين لمدراء أعلى منهم رتبة، وبين وجودهم في مجلس الإدارة، حيث يتخذون قرارات، بصفتهم أعلى منصباً من رؤسائهم التنفيذيين!

الإشكالية الثانية تتمثل في إعادة تعيين عضوين سابقين لمجلس إدارة شركتي MIC2، هما شربل قرداحي وعلي ياسين، عضوين في مجلس إدارتها بعد تسلّم الدولة لقطاع الخلوي. تلك خطوة لا إجماع حول صحّتها من عدمه. ثمة من يعتبر أن أعضاء مجلس إدارة الشركتين السابقتين كانوا، أثناء قيامهم بمهامهم الرقابية والتقريرية، يمثّلون حصراً الشركة الخاصة التي تدير واحدة من شبكتي الخلوي، ما يعني وجوب خروجه نهائياً من ملاك شركة «تاتش» أو شركة «ألفا» بعد خروج شركتي الإدارة من القطاع. وهو ما لم يحصل. فياسين وقرداحي هما من بين أعضاء مجلس الإدارة الذي يمكن أن ينشأ نزاع معه إذا ما تبين لمجلس الإدارة الجديد وجود مخالفات، فكيف يكون القاضي والمتهم شخصاً واحداً؟

مصدر قضائي مطّلع يذهب أبعد من ذلك، مشيراً إلى أن هذا التعيين يمسّ بجوهر أصول الإدارة، إذ كيف يؤتمن شخص على الشركة قبل أن يُعرف ما إذا كان قام بعمله بشكل صائب أم لا؟

تلك «حجج» لا يعتبرها مصدران من شركتي الخلوي كافية لعدم تعيين أعضاء سابقين في مجلس الإدارة. الحجة أن علي ياسين وشربل قرداحي لم يقبضا يوماً أي راتب من «زين»، والتالي هما لا يعملان لدى الشركة بل في «تاتش». أما الحجة الثانية، فتتعلق بعدم تحمّل أعضاء مجلس الإدارة أي مسؤولية عن أعمال الإدارة، التي تتحملها الشركة المديرة حصراً. ولذلك تحديداً ينص عقد الإدارة على أن تقوم الجمعية العمومية بمنح براءة ذمة لأعضاء مجلس الإدارة بشكل سنوي، من دون أن يؤدي ذلك إلى إبراء ذمة شركتي «أوراسكوم» و«زين». وعليه، فإن الجمعية العمومية عندما تنعقد لتعيين أعضاء جدد، يفترض أن تبرئ ذمم أعضاء مجلس الإدارة السابقين، ومن بينهم ياسين وقرداحي، ما يسمح بعودتهما إلى مجلس الإدارة مجدداً. ذلك غير صحيح من وجهة نظر مقابلة تعتبر أن عضو مجلس الإدارة هو عملياً وقانونياً ممثل الشركة الذي يشارك في اتخاذ قراراتها، وبالتالي هو مسؤول عن هذه القرارات أمام الجمعية العامة، التي لا يمكنها أن تعطيه براءة ذمة قبل إنجاز عملية التدقيق.

بين وجهتَي النظر، اختار وزير الاتصالات الوقوف على ضفة تعيين موظفين حاليين في الشبكتين في مجلس الإدارة الذي يمثّل الدولة، مسوّقاً لهذا الخيار بوصفه خياراً إصلاحياً لا يكلّف الدولة أموالاً إضافية. هل إجراؤه سليم؟ لا أحد يمكن أن يجيب على السؤال سوى هيئة التشريع والاستشارات في وزارة العدل، التي يفترض أن يلجأ وزير الاتصالات إليها لتجنّب الوقوع في مخالفة القانون.

رواتب الموظفين تنتظر تعيين مجلس إدارة

المشكلة التي تتكرر في «تاتش»، وصلت إلى «ألفا» الشهر الماضي. الموظفون لم يحصلوا على رواتبهم لشهر أيار، بسبب عدم وجود مجلس إدارة مخوّل بالتوقيع. في «ميدل إيست» كانت الجمعية العمومية قد مدّدت لمجلس الإدارة في شهر شباط ما سمح له بدفع مستحقات الموردين والموظفين، لكن الأمر لم يحصل في «تاتش»، إلا بعدما تكفّلت «زين» بالدفع من أموالها.

حالياً، تؤكد مصادر في الشركتين أن لا حل سوى إجازة وزير الاتصالات لمجلس الإدارة بصرف رواتب الموظفين. لكن في المقابل، فإن هذه النقطة لم يعرها وزير الاتصالات الأهمية. بالنسبة إليه، فإن أياماً قليلة تفصل عن تعيين مجلس إدارة جديد، فتنتهي المشكلة وتعود الأمور إلى نصابها. المشكلة في «تاتش» لا تقتصر على التوقف عن دفع الرواتب. الكثير من الموردين لم يقبضوا مستحقاتهم منذ أشهر. وقد تردد أن مورّد المازوت إلى الشركة قد توقف عن تزويدها بهذه المادة، لأنه لم يقبض منذ سبعة أشهر. تلك ليست الحالة بالنسبة إلى وزير الاتصالات الذي يجزم أنه تواصل مع جمال عثمان، صاحب الشركة المسؤولة عن تأمين المازوت لـ«تاتش»، للاستفسار عن السبب. وقد أكد له الأخير أنه بالرغم من قبضه لمستحقاته منذ نحو سبعة أشهر، إلا أنه لا يزال ملتزماً بتأمين المازوت للمحطات. عثمان أوضح لحواط أن توقف محطات عدة عن العمل في الهرمل يعود إلى عدم توفّر المازوت في السوق، وليس إلى أي أمر آخر. وقد تحدّث حواط مع وزير الطاقة، الذي وعده بحل المشكلة، التي طاولت أيضاً المولدات الخاصة.

مقالة

جيش العدو يبدأ «حرب الميزانية»... والعين على حزب الله

علي حيدر

يصح القول إن المواقف التي أطلقها رئيس أركان جيش العدو أفيف كوخافي، وعبّر فيها عن إصراره على تنفيذ خطة «تنوفاه» المتعددة السنوات لبناء قدرات المؤسسة العسكرية، تشكّل امتداداً للسجالات التقليدية التي تشهدها إسرائيل بين الجيش ووزارة المالية مع كل عملية إعداد للميزانية العامة، بما فيها الميزانية الأمنية. ومع أن الغلبة، في معظم التجاذبات السابقة، كانت لمصلحة الأمن على حساب الاقتصاد، إلا أن القلق في مبنى «الكرياه» (قيادة الجيش ووزارة الأمن) ينبع من إدراك حقيقة أن ما تواجهه إسرائيل ـ كما بقية دول العالم ـ يختلف في أبعاده ووتيرته عن كل الأزمات الاقتصادية السابقة، وقد يترك بصمات فاقعة على خيارات الحكومة المالية، بما فيها الميزانية المفترضة لتطوير قدرات الجيش في مواجهة التهديدات الإقليمية المتصاعدة.

مع ذلك، ومن دون أدنى وهم حول إمكانية أن تتجاهل حكومة العدو متطلبات الجيش لتطوير قدراته، إلا أن هناك وقائع متسارعة تفرض نفسها على إسرائيل ككيان وجيش لا يمكن تجاهلها، وهو ما دفع كوخافي الى خيار استباقي بإطلاق صفارة بدء «حرب الميزانية». هذا الواقع أقرّ به كوخافي بنفسه، قبل عدة أسابيع، بالقول: «من الواضح أن الجيش سيضطر الى ملاءمة نفسه مع الواقع الاقتصادي الجديد». لكن مواقفه الجديدة تؤشر الى عدم استعداده للملاءمتها مع المستجد الاقتصادي. هذه الوقائع الضاغطة عبّرت عنها جهات رسمية واقتصادية في كيان العدو، اعتبرت أن كل التقديرات إزاء عمق الأزمة واستمرارها وآثارها الاقتصادية تتسم بمنسوب مرتفع من اللايقين، ما قد يضع القيادة السياسية أمام خيارات محدودة.

هذا الجو التشكيكي انعكس أيضاً في مواقف وزير الأمن بني غانتس وفي محيط كوخافي. فقد شكّك الأول في إمكانية التوصل الى اتفاقيات مشابهة لتلك التي جرت بين المالية والأمن في الحكومة السابقة. وربط ذلك بالهوة العميقة للميزانية العامة الناتجة عن أزمة كورونا. ويبدو أن الأجواء نفسها تسود في محيط رئيس الأركان، حيث وصف بعضهم مواقفه بأنها «خطيرة». واستندوا في ذلك الى أن «التعاطف الجماهيري في هذا الوقت هو مع أصحاب المصالح التي انهارت، وليس مع ضباط الجيش». وبحسب أحد المقربين منه، فإن مواقف كوخافي صحيحة من الناحية المبدئية، لكن الطريق الصدامي الذي اختاره خاطئ وقد يتسبب بأضرار.

لكن، في وقت يركز المنتقدون على الوضع الاقتصادي والمالي المستجد في إسرائيل، فإن عين الجيش ترصد تطور قدرات محور المقاومة، وخصوصاً حزب الله. ويدفعها الى استعادة مقولة رئيس الأركان السابق شاؤول موفاز، بأن «الحفاظ على الحياة أهم من الحفاظ على نوعية الحياة». ويبدو أن هذا الشعار أصبح أكثر ذي صلة في ضوء التحذيرات التي أطلقها كوخافي في شباط 2019، ثم أكدتها الاستخبارات العسكرية، من مفاعيل التطور النوعي لقدرات حزب الله الذي تحوّل الى جيش لجهة ما يملكه من قدرات. هذا التطور أدى، بحسب تقدير الجيش والاستخبارات، الى تقليص الفجوة النوعية مع الجيش الإسرائيلي.

في المقابل، تهدف خطة الجيش ـ بحسب العديد من المعلقين ـ الى محاولة إعادة توسيع هذه الفجوة. لكن ما لم يلفت إليه هؤلاء أن حزب الله ومحور المقاومة ليسا في حالة مراوحة أيضاً، بل أثبتت السنوات السابقة أنه بموازاة مواجهة التهديدات الإرهابية والاعتداءات الإسرائيلية، كانا يواكبان ذلك بوتيرة متسارعة من بناء وتطوير قدراتهما.

في موازاة الأموال التي تحتاج الحكومة الى ضخّها، بهدف الحفاظ على القطاعات الاقتصادية واحتواء النتائج الاجتماعية والاقتصادية، ومحاولة تحفيز الاقتصاد، تشكل خطة الجيش «تنوفاه» أحد أهم الموارد التي تتطلب المزيد من النفقات بمستويات تتجاوز ما احتاجت اليه الخطط السابقة. وهو ما يُفسر، بحسب ما نقلته صحيفة «إسرائيل اليوم» أن كل من جلس مع كوخافي يلمس أن لديه مخاوف من أن تبقى «تنوفاه» حبراً على ورق.

في مواجهة هذا التحدي، فاجأ كوخافي وزارتَي المالية والأمن، بفتح «حرب الميزانية» على خلاف تفاهم مفترض بأن يتم بحث الميزانية الأمنية، في ضوء ما تحتاج إليه «تنوفاه»، بهدوء بين الطرفين. ويبدو أن محاولة الجيش الطمأنة بأن رئيس الأركان لم يقصد فتح سجال مع وزارة المالية، وإنما توجيه إنذار من مسّ محتمل بالأمن، لم تقنعهم، فاعتبروا أن المواقف التي أطلقها تشكل تحدياً ويمكن أن تقود الى مسار تصادمي يضع العراقيل أمام الطرفين في محاولة الوصول الى تفاهمات.

في هذه الأجواء، بات من الواضح أن التزام رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، قبل أزمة كورونا، بزيادة الميزانية الأمنية 4 مليارات شيكل في السنة، صار من الماضي، ويمكن أن يكون هجوم الجيش دفاعياً بهدف قطع الطريق على تقليص ميزانيته الأمنية. وبحسب «إسرائيل اليوم»، إن بقيت الميزانية الحالية على ما هي عليه الآن، فستكون معجزة.

الإرباك الذي تواجهه خطة الجيش تنبع من كونها أتت في ظل اشتباك سياسي داخلي غير مسبوق في تاريخ إسرائيل، أدى الى شلل حكومي استمر نحو 500 يوم، وانعكس ذلك تأخيراً في المصادقة على الميزانية العامة، ومن ضمنها ميزانية الجيش. وبعد ذلك أتت «غزوة» كورونا التي تستنزف الصحة والاقتصاد في إسرائيل، من دون وجود مؤشرات على حلول جذرية في المدى المباشر. وما فاقم من مخاوف الجيش، أن ذلك كله أتى أيضاً بالتزامن مع تعاظم قدرات حزب الله وتطوّرها الى مستويات غير مسبوقة، وهو ما يشكل تهديداً استراتيجياً متصاعداً على الأمن القومي، وإذا لم تبادر إسرائيل لتحسين مكانتها الاستراتيجية والعسكرية فستكون لهذا المسار تداعيات من الصعب التكهّن بمآلاتها في المدى المنظور.

LSB

دعوة من مجلس ادارة
البنك اللبناني السويسري ش.م.ل.
لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية وغير العادية

يتشرف مجلس إدارة البنك اللبناني السويسري ش.م.ل بدعوة حضرات المساهمين الكرام الى حضور الجمعية العمومية العادية وغير العادية التي ستعقد في مركز المصرف الكائن في بيروت، الحمرا، شارع إميل إده، بناية الحص، الطابق السادس وذلك في تمام الساعة الواحدة من يوم الثلاثاء الموافق في ٢٠٢٠/٧/٧ للتباحث والتقرير فيما يخص بالتعميم رقم 532 الصادر عن سعادة حاكم مصرف لبنان والذي طلب بموجبه من المصارف اللبنانية زيادة أموالها الخاصة الأساسية بنسبة 20 % من حقوق حملة الأسهم العادية كما هي بتاريخ ٢٠١٨/١٢/٣١ وذلك عن طريق مقدمات نقدية بالدولار الأميركي

وتفضلوا بقبول الاحترام
مجلس الادارة

قضية

لا أزمة بيانات قيود عائلية في لبنان... بعد، وفق تأكيد المديرية العامة للأحوال الشخصية. مع ذلك، ليست الأمور على ما يرام، إذ يحول ارتفاع الأسعار دون إجراء استدراج عروض سيكلّف أضعاف الاعتمادات. «الحقّ»، هنا، على الدولار... وأيضاً على ديوان المحاسبة الذي رفض عقداً نهاية العام الماضي كان سيحول دون شحّ البيانات ويكلّف أقل بكثير بعدما «طارت» الأسعار اليوم

«أزمة» إخراجات القيود العائلية: الحقّ على ديوان المحاسبة... والدولار!

(مروان طحطح)

رأجانا حمية

أول من أمس، أصدرت المديرية العامة للأحوال الشخصية مذكرة تحمل الرقم 43، يطلب بموجبها المدير العام، العميد الياس خوري، من «رؤساء أقلام النفوس عدم إصدار بيانات قيود عائلية إلا للضرورة والاكتفاء بالمصادقة على البيانات الصادرة بتاريخ قديم والمتوافرة لدى أصحاب العلاقة بعد التأكد من أنه لم يطرأ عليها أي تعديل». لم تكد المذكرة تصل إلى المعنيين، حتى احتلت عبارة «شحّ في دفاتر إخراجات القيد العائلية» مراتب متقدمة في «تراند» مواقع التواصل والمواقع الإخبارية. ترافق ذلك مع كلام رئيس رابطة مخاتير صيدا، إبراهيم عنتر، الأسبوع الماضي عن «شحّ كبير في أوراق القيود العائلية في دائرة النفوس»، وإعلان عدد من المخاتير في عكار، في بيان أمس، عن «انقطاع دفاتر إخراج القيد العائلي من دوائر النفوس»، داعين «المواطنين إلى عدم طلب أي إخراج قيد عائلي جديد إلى حين قيام وزارة الداخلية والبلديات بطباعة دفاتر جديدة».

يؤكد خوري لـ«الأخبار» أن «لا وجود لأزمة بيانات». لكن المذكرة (جاءت للتذكير بالمذكرة الرقم 27 التي صدرت في الثامن من نيسان الماضي وحملت المضمون نفسه) لم تأت من فراغ. ففي الشهر العاشر من العام الماضي، أحالت الإدارة إلى مراقب عقد النفقات لدى وزارة الداخلية والبلديات مشروع عقد اتفاق مع إحدى الشركات لطباعة إخراجات القيود واللواصق العائدة لها سنداً إلى قرار صادر عن مجلس الوزراء. وأتبعت ذلك بـ«إيداع الملف لدى ديوان المحاسبة لإجراء رقابة مسبقة بشأنه سنداً إلى أحكام المادة 35 من قانون تنظيم الديوان». هناك، مكث الملف شهرين كاملين، قبل أن يأتي الجواب بـ«عدم الموافقة على مشروع العقد بالتراضي لعدم توافر الشروط»، طالما أن الإدارة «فتح مجال المنافسة أمام العارضين للاشتراك في عمليات تلزيم الصفقات العمومية (...)». كان يمكن لهذا الجواب أن يكون عادياً، لو أنه لم يأت على عتبة سنة جديدة تقتضي طباعة بيانات جديدة. لذلك، عمدت الإدارة، بعد 24 ساعة من تلقيها الكتاب، إلى رفع كتاب إلى وزيرة الداخلية والبلديات السابقة ريا الحسن للطلب من الديوان إعادة النظر في قراره لجملة أسباب، أهمها عامل الوقت. فأي مناقصة عمومية تستوجب فترة زمنية لا تقل عن «3 إلى 4 أشهر كحد أدنى» لأن الورق المستخدم في البيانات غير موجود في الأسواق ويلزم بين 3 و4 أشهر لاستيراده. السبب الإضافي هو أن الإدارة نفسها لم تتمكن في الفصل الأخير من العام الماضي «من إجراء استدراج عروض قرطاسية بسبب تمنّع الشركات عن المشاركة في

> لتخفيف الأعباء تدرس «الأحوال» تخفيف المعايير الأمنية المطلوبة في البيانات

اعتمادات بالليرة اللبنانية وانسحاب البعض منها بسبب فرق سعر الدولار». مع ذلك، أعاد ديوان المحاسبة التأكيد على قراره السابق بالرفض مجدداً، علماً بأن الغرفة نفسها التي نظرت في العقد وافقت استثنائياً على عقود أخرى شبيهة في إدارات أخرى «على أن تجرى مناقصات جديدة العام المقبل»! وهذا ما استغربته الإدارة، مشيرة إلى «عدم موضوعية» في تعاطي الديوان.

لم يكن الوقت يسمح لجدل إضافي وخصوصاً أن الكميات المتوافرة في الـ«ستوك» كانت قليلة. لذا، وجّهت الإدارة في 16 كانون الثاني الماضي كتاباً إلى التفتيش المركزي لإدراج مناقصة عمومية في هذا الشأن، غير أن الرد جاء «بضرورة أخذ الموافقة من مجلس الوزراء». في غضون ذلك، استقالت الحكومة واستغرق تشكيل حكومة جديدة ونيلها الثقة شهرين. عندها أعادت الإدارة إحياء الملف الذي نال موافقة الحكومة، وإن كان حتى هذه اللحظة، لم يصدر البرنامج السنوي عن إدارة المناقصات بسبب «الأوضاع الاستثنائية» التي تحول دون ذلك.

في الوقت المستقطع بين صدور البرنامج وإجراء المناقصة، أصدرت الإدارة مذكرات إدارية لتجنب أزمة انقطاع تلك الملفات. وبالتزامن، عملت على استدراج عروض دعت إليها «الشركات التي أشار إليها ديوان المحاسبة في تقريره الأول، والتي كانت بحدود 6 شركات». غير أن 3 منها اعتذرت عن عدم المشاركة بسبب تارجح سعر صرف الليرة، فيما قدّمت 3 شركات أخرى عروضاً لم تكن على قدر تمنيات الإدارة. وهنا، يكمن «عتب» الإدارة على ديوان المحاسبة اليوم. وهو عتب بقيمة «مليارات الليرات». فعندما أحيل ملف العقد بالتراضي على الديوان، في تشرين الأول الماضي، كانت قيمة البيانات من «عائلية وإفرادية مع اللواصق» نحو 795 مليون ليرة لثمانية ملايين و590 ألفاً من البيانات، منها مليون و600 ألف بيان قيد عائلي. وكانت الشركة قد طلبت قيمته 139 ليرة لكل بيان عائلي، أي ما يصل الى 222 مليون ليرة. أما اليوم، فإن هذه المبالغ لم تعد تفي بالغرض. فبالعودة إلى الشركات الثلاث العارضة، كان السعر الأدنى الإفرادي الذي قدمته إحداها لبيانات القيد العائلي فقط «799,20 ليرة»، أي بزيادة 660 ليرة لكل بيان قيد عائلي. وقد طلبت الإدارة استدراج عروض لـ200 ألف بيان قيد عائلي «لتأمين حاجتها». لكن سدّ الحاجة هنا سيكلف نحو 160 مليون ليرة، أي ما يوازي ثلاثة أرباع المبلغ الذي كان سيُدفع مقابل مليون و600 ألف بيان قيد عائلي.

لم توافق الإدارة على العرض نظراً إلى الفارق في الأسعار. وبما أن لا خيارات متاحة قبل إجراء مناقصة جديدة، لجأت إلى علاجات مؤقتة تعفي من انقطاع البيانات. في الوقت نفسه، وفي انتظار المناقصة، تعمل على تنفيذ معادلة جديدة تأخذ في الاعتبار التخفيف من «المعايير الأمنية» في القيود بنسبة مقبولة «على أن تبقى محمية بنسبة عالية من التزوير»، علّها تخفّف من الأعباء التي يمكن أن تتحمّلها الموازنة.

تقرير

«شبكة» لبيع أسماك القرعون الملوّثة في بيروت

آمال خليل

طنّان اثنان من أسماك بحيرة القرعون غير الصالحة للاستهلاك البشري يُباعان يومياً في سوقَي صبرا والكرنتينا الشعبيين في بيروت. هذا ما أكدته المصلحة الوطنية لنهر الليطاني، أمس، بعد رصدها لقيام عدد من أبناء البلدات المجاورة للبحيرة في البقاع الغربي بصيد الأسماك منها وبيعها، على رغم قرار وزارة الزراعة الصادر عام 2018 بمنع الصيد في البحيرة بعد ثبوت تلوّث مياهها وعدم صلاحية تناول أسماكها.

وفي الإخبار الذي وجّهه المدير العام للمصلحة سامي علوية أمس إلى كل من وزارة الداخلية وقيادتَي قوى الأمن الداخلي وجهاز أمن الدولة، ورد بأن «الصيادين ليسوا هواة أو يبحثون عن قوت يومهم، بل هم شبكة متكاملة لصيد أسماك البحيرة وتصريفها وبيعها في صبرا والكرنتينا». وبحسب المعطيات التي جمعها فريق الرصد في المصلحة، «تبين وجود نافذين يشاركون في الصيد وحماية الصيادين وتصريف الغلّة». كما تبيّن «تورط أكثر من 200 صياد لبناني وسوري بالصيد من البحيرة على متن حوالى 18 قارباً عند جسر صغبين». وبعد سحب الكميات، ينقلها الصيادون بأكياس معبّأة بالمياه ويلقونها في برك استحدثوها بجانب منازلهم إلى حين تصريفها في السوق المحلي كأسماك مثلجة.

حلقة الصيادين تُستكمل بشبكة

> نحو 200 صياد على متن 18 قارباً يحظون بتغطية أمنية

تجار أبرزهم ش. ع الذي يشتري يومياً من الصيادين بين 300 و400 كيلوغرام ويبيعها في سوق صبرا، وآخر يبيع كميات في سوق الكرنتينا، فضلاً عن تجار آخرين يشكلون وسطاء بين الصيادين والأسواق منهم ت. ش. و ج. ش. (سوري الجنسية).

علوية أكد لـ«الأخبار» تورط عناصر نافذين من ضباط وعناصر أمنيين في تغطية شبكة الصيد، وعدم تطبيق تعليمات وزير الداخلية بمنع الصيد. وطالبت المصلحة بـ«التشدد في اتخاذ الإجراءات لمنع صيد الأسماك في بحيرة القرعون وفي المجرى الرئيسي لنهر الليطاني إلى حين معالجة مشكلة التلوّث في البحيرة، واستصدار قرار بمنع بيع هذه الأسماك ومنع استهلاكها وملاحقة التجار المتورطين في صبرا والكرنتينا».

وكانت وزارة الزراعة منعت الصيد بناءً على التحليل الذي أجرته المصلحة لمياه القرعون عام 2018 «بسبب الحالة البيئية الخطيرة الناجمة عن الزيادة الكبيرة والهائلة لمعدلات تصريف مياه الصرف الصحي والزراعي والصناعي المترافق مع شحّ المياه والذي تسبّب في تزايد أنواع من السيانوبكتيريا التي بدأت تظهر عام 2008».

(الأخبار)

تقرير

جريمة سوق الروشة: طليقة الضحية اعترفت بذبحه!

رضوان مرتضى

بوحشية قلّ نظيرها قُتل فيها الشاب إبراهيم علوية. قُيّدت يداه وقدماه إلى السرير داخل غرفته في السنتر المشهور بـ«سوق الروشة» في منطقة الجناح، وجُرّد من ملابسه وجرى الاعتداء عليه، وطُعن 15 طعنة في كُليته وصدره ورقبته قبل أن يُذبح حيّاً. تُرك علوية غارقاً في دمه وغادر الجاني من دون أن يتنبه أحد إليه. المعلومات الأولية تُشير إلى وقوع الجريمة عند الثانية فجر السبت الماضي، قبل أن يتنبه الجيران إلى الرائحة الكريهة التي انبعثت من غرفته إذ تُركت الجثة حتى نَتَنت رائحتها الجيران ليل الأربعاء. ومع ساعات الصباح الأولى أمس، لم يكن قد عُرف بعد السبب الحقيقي وراء الجريمة. المعلومات الأولية رجّحت أن علوية إمّا قد خُدّر قبل تقييده وتعذيبه أو قُيّد بإرادته لعدم وجود أي أثر لعراك داخل الغرفة. وحضرت فرضيات عدة في موازاة استبعاد الروايات التي جرى تداولها عبر مواقع وسائل التواصل الاجتماعي كُلّياً.

البحث الأولي الذي أجرته «الأخبار» بيّن أنّ علوية كان يعمل لدى مقهى قاسم داغر المعروف بـ«أبو عماد» في السنتر نفسه الذي يسكن إحدى غرفه. وبحسب المعلومات فإن علوية تزوّج مرتين، الأولى من فتاة من منطقة بعلبك حيث رُزق منها طفلاً قبل أن ينفصل عنها، والثانية من فتاة سورية قاصر بعد خطفها. ومع بدء أزمة كورونا وخسارته عمله في تصليح الدراجات النارية، أرسل زوجته الثانية إلى سوريا لتقيم مع والديها.

أما زوجته الأولى التي طلّقها قبل أشهر، فينقل عارفوه أن سبب انفصاله عنها يعود إلى اتهامه لها بخيانته مع أحد أقربائها. وهذا كان سبب الطلاق الرئيسي الذي تسبّب بتوتر العلاقات بين علوية وطليقته اللبنانية وعائلتها. ونقل أحد أصدقاء علوية عنه أنه كان يتعرض للتهديد من قبلهم.

> قُيّد الضحية إلى سريره قبل أن يُطعن 15 طعنة قبل ذبحه

مساء أمس، برز تطوّر لافت في التحقيقات. فقد توصّل محقّقو فرع المعلومات إلى خيط يؤدي إلى طليقة المغدور. وفي هذا السياق، كشفت معلومات أمنية لـ«الأخبار» أن طليقته استدرجته عارضة عليه ممارسة الجنس معها، وقيّدته إلى سريره برضاه، ثم أحضرت سكيناً لتبدأ بطعنه في أنحاء مختلفة من جسده قبل أن تذبحه. وتنقل المصادر أنها استخدمت دمى جنسية لتُضيّع المحقّقين لتوحي بوجود خلفيات أخرى للجريمة. المعطيات الأولية التي توصل إليها المحقّقون، وإن كان التحقيق لم ينتهِ بعد، أن الطليقة المشتبه فيها تؤكد أنها ارتكبت الجريمة لوحدها، إلا أن المحقّقين لم يصدّقوها. لم ينته الاستجواب بعد، فيما الفرع الفني سحب كاميرات المراقبة وداتا الهواتف.

كورونا

14 إصابة وفتح الحدود مع سوريا للبنانيين فقط

من أصل 2142 فحصاً، أعلنت وزارة الصحة، أمس، تسجيل 14 إصابة جديدة بفيروس كورنا (11 مقيماً و3 وافدين)، ليرتفع إجمالي الإصابات إلى 1402. في المقابل، سُجّلت 11 حالة شفاء جديدة ليصل العدد إلى 843 حالة فيما بلغ إجمالي الوفيات 31. وعليه، يكون عدد المصابين الفعليين في لبنان قد بلغ الـ 528 حالة، 45 منهم فقط يُقيمون في المُستشفيات (8 في حال حرجة). وتوزّعت الإصابات الجديدة على الشكل الآتي: الشويفات (وافد)، البداوي (مُقيم)، المريجات (مُقيم)، مجدل عنجر (مُقيمان)، مكسة (3 مُقيمين)، الصويري (مُقيم)، جب جنين (مُقيمان)، قصرنبا (وافد)، القصر (مُقيم) ومصيلح (وافد).

إلى ذلك، حطّت أمس 11 طائرة في مطار رفيق الحريري الدولي، أربع منها تابعة لشركة طيران الشرق الأوسط أقلّت 724 وافداً ضمن الدفعة الرابعة لإجلاء المغتربين، فيما وصلت ست طائرات خاصة ضمّت 16 لبنانياً.

كما أعلنت المديرية العامة للأمن العام أنه سيُصار إلى فتح الحدود البرية مع سوريا عبر مركزَي المصنع والعبودية الحدوديين في 16 و18 الجاري بين التاسعة صباحاً والرابعة بعد الظهر أمام اللبنانيين وأفراد عائلاتهم (ابن لبنانية أو ابن لبناني، زوج لبنانية أو زوجة لبناني) فقط الموجودين في سوريا والراغبين بالعودة إلى لبنان.

حقّ الرد

ليسيه فردان: لم نصرف معلّمين!

تعليقاً على ما نشرته «الأخبار» أمس بعنوان «ليسيه فردان تنفذ تهديدها: 30 معلماً يدفعون الثمن»، أوضح محامي المدرسة نادر عبيد أنّ ما ورد في المقال «غير صحيح جملة وتفصيلاً، ولم يتم صرف أي معلم من المدرسة». وأشار إلى أن «المدرسة تمر بظرف مالي قد يصل إلى تهديد وجودها في حال تفاقمه»، متمنياً على الجهات المعنية والمهتمة بمصير التعليم من أهالٍ وأساتذة وإعلام، المحافظة على الحدّ الأدنى من المصداقية في التعاطي مع هذا الموضوع، تجنباً لتضليل الرأي العام والإساءة إلى صورة المدرسة، لا سيما أن بينها وبين لجنة الأهل نزاعاً قضائياً ما زال عالقاً وستتقرر بنتيجته الإجراءات التي ستتخذها».

رد المحرر

صحيح أن المعلمين المعنيين لم يتسلّموا كتب صرف رسمية، لكن المعلومات المؤكدة تفيد بأن الإدارة باشرت مفاوضات معهم للوصول إلى اتفاقات حبية، منها أن تعرض عليهم الاستقالة مقابل مبالغ مالية معينة.

تقرير

ربع مليون عاملة أجنبية يواجهن «العمل بالإكراه»... أو الشارع

أيلده الغصين

ترتفع أعداد العاملات الإثيوبيات المعتصمات أمام قنصليتهم بلادهنّ في الحازمية، في انتظار تأمين عودتهن إلى بلادهنّ، واحتجاجاً على قرار أديس أبابا تحميلهن كلفة الإقامة في فنادق الحجر لمدة 14 يوماً. الارتفاع ليس مردّه إلى زيادة عدد المتضامنات مع المعتصمات، وإنما يعود - ببساطة - إلى إقدام عدد من «الكفلاء» على ترك مزيد من العاملات لمواجهة مصيرهن أمام مبنى القنصلية، بعدما زاد ارتفاع سعر صرف الدولار أخيراً العبء عليهن، وعلى أصحاب العمل الذين باتوا غير قادرين على تأمين رواتبهن بالدولار.

أزمة جديدة مماثلة تتعلق بالعاملات الغائبات كادت أيضاً أن تطل برأسها، قبل أن تتراجع سفارة غانا في مصر (التي تتبع لها قنصلية غانا الفخرية في لبنان) عن قرار تحميل رعاياها من العاملات في لبنان كلفة العودة والإقامة في الحجر بما يصل الى نحو 1720 دولاراً. لكن رغم هذا التراجع، يبقى الارتفاع المتزايد في سعر الدولار عائقاً أمام تأمين بعضهن سعر تذكرة السفر البالغ 400 دولار، ما أدى الى افتراش عدد منهنّ الأرض، أمس، أمام مكتب قنصلية بلادهن في بدارو.

تحميل الرعايا كلفة الحجر يأتي في سياق تفرضه غالبية الدول على مواطنيها الذين يرغبون في العودة إلى بلدانهم هرباً من وباء «كورونا»، غير أن الأمر في حالة العاملات في بلد كلبنان دقيق للغاية، إذ أنهن يخضعن لنظام الكفالة، فيما تناهز كلفة العودة راتب شهور عدة لمعظمهن.

وفيما تركت المعتصمات أمام القنصلية العامة الإثيوبية لمصيرهنّ في الشارع، لم تصل المفاوضات بين وزارة العمل والسفارة إلى نتائج

> إذا واجه 5 في المئة من 250 ألف عاملة مشاكل إقامة أو سكن سنكون أمام كارثة إنسانية

ملموسة، علماً بأن الوزارة أبدت استعدادها لتحمل تكاليف ليلة حجر واحدة في الفنادق. في غضون ذلك، عملت منظمات غير حكومية عدة على إيواء عدد منهنّ، وتطوّع ناشطون لجمع مبالغ مالية للمساعدة، لكن مع تفاقم الأزمة، لن تكون مثل هذه المبادرات كافية لمواجهة أزمة نحو ربع مليون عاملة في لبنان. وتلفت محامية قسم الإتجار بالبشر في منظمة «كفى» موهانا اسحق إلى أن «مراكز الإيواء لن تستطيع استيعاب كورونا واستمرّت العاملات رغم ذلك في تأدية عملهنّ لعدم توافر البديل». وضعاً إنسانياً مُزرياً، وعدم قدرة على تأمين سعر تذاكر السفر أو الحجر، في حين أن المفارقة أنه في الظروف العادية تصعُب رقابة وزارة العمل والأمن العام لظروف عمل العاملات، وهذا يشير إلى أن تفاقم الأزمة سينعكس ضغوطاً نفسية واقتصادية وازدياداً في ساعات عملهنّ». هذه «العلقة» في لبنان، يُخشى من تسبّبها بتوتر العلاقة بين الطرفين، أي العاملة وأصحاب العمل، وقد ينتج منه سوء معاملة أو ازدياد حالات الانتحار والعنف والتشرّد والاضطراب النفسي»، وفق اسحق. هذا يُضاف إلى أزمة العاملات خارج بيوت «الكفلاء»، ممن تقع عليهنّ كلفة السكن وتأمين الحاجات اليومية بالتزامن مع تراجع العمل بسبب كورونا، «ما يعني وضعاً إنسانياً مزرياً، وعدم قدرة على تأمين سعر تذاكر السفر أو الحجر، في حين أن المفارقة أنه في الظروف العادية على الاختيار بين البقاء في منازل الكفلاء وتجديد عقود العمل قسراً، أو أن يُتركن في الشارع، وخصوصاً في ظل إقفال المطار وتنظيم السفارات حصراً رحلات عودة مع تحكّمها بسعر التذاكر وكلفة الحجر في الفنادق». أما بقاؤهن لعدم قدرتهنّ على تحمل هذه التكاليف فإنه سيجعلهن «عالقات في منازل الكفلاء من دون رقابة لشروط عملهنّ وضمان تقاضيهنّ الرواتب، علماً أن هناك عقود عمل انتهت مدتها خلال أزمة

الكرة اللبنانية

«خطر الموت» يهدّد الدوري اللبناني

هل الموسم المقبل في كرة القدم اللبنانية في خطر؟ سؤالٌ لا بدّ من طرحه وسط القلق الذي يتناقله المسؤولون عن الأندية الذين صارح بعضهم حتى بإمكانية عدم المشاركة في الدوري، وهو أمر يفتح الباب على الكثير من الكلام حول مستقبل اللعبة حيث البحث عن حلول يبدو أشبه بالمعضلة في ظلّ الأزمة الاقتصادية ـ المالية التي تزداد سوءاً يوماً بعد يوم في البلاد

شربل كريم

اجتماعٌ مرتقب دعا إليه الاتّحاد اللبناني لكرة القدم يوم الاثنين المقبل للتباحث مع الأندية في صورة الموسم المقبل واستطلاع الآراء وتبادل الأفكار. لكن هناك نقطة تحدث عنها مسؤولون في الأيام الأخيرة وهي ما يفترض التوقف عنده، وترتبط بالدورة الودية المزمع إطلاقها والتي قبل إن المشاركة فيها ستكون إجبارية.

الكلمة الأخيرة وحدها تكفي لفتح الباب على سؤال يرتبط بمدى جهوزية الأندية لإطلاق استعداداتها، إذ لا يخفى على أحد أن المشاكل الماليّة ستكون السبب الرئيس وراء عدم مشاركة بعض الفرق، وهو أمر اعترف به مسؤولون عنها والذين إذا ما أرادوا التحدث بتفاؤل أشاروا إلى مشاركة صُورية لن تغني أو تسمن الكرة اللبنانية.

> **80% من الأندية لا تملك القدرة المالية للمشاركة في الدوري بالحدّ الأدنى**

> **اجتماعٌ مُرتقب دعا إليه الاتحاد اللبناني لكرة القدم يوم الاثنين المقبل للتباحث مع الأندية في صورة الموسم المقبل**

هي فعلاً الأزمة التي تعصف بالجميع والتي يعرف الكل أنه بسببها لن يكون شيء كما في السابق، فالأكيد أنه لا يمكن لأيّ نادٍ السير بنفس النهج الذي اتّبعه في المواسم القريبة الماضية، وهو ما يضع الموسم المقبل في خطر فعلي. وهنا الحديث ليس فقط عن إمكانية عدم مشاركة بعض الفرق، إذ إن هذا الأمر قد لا يحصل ولو أنه غير مستبعد، بل إن مشاركتها على سبيل تأدية الواجب ستنعكس سلباً على مستوى اللعبة ومستقبلها لسنوات عدة.

الجميع في قلب الأزمة

مخطئ أيضاً من يصنّف الأندية بين ميسور وفقير، إذ لطالما قيل إن أندية العهد، النجمة، الأنصار والبرج تتمتع باستقرار مالي. لكن أقله هنا يمكن التوقّف عند «الثلاثة الكبار» والقول إن مشاكلهم الحالية هي أكبر من مشاكل غيرهم، ففي نهاية المطاف هم يرتبطون بلاعبين أصحاب عقود مالية كبيرة، وهو ما سيحتّم عليهم إعادة التفاوض مع كل لاعب لإيجاد تسويات للتوقيع على عقودٍ بأرقام مختلفة. وهذه المسألة قد تفتح الباب على مشاكل متفرّقة، لكن لا بدّ من حصولها، إذ تشير المعلومات إلى أن معدل دفع كل واحد من الفرق الثلاثة كرواتب شهرية وصل إلى 100 ألف دولار، ومع سعر الصرف الذي يصيب أرقاماً جنونية يومياً، يوازي ما يدفعه كل نادٍ شهرياً، الميزانية الموسمية لأحد أندية وسط الترتيب وفق عملية حسابية بسيطة تستند إلى سعر الصرف الرسمي المعتمد سابقاً في كل المعاملات الماليّة.

والأزمة هذه لا يمكن إغفالها أبداً، وخصوصاً بعدما قيل إن حضور 12 لاعباً فقط في تمارين الأنصار بعد استئنافها مردّه إلى خلافات مع بعض اللاعبين حول الأمور المالية فباتوا عملياً خارج حسابات النادي إذا لم يتوصلوا إلى اتفاقات جديدة معه.

كل هذا يأخذ إلى قناعة يتّفق عليها أكثر من مصدر إداري رفيع المستوى، حيث النظرة واحدة إلى الأندية التي برأيهم إن 80 في المئة منها لا تملك في الوقت الحالي القدرة المالية للمشاركة في الدوري بالحدّ الأدنى، ما سيفسّر عدم تجرّؤ البعض على إطلاق التمارين أو التريث في استئنافها حتى إيجاد الحلول الشافية التي يمكن أن تُبعد النادي عن أي صدامات مع اللاعبين.

مسألة يؤكدها رئيس نادي شباب الساحل سمير دبوق في اتصال مع «الأخبار»، وذلك بعدما تردّد أنه سيترك منصبه، ما يضع فريق الضاحية الجنوبية في مهبّ الريح، وذلك للمرة الأولى منذ فترة طويلة.

يقول دبوق: «لا يخفى أن مسؤوليتنا أصبحت أكبر بفعل صعوبات تأمين العملة والأوضاع الاقتصادية المتفاقمة. الكل يعلم أنني أعمل في مجال الشركات المالية، وهو مجال تعرّض لأضرار كبيرة حول العالم وليس في لبنان فقط». ويتابع: «يُفترض أن تنعقد الهيئة الإدارية للنادي هذا الأسبوع لاستعراض المرحلة المقبلة والمتوجبات، لأنه لن نقبل أن نلتزم باتفاقات ومن ثم ندخل في مشاكل مع اللاعبين». أما عن سبب عدم عودة الساحل إلى التمارين فيقول: «نحن لا نزال ندفع مستحقات متوجّبة علينا منذ الموسم الماضي لكي لا نخرج عن اتفاقاتنا، وبالتالي فإنّ هذا الأمر يؤثر على موضوع تجهيز ملعب حارة حريك الذي يتم تجديده إيذاناً بفتحه أمام تمارين فرق النادي، لكن الواقع أن الأمور أصبحت أصعب حالياً».

أين دور الاتحاد؟

بطبيعة الحال، يمكن الإشارة باستغراب إلى ما يمرّ به شباب الساحل أو غيره من الأندية التي لطالما حظيت برعاية خاصة، ومنها كانت خلفيتها سياسية لكنها كانت مقبولة لأنها ساهمت بشكلٍ أو بآخر بمساعدة الأندية على الوقوف على أقدامها. والواقع المرير حالياً يفرض بحسب إداري رفيع المستوى القبول بـ«استغلال» السياسيين للأندية شرط دعمهم لها على غرار ما فعلوا سابقاً، وقبل أن يديروا ظهرهم إثر وصولهم إلى غاياتهم الشخصية.

هي معادلة تنطبق على أندية كثيرة، وفعلاً تبدو مقبولة . ولكنها بدون أدنى شك ستؤثر سلباً على مستقبل اللعبة . إذ في نهاية المطاف لا يمكن إنكار انتشار الأحزاب في الكرة اللبنانية على مختلف المستويات الرسمية، فهم فرضوا ممثلين لهم في الاتحادات المتعاقبة، وهم قالوا مراراً إنهم «أم الصبي» لهذا النادي أو ذاك، وما كان من الأندية إلّا أن تبعتهم وبايعتهم. إذاً حان الوقت لتساهم الأحزاب المختلفة بنجدة هذه الأندية في الوقت الذي تبدو فيه الدولة عاجزة عن إنقاذ الرياضة.

ويطول الكلام في هذا الشأن، لكنه يترك مساحةً حزينة واسعة عند سماع مصارحة أمين سر الاخاء الاهلي عاليه وائل شهيّب بأن ناديه الذي لطالما كان «الحصان الأسود» لم يعد لديه الحافز للتنافس، والاهتمام سيتركز على فرق الفئات العمرية والإناث. هو اعترافٌ ضمني بمشاركة صورية مقبلة للفريق الجبلي، ومثلها قد ترتبط بغريمه الصفاء الذي تركه داعمه غازي الشعار منذ فترة طويلة في ظل العبء المالي الكبير الذي أُلقي عليه لتأمين ميزانيّة غير بسيطة في ظل وجود نجوم كثر في الفريق بينهم الدولي زين طحان الذي رفع الصوت عالياً أخيراً عبر وسائل التواصل الاجتماعي، مناشداً الجهات المعنيّة بالنظر إلى حال اللاعبين التي وصلت إلى الحضيض.

تتدرب 12 لاعبا من الأنصار بقيادة عبد الوهاب ابو الهيل (عدنان الحاج علي)

مشهد الدرجة الثالثة

وبين الجنوب والشمال، وقفت فرق التضامن صور، الشباب الغازية، السلام زغرتا وطرابلس غالباً أمام خطة إنقاذية ترعاها الدولة اللبنانية لمساندة الاتحاد اللبناني وداعمي الأندية قبل السقوط إلى ما دون فئة الهواة، فالأندية كانت قد وصلت إلى مرحلة نصف احتراف أقلّه في الموسمين الأخيرين، لكن حتى دوري الهواة يحتاج إلى عنصر المال، وغياب هذا العنصر سيحوّل البطولة إلى ساحة للتسلية وتمضية الوقت لا أكثر بالنسبة إلى اللاعبين. والأخطر أن الناشئين سيفقدون الحافز للعب كرة القدم وسيهجرونها، والمميّز منهم سيبحث عن فرصة خارج البلاد، خصوصاً أن جيل اللاعبين الذين تتراوح أعمارهم بين الـ14 والـ15 عاماً أو نظراءهم الذين بلغوا سن الرشد وبدأوا يجدون مكاناً لهم في دوري الأضواء، سيتجهون للبحث عن لقمة العيش حرصاً على مستقبلهم.

كما أن الأسوأ هو أنه في غياب المال ستختفي استراتيجيات التطوير لأن بعض الأندية قد يضطر للاعتماد على أجهزة فنية محلية عديمة الخبرة، لتبدو بالتالي وكأنها تقوم بتشييد مبنى معتمدة على عمال البناء من دون وجود مهندس يضع الأسس الصحيحة لضمان نجاح المشروع.

إذاً هي مسؤولية وطنية ستُلقى على عاتق الدولة إذا ما أرادت الحفاظ على الرياضة وإبقاءها على قيد الحياة، وتالياً إبعاد الشبان والشابات عن الموبقات، وترك أمل ولو بسيط لهم بأن هناك ما لا يزال يستحق عناء الجهد والتعب في هذه البلاد.

كأس إيطاليا

الكرة الإيطالية تعود على إيقاع «الكلاسيكو»

يعيد إياب نصف نهائي مسابقة كأس إيطاليا اليوم وغداً الحياة لكرة القدم الايطالية، في بلاد دفعت ثمناً كبيراً جرّاء تفشّي فيروس كورونا. وستكون مباراة يوفنتوس مع ضيفه ميلان اليوم الجمعة الأولى التي تُقام في إيطاليا بعد أن أصبحت بؤرة فيروس كورونا في القارة العجوز، وبداية ما يأمل مسؤولو اللعبة أن تكون عودة المستديرة إلى طبيعتها.

وبرغم استمرار الفيروس، بدأت إيطاليا تخرج تدريجياً من عزل صارم الشهر الماضي وتتجه نحو حياة عادية، فيما تؤكد عودة كرة القدم أن الأزمة الخطيرة أصبحت وراء الطليان. وفي المباراة الأولى سيكون يوفنتوس مرشحاً لتخطي ميلان، بعدما عادله في عقر داره (1-1) في شباط/ فبراير الماضي. وسيلعب ميلان بدون مهاجمه المصاب السويدي المخضرم زلاتان ابراهيموفيتش والذي أعاد الحياة إلى الفريق اللومباردي بعد عودته في كانون الأول/ ديسمبر. وسيغيب أيضاً عن ميلان الذي سيحاول إلحاق الخسارة الأولى بيوفنتوس في تورينو منذ عام 2011، المهاجم الإسباني سامو كاستيخو والمدافع الفرنسي تيو هرنانديز وذلك بسبب الإيقاف. وسيعوّل مدربه سيلفيو بيولي على الأرجح على الكرواتي أنتي ريبيتش الذي سجل سبعة أهداف في تسع مباريات قبل تعليق المنافسات الكروية. وسيساعد ميلان النظام الجديد القاضي بإلغاء الوقت الإضافي بحال تعادل الفريقين بعد انتهاء الوقت الأصلي.

في المقابل، يستعدّ يوفنتوس لمعركته الطاحنة في الدوري مع لاتسيو الذي يبعد عنه بنقطة واحدة. ورأى مدربه ماوريتسيو ساري أن فريقه محظوظ لخوض الكأس والدوري ودوري أبطال أوروبا في فترات منفصلة، في ظلّ سعيه الدؤوب لنقل نجاحه المحلي إلى الساحة القارية. وقال مدرب تشلسي الانكليزي ونابولي السابق: «يمكننا التركيز على أهدافنا الواحد تلو الآخر. قد يشكل هذا الأمر ميزة لنا».

وسيلاقي المتأهّل بين يوفنتوس وميلان صاحب البطاقة من نصف النهائي الثاني بين إنتر ونابولي. لكن رجال المدرب أنطونيو كونتي يواجهون مهمة صعبة على أرض نابولي بعد خسارتهم ذهاباً في عقر دارهم بهدف الإسباني فابيان رويز. وعلى غرار ميلان، تُعدّ مسابقة الكأس الفرصة المثالية لإنقاذ موسم نابولي المترنح في المركز السادس في الدوري.

سيكون يوفنتوس مرشحاً لتخطي ميلان (أ ف ب)

بوندسليغا

بايرن ميونيخ يقترب من الكأس الثامنة توالياً

يملك بايرن ميونيخ فرصة التتويج غداً السبت بلقبه الثامن توالياً والثلاثين في تاريخه، في حال فوزه على ضيفه بروسيا مونشنغلادباخ الرابع وخسارة مطارده المباشر بروسيا دورتموند على أرض مضيفه فورتونا دوسلدورف المهدّد بالهبوط في المرحلة الثلاثين من الدوري الألماني لكرة القدم. وحتى تعادل دورتموند وفوز النادي البافاري سيمنح الأخير اللقب نظرياً، بسبب فارق الأهداف الكبير راهناً بين الطرفين (+14 لبايرن)، قبل ثلاث مراحل على ختام البوندسليغا التي استعادت أنفاسها في 16 أيار/ مايو الماضي.

وكانت العودة مثالية لبايرن، فاكمل من حيث انتهى قبل فترة التعليق، رافعاً رصيده إلى تسعة انتصارات متتالية ومبتعداً عن دورتموند بفارق سبع نقاط، علماً بأنهما التقيا قبل ثلاث مراحل وعاد بايرن فائزاً من دورتموند بهدف لاعبه كيميتش. لكن مواجهة مونشنغلادباخ الحالم بالتأهل إلى دوري أبطال أوروبا، سيغيب عنها متصدّر ترتيب الهدافين ليفاندوفسكي وأفضل ممرّر توماس مولر (20 مرة حاسمة) بسبب الإيقاف. كما يحوم الشك حول مشاركة المهاجم الجناح الصلب سيرج غنابري (12 هدفاً و10 تمريرات حاسمة)، بعد تعرضه لإصابة بسيطة هذا الأسبوع في التمارين.

وعلى غرار بايرن، سيفتقد مونشنغلادباخ مهاجمه الفرنسي الحسن بلية المطرود من الخسارة الأخيرة ضد فرايبورغ، ليعوّل على المهاجم الفرنسي الآخر ماركوس تورام صاحب أربعة أهداف في آخر خمس مباريات. ويأمل باير ليفركوزن في الاستفادة من مواجهة بروسيا الصعبة، عندما يحلّ الأخير ضيفاً على شالكه الجريح والذي لم يحقّق أي فوز منذ 17 كانون الثاني/يناير وحصد نقطة واحدة في آخر خمس مباريات.

وستكون كرة هذه المرحلة في ملعب دورتموند أثناء زيارته دوسلدورف. وعاد المهاجم النروجي الشاب إيرلينغ هالاند إلى تمارين المدرب السويسري لوسيان فافر مع قائد الفريق ماركو رويس بعد التعافي من الإصابة. وعن عودة رويس، قال المدير الرياضي ميكايل تسورك لصحيفة «بيلد»: «هذا مؤشر إيجابي كبير»، مضيفاً عن هالاند «يتدرب من أجل خوض هذه المباراة».

وفي قاع الترتيب، يتواجه بادربورن الأخير وفيردر بريمن وصيفه، في محاولة يائسة لتفادي الهبوط إلى الدرجة الثانية.

كانت العودة مثالية لبايرن حيث رفع رصيده إلى تسعة انتصارات متتالية (أ ف ب)

أبرز مباريات الأسبوع

■ الجمعة 2020/6/12

الدوري الألماني
- هوفنهايم X لايبزك 21:30

الدوري الإسباني
- غرناطة X خيتافي 20:30
- الفنسيا x ليفانتي 23:00

كأس إيطاليا
- يوفنتوس x ميلان 22:00

■ السبت 2020/6/13

الدوري الألماني
- هيرتا برلين x آينتراخت فرانكفورت 16:30
- بروسيا دورتموند x دوسلدورف 16:30
- بايرن ميونيخ x بروسيا مونشنغلادباخ 19:30

الدوري الإسباني
- ريال مايوركا x برشلونة 23:00

كأس إيطاليا
- نابولي x انتر ميلانو 22:00

■ الأحد 2020/6/14

الدوري الألماني
- شالكه x باير ليفركوزن 19:00

الدوري الإسباني
- أتليتيكو بلباو x أتليتيكو مدريد 15:00
- ريال مدريد x إيبار 20:30

الأخبار
al-akhbar

رئيس التحرير ـ المدير المسؤول:
ابراهيم الأمين

نائب رئيس التحرير:
بيار أبي صعب

مدير التحرير:
وفيق قانصوه

مجلس التحرير:
حسن عليق
إيلي حنا
أمل الأندري

صادرة عن شركة أخبار بيروت

المكاتب بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد ـ الطابق الثامن
تلفاكس: 01759500
01759597
ص.ب 113/5963

الإعلانات
الوكيل الحصري
ads@al-akhbar.com
01/759500

التوزيع
شركة الأوائل
01 /666314-15 ـ
03 / 828381

الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com

صفحات التواصل
/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/alakhbarnews-paper

آلية لتحقيق أهداف الحراك الشعبي

عبد الله بو حبيب *

تتنوع وتختلف مطالب الحراك الشعبي، الذي بدأ في 17 تشرين الأول الماضي، وتشمل الفساد والمحسوبية والبيئة واستعادة الأموال المنهوبة وخلق فرص عمل جديدة وغيرها، في بلد وصل الفساد فيه إلى أعلى المستويات، بحسب المقاييس الدولية، بينما تزيد البطالة والبطالة المقنّعة عن أربعين في المئة. كلام الشباب المتظاهر عبّر بطرق مختلفة عن حاجته إلى فرص عمل جديدة، وهو المطلب المركزي عندهم، وسبب ذلك أمران: الأول، وهو أنّ الشباب (وخصوصاً الشابات) يفضّل البقاء في لبنان، ولا يريد تعب الهجرة. والثاني، أنّ الهجرة والعمل في الخارج أصبحا في مطلع العقد الثالث من هذا القرن صعبَي المنال في معظم بلدان العالم، ومستحيلَين في أخرى كانت إلى وقت قريب ترحّب بالقادمين إليها.

باختصار، يريد الحراك أن يصبح لبنان دولة حديثة، منتجة غير ريعية. الحراك يريد لبنان وطناً بكلّ ما للكلمة من معنى. الحراك يريد لبنان دولة مدنية.

السؤال: من سيحقّق هذه المطالب؟

غالبية أهل السلطة التي حكمت لبنان، منذ أوائل تسعينات القرن الماضي، إلى الذين التحقوا بها بعد الانسحاب السوري من لبنان عام 2005، تجمعهم أهداف واحدة أبرزها احتواء الانتفاضة الشعبية أو قمعها. لهذه الأسباب وغيرها، لن يحقّق أهل السلطة مطالب الحراك، حتى لو أظهروا أنهم يعملون على تحقيقها. السبت الماضي، أو السبت الأسود، كان بداية وليس نهاية القمع. لكن ما يجب التنبّه إليه، هو أنّ الحراك نفسه، لا يمكن أن يستمرّ في مساره من دون نتائج ملموسة. بالفعل، أصبح الناس يعتبرون أنّ الحراك «متلن كلن». لذلك، فهو بحاجة إلى ابتداع آلية تسمح بتحقيق أهدافه وأحلامه كلّها، لا سيما أنّه حتى الآن ليس للحراك مشروعٌ معروف ومتّفق عليه بينهم.

يمكن أن تكون الآلية المطلوبة هي الاتفاق على:

● قانون انتخاب جديد حديث يعطي للبنان برلماناً فيه أكثرية وأقلية، من دون مسّ الميثاقية إلى حين الاتفاق على إصلاحات دستورية، منها إلغاء الطائفية واللامركزية الإدارية.

● قانون انتخاب يمنع احتكار السلطة من قلّة بمفاهيم ضيّقة.

●قانون يساهم في إحياء النظام الديموقراطي في الحياة السياسية اللبنانية.

كل قوانين الانتخابات التي عُمل بها منذ «اتفاق الطائف»، اعتمدت على «اللائحة» التي تفرز ـ في ظل الواقع الراهن ـ تكتّلات كبيرة تحتكر تمثيل الطوائف والمذاهب. تفرض نتائج كهذه تشكيل حكومات وحدة وطنية تُعطّل الحياة الديموقراطية الحقيقية، كما تُعطّل أهم وظيفة لمجلس النواب، وهي مراقبة ومحاسبة الحكومة. طبعاً، هناك من يدّعي أنّ الديموقراطية ستنتقل إلى مجلس الوزراء، بعد الاتفاق على تشكيل حكومة ائتلافية. لكن عملياً، فإنّ حكومات الوحدة الوطنية (قبل وبعد الانسحاب السوري) أبعدت مجلس الوزراء كمؤسسة عن الديموقراطية والأنظمة البرلمانية المُعتمدة حول العالم.

من هنا، على الحراك أن يفتّش عن قانون انتخاب يسمح للديموقراطية بالانتعاش. وعلينا أن نعرف أنّ اعتماد النظام النسبي على أساس لبنان دائرة واحدة، اليوم، وفي غياب أحزاب وطنية وعصرية وديموقراطية، سيُعطي نتائج مشابهة للنظام الحالي لأنه يعتمد على نظام اللائحة التي يشكّلها الزعيم.

لكنّ نظام الدائرة الفردية على أساس 128 دائرة هو الأفضل، لكن يستحيل تطبيقه إلّا إذا أُلغي التوزيع الطائفي للنواب، وهذا قد يحصل في حال تم الاتفاق على مجلس للشيوخ على أساس طائفي ومجلس نواب على أسس وطنية.

من الممكن للحراك أن يدرس بتمعّن نظام «الصوت الواحد للناخب الواحد» (one person one vote) في دوائر متعدّدة المقاعد. إنه سهل التطبيق ونتائجه تسمح بممارسة الديموقراطية التي يصبو إليها كلّ اللبنانيين. يمكن تطبيق هذا الاقتراح على الشكل التالي:

1 ـ يدلي الناخب بصوت واحد لمرشّح واحد، في دائرة فردية أو متعدّدة المقعد. يمكن اعتماد الدوائر المعتمدة منذ ستينات القرن الماضي ـ أي القضاء عموماً. تبقى مثلاً، لدائرة زحلة سبعة مقاعد: 2 للروم الكاثوليك، واحد لكل من الموارنة والشيعة والروم الأرثوذكس والسنة والأرمن الأرثوذكس. يحقّ لناخب من دائرة زحلة، أيّاً تكن طائفته، أن يختار أحد المرشحين إلى أيّ طائفة انتمى، ويصوّت فقط له وليس لأحد آخر سواه.

2 ـ يفوز المرشح الذي يحصل على أكبر عدد من أصوات المقترعين بين المرشحين على مقعد أو مقاعد طائفته. بالعودة إلى زحلة، يفوز المرشّحان الكاثوليكيان اللذان يحصلان على أكبر عدد من الأصوات مقارنة بالمرشحين من الطائفة ذاتها، كما يفوز من حصل على أكبر عدد من أصوات الناخبين لكلّ من المقاعد الباقية.

> ليس لنظام «الصوت الواحد للناخب الواحد» احتكار لمسيرة زرع الديموقراطية في بلد متعدّد كلبنان

للمشروع المقترح مآثر كثيرة منها:

●يساهم نظام «الصوت الواحد للناخب الواحد»، إلى حدّ كبير في تفعيل النظام البرلماني وتنشيطه وإنعاش الروح الديموقراطية بين النواب.

●يلغي الريع السياسي. يفوز النائب، حزبياً أو مستقلاً، بقوته أو قوة حزبه وليس نتيجة لقوة اللائحة التي ينضم إليها.

●يزيل الأحادية من كلّ الطوائف في مجلس النواب.

●يمنع إقصاء الجماعات الصغيرة، مذهبية أو سياسية، على أن تتمثّل في مجلس النواب.

●يمنع المحاصصة بين التكتلات الكبرى في مجلس النواب عند تشكيل الحكومة.

●ينعش الحياة الديموقراطية إذ إن إزالة الأحادية تزيل حكم الأوليغارشية وتسمح بمشاركة أوسع في الحياة البرلمانية.

●يسمح بوجود أكثرية تحكم وأقلية تعارض، ما يعيد إلى مجلس النواب دور المراقبة والمحاسبة على ما تقوم به الحكومة.

●يؤمّن، إلى حدٍّ بعيد، سلطة تشريعية تُجاري العصر، ويشعر كل لبناني بأنه ممثل فيها.

●يحدث صدمة سياسية قد تساهم، عملياً وفعلياً، في نقل لبنان من عهد الصراع الدامي على السلطة إلى عهد التنافس السياسي، الهادف إلى الوصول إلى السلطة لخدمة المواطن وليس اقتسام المغانم.

●يوقف النظام عمليات نقل النفوس لمصالح انتخابية، كما يوقف التجنيس المبطّن الهادف إلى الإخلال بالتوازن الطائفي والديموغرافي لأغراض انتخابية.

●يسمح النظام بتجاوز الطائفية مع الوقت، لأنّ معه لن تشعر أيّ طائفة مهما كان حجمها بالغبن.

●يحترم القضاء كدائرة انتخابية لكونه عاملاً مؤسّساً في الهوية الإدارية والنيابية في لبنان منذ الاستقلال. مع العلم، أنّ معظم الأنظمة النسبية المقترحة، ومنها النظام الحالي، والتي تقترح لبنان أو المحافظة دائرة انتخابية، تشترط أن يمثل النائب القضاء، وليس الدائرة الانتخابية التي تجمع أكثر من قضاء.

●يخفّف من تأثير المال في الإعلان والإعلام، بالرغم من أنّ قلّة من الأغنياء تستطيع شراء مقاعدها. والجدير بالذكر، أنّ نظام اللائحة لم يمنع الأغنياء من شراء مقاعدهم والمجلس النيابي الحالي يضم الكثير من الأغنياء. الفرق ينحصر في من يحصل على المال، الناخب أم الزعيم.

ليس لنظام «الصوت الواحد للناخب الواحد» احتكار لمسيرة زرع الديموقراطية في بلد متعدّد كلبنان. في الإمكان التقدّم بسيناريوات عدّة لتحقيق الهدف. لكن أجزم أنّ الظهور على شاشات التلفزة للمطالبة بتحقيق المطالب لن يؤدّي إلى تحقيق الأهداف المحقّة التي ينادي بها أهل الحراك.

* سفير لبناني سابق

(مروان بو حيدر)

لم يبقَ من راعٍ ولا من رعية

محمد عبد الله فضل الله *

ليس من حلّ وسط في المجتمعات الشرقية، فإمّا انقلاب دموي على الحكّام من قبل الدائرة الضيقة، أو من قبل الجمهور، وإمّا إفراط بحق الناس إلى درجة إعدامهم كل سبل العيش الكريم، فلا منطقة وسط يلتقي فيها الراعي والرعية ويتبادلان حقيقة الأدوار من أجل كتابة تاريخ نظيف خالٍ من التعقيدات وحفلات النفاق والتزوير.

لم يكد يمر على الإنسان، منذ زمن الخليقة، لحظات تخلٍّ كافية أثّرت جدياً في مسار حماية نفسه من المنزلقات التي قوّضت مسيرتها، وغيّبت حضورها المتعدّد الجوانب، وحصرتها في لعبة ردود الفعل والانطوائية والاغتراب عن فعلها الثقافي والحضاري المطلوب.

ما هو مغيَّب عن واقعنا، أو تمّ تجاهله عن قصد أو غير قصد، هو بناء عناصر القوة اللازمة كمدخلية ضرورية للتغيير والإصلاح من أجل ضمان الاستمرارية في أي مجتمع كان، وبوجه خاص المعنون بالعنوان الديني الذي لا بدّ أن يتّصف بهذه القوة على الصعد كافة، كي يتمكّن من التمييز بين الزيف والباطل وبين الحقيقة والجهالات. ولن يتحقّق كلّ ذلك من دون زيادة منسوب الوعي الذي هو مركز القوة والديناميكية في كل شيء.

يقول تعالى: «وَأَعِدُّواْ لَهُمْ مَّا اسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدْوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ وَآخَرِينَ مِن دُونِهِمْ لاَ تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ وَمَا تُنفِقُواْ مِن شَيْءٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ يُوَفَّ إِلَيْكُمْ وَأَنتُمْ لاَ تُظْلَمُونَ*» الأنفال: 60.

من هنا لطالما سمعنا ونسمع، بالحق ووجوب احترامه، وكأن الحقوق ملهاة نتلهّى بها على الألسنة، فيما الواقع يناقضها تماماً، لا بل تُستباح هذه يومياً بأبشع الصور والأشكال، فنشهد على زمن الانهيار والاتباع للآخرين في الأمن والاقتصاد والمعرفة. ما يُحكى عن مدّ جسور التواصل بين مختلف الفئات والمناطق وتعزيز روح المواطنة السليمة والعيش الكريم والمشترك، ونبذ كل إثارات التعصّب المناطقي والمذهبي، لم تثبت فعاليته لأنه لم يدفع المتفوّهين بها، ومن هم في مواقع صنع القرار، إلى تغيير ذهنيّتهم وروحيّتهم، بل يمارسون عكس ذلك عند أبسط تفصيل وموقف يتعلق بمكاسبهم وحساباتهم الضيّقة، التي تُرضي حسّهم الطائفي والمذهبي، فلن نستطيع النهوض بأمّتنا والشعور بها، ما لم نصل إلى الشعور بحسّنا الوطني والإنساني، إلى الآفاق الواسعة التي نحلّق بها فوق كلّ الحسابات الضيّقة، على الرغم من أنّ دولة الإنسان والمواطنة لم يسمحوا بتعزيزها، إذ ألقوا المواطن في نار همومه اليومية التي تستحوذ على عقله وفكره ومشاعره.

إن اليوم اختبار لكل الشعارات والعناوين من أي جهة كانت، فإذا سقطنا في الامتحان الاجتماعي التضامني، وفي امتحان تصفية النيّات وتعديل القوى النفسانية لصالح تكريس المصداقية والإخلاص للحق ومحاربة الفساد بجدية ووفق خطوات واضحة وحاسمة، فنحن نؤكّد تخلّينا عن المسؤولية وحفظ الأمانة، وتالياً نفتقد صدقيتنا. فالمقاومة الاجتماعية والإنسانية أشدّ حاجة وأقوى دافعاً من أي مقاومة، ذلك أنك لن تكون مجاهداً ومقاوماً، وأهلك وأبناؤك معدمون وحقوقهم مسلوبة وكراماتهم مُداسة.

يقول النبي الأكرم محمد «ص»: «كاد الفقر أن يكون كفراً...»، ويقول علي عليه السلام: «الفقر الموت الأكبر»، فإذا كنّا ممّن لا يواجه ما استطاع الفقر والحرمان، فنحن بقول الرسول كفّار ولسنا مسلمين، وإذا كنّا لا نحارب الفقر في بيئاتنا ونجتثه ما قدرنا، عبر مواجهة الفساد والمفسدين ووضع برامج واضحة وفعالة، فإنّنا نسلب العافية والحياة من روح مجتمعنا، ثم نطلب منه أن يصفّق ويصرخ لهذا وذاك، وندفعه إلى التسكّع على باب هذا المسؤول وذاك. ما زلنا نبحث عن حسٍّ آدمي عرف نفسه فعرف ربه، وانطلق لحماية نعمة الحياة، وخدمة الناس ورعايتهم. فالمأساة في العناد والتكبّر والتقوقع المناطقي والمذهبي والتغاضي عن الأخطاء والتعامي عن التسلّح بالقوة، في مواجهة أعداء الداخل والخارج، إذ لا يكفي رفع عناوين وشعارات برّاقة تدلّ على زمن الانتصارات، ما لم تواكب ذلك قوة من نوع آخر، قوة ثقافية اجتماعية تعوّد الناشئة وتربّي الأجيال على حبّ التفكير الحر والاستقلالية التي تخلق جيلاً مبدعاً لا يحمل إرث الهمج الرعاع.

كل هذا يحتّم بناء الوعي اللازم لمواجهة أباطيل السياسة وأسيادها وأضاليل السطحيين من أدعياء المعرفة، خدمة للحق والنهوض بالأمّة كذاتٍ جماعية مُسلمة بقدرة الله اللامحدودة، ولن يتيسّر ذلك إلا إذا اعتمدنا طريقة تفكير حرة ومستقلّة، فلا يُعقل أن نؤمن بالله المطلق واللامحدود، وفي ممارساتنا وسلوكياتنا ومشاعرنا نعيش الانحطاط والتقوقع والتحجّر والمحدودية في التعقّل، واستجداء الغيب واجترار الخطابات المعلّبة والجاهزة، فكلّ ذلك ضعفٌ لأمّة تراجعت عن إيمانها قبل إنسانيّتها وأخلاقيّاتها.

> المأساة في العناد والتكبّر والتقوقع المناطقي والمذهبي والتغاضي عن الأخطاء والتعامي عن التسلّح بالقوة

هناك جهات وأحزاب، وحتى عائلات إقطاعية وبرجوازية من مسيحية وإسلامية، لا تزال ملتفّة ومتمسّكة بما تعده حكراً لها، ذلك أنه بناءً على اعتبارها، ينبغي أن تبقى القوة في يدها وتحت سلطتها. لذا تسعى إلى إمساك الأمة كذاتٍ وأفرادٍ بخطابها التعبوي والمذهبي والجهوي المنغلق، خوفاً من تفكير الأمّة الحر والمستقل الذي يبني وعياً جمعياً يتناغم مع اللامحدود والمُطلق، ويدفع عنه نفحات الشيطان، والتهديد اللحظوي لأصحاب العقول المتحجّرة والمتخلّفة والعقد المرضية فكرياً وسياسياً، عبر نشر الأفكار المزيّفة والأباطيل التي تخدّر العقول والمشاعر وتتحكّم في الانفعالات وتحدّد المواقف والتوجّهات.

يُحكى عن ديوجين، أحد فلاسفة اليونان القدامى، أنّه كان يجول في شوارع أثينا في وضح النهار حاملاً مصباحاً، فيسأله الناس: «عمَّ تبحث يا ديوجين؟»، فيجيب: «إنّي أبحث عن إنسان». نسأل بعض المتعنونين بالعناوين الإسلامية والدينية: هل بتنا اليوم أكثر تطبيقاً ودفاعاً عن مقولة نيتشه بأنّ ديننا مجموعة طقوس وممارسات؟ وهل أضحينا اليوم أكثر مادية من فكر ماركس، وأكثر تنفيذاً لروح مقولته من أنّ الأقوياء هم من اخترعوا الأديان لسلب وعي الضعفاء؟ لماذا نلعن ماركس ونهاجمه، ونحن بأساليب بعضنا وخطاباتهم البالية والرجعية، نسلب وعي الضعفاء ونُلقي بدينٍ جديد لا دخل لله به، ونمارس التعمية على مآسيهم ونبرّر واقعهم السيّئ عبر القول بالقدر الإلهي، وأنّ عليهم أن يحلموا بالجنان الموعودة في الآخرة فقط، ولا دخل لهم في الدنيا؟

إنّ بعضنا المتديّن شكلاً، أشد مادية من ماركس، فهو كفردٍ حرٌّ وله نظرته، أمّا من يدّعي التسليم لله أو المسيحية، ويمارس النفاق والاستغلال، فهذا إفكٌ عظيم بكل الموازين. الله يريد عبادة واعية، وديناً يكون فيه المؤمن قوياً يحرّك وعيَه في كلّ شيء، ويمارس دوره بحرية واستقلالية، وصولاً إلى الترفّع عن كلّ المحدوديات والانطلاق في الآفاق الرحبة للكون كله.

إنّ الحياة ملك الله تعالى وحده، ولم يعطِ السلطة لأحد من عباده مهما علا شأنه للتصرّف فيها والتحكّم في وجودها، بل احتاطت الشريعة في أمور النفوس والأموال والأعراض، وجعلت حفظ النفوس مقدّماً على أيّ أمر آخر، ومن مقاصد الدين ولزوميات العقل، وحفظ الوعي الجمعي وبناء التاريخ الجمعي بجدارة من مصاديق حفظ النفوس. فإذا كان مَن يتعدّى على الفرد والجماعة بنشر الأفكار المريضة والمتخلّفة، وإذا كان من يجعل من الجيل جيلاً ناعقاً بما لا يفهم ويعي، ومن أماتته عصبيّته الحزبية والمذهبية والجهوية والعائلية، فإنّه مفسدٌ ومجرم وأول مستكبر ومستعمر، قبل غيره من المستكبرين والمستعمرين .

في قوله تعالى: «وَلاَ تَقْتُلُواْ أَنفُسَكُمْ» النساء: 29. الله تعالى في هذه الآية، ينهانا عن إهلاك أنفسنا وفعل ما يسبّب الموت لها، وليس موت الجسد هنا فحسب، بل أيضاً موت الدور وغياب المسؤولية والتزام الأمانة، على صعيد تجميع عناصر القوة والإعداد لمواجهة التحدّيات داخلياً وخارجياً.

الذي يحيي الناس، ويؤمّن لهم حياة كريمة حرّة، ويحترم مشاعرهم وأفكارهم وتوجهاتهم، هو من يقوم بالعمل المسؤول والجاد والمخلص، في سبيل نمائهم وتقدّمهم عبر عمارة المدارس والجامعات المجانية، وتأمين لقمة العيش والدواء والمشافي الكافية. فليست عبادتنا متّسمة بالأنانية، من خلال كفاية العبادة لله طقساً وممارسةً فارغة، ومجرّد عادات بالية لم تعد مفيدة، بل العبادة سلوك عملي ينعكس مساهمات مادية وفكرية، في خدمة النفس الواحدة التي أرادها تعالى أن تتوحّد إنسانياً وإيمانياً، وعلى صعيد التفكير بالأهداف المشتركة التي تحفظ كرامة الإنسان وحياته كنوع.

أن نعطي الحياة اليوم، ليس صعباً، ولكن الأصعب غياب الوعي والجدية والتحلّي بروح المسؤولية والإخلاص في الأعمال، في سبيل حماية الحياة التي هي نعمة موهوبة دخلنا بها الزمن، لنكتب تاريخاً فاعلاً وحيوياً لا تاريخاً محمّلاً بالآثام والخطايا عنوانه العدوان على النفس.

يقول وليم شكسبير: «أعظم النعم في الحياة راحة البال، إن شعرت بها فأنت تملك كل شيء». وهذا يعني أننا عملياً لا نملك شيئاً، اليوم، لا راحة بال اقتصادية ولا اجتماعية ولا معرفية، ولا حتى صحية، وأصبحنا رعاة أهوائنا ومن المصفقين في مسرحية صاخبة، أبطالها فاسدون وناهبون للفكر والمال العام وللطمأنينة وراحة البال، وباتت الأمة مفردة غائمة لا وجود لها في حياتنا، لا بل أضحت مفردة ثقيلة نتهرّب ممّا تفرضه علينا من مسؤوليات.

لن ندخل في نقاش عقيم حول تخريج بعض المراكز الدينية للجهلة والغوغائيين والمتعصّبين، حتى باتت أجيالنا تتلقّى فيروسات فكرية وروحية متشيطنة ترفع اسم الشيطان، وليس الله، فالمساجد منابر للوعي وحفظ الروح من التلوّث العقيدي والسياسي والتعصّب المذهبي والمناطقي. وهي منابر تبني وعي الإنسان وعقله، وهي منابر تمتلك خبرات وذات برامج حياتية على مستوى بناء الأمة، وهي منابر لا مقياس عندها سوى الحق، فعن أي منابر صرنا نتحدث، اليوم، للأسف، على طول العالم الإسلامي وعرضه؟!

إنّ هذه المراكز التي يُعبد الله فيها، ويُرفع فيها اسمه، فإنّ الله تعالى يدعونا إلى حفظ أنفسنا، وأن نعبده بشكل آخر، وأن نرفع اسمه ونذكره جيداً بحفظ إنسانه وحياته، فإننا تالياً نمارس عبادة من نوع آخر، عبادة القوة التي تمنحنا الطمأنينة وراحة البال في الانفتاح على الآخر، وقبوله ومد جسور التواصل معه، ونبذ التعصّب والجهل اللذَيْن يفرزا جهلة بكل منطق نرى أفعالهم ونسمع بكلماتهم الجوفاء على مواقع التواصل، اليوم، والتي تنضح بسخافات وعصبيات لا حدّ لها.

إنّ ممارسة المسؤولية تكون في خلق جيل غير تبعي، لا يعبد الزعيم والحزب والمذهب، ويقدّس الطائفة وتبقى مخيّلته عند حدود طائفيته وضمن حدود حزبه وشعاراته وجدران مسجده وكنيسته، كمتاريس خاصّة تزيد من أنانيته وانغلاقه عن متطلّبات تحديات الحياة والوجود.

إن محمداً، كما المسيح، عليهما السلام، ساحا في الأرض وكان التراب فراشهما والسماء لحافهما، وكانا يبلّغان الدعوة إلى الله في الأزقة والأسواق والبراري والصحاري، بكل بساطة وعفوية وطهارة، معلنين أنه إلى أيّ حدّ يستطيع فيه الإنسان أن يصل في عمله الخالص لله وخدمة عياله، فليكن، وليفعل بعيداً عن حبس نفسه في نقطة أو تقييد حركته في بناء أو أسلوب. الترهب الإيجابي والتسليم لله، هما فعل جواب طاعة واعية لله في أي شكل وحركة أوفت بالغرض على مساحة المعمورة، ولكل الأعراق والأجناس، بلا حدود وحواجز وقيود.

قال أبو العلاء المعري: «وما حَبَس النّفس المسيحُ ترهُّباً ولكن مشى في الأرض مشية سائح». حبسُ نفوسنا في سجون قلق المعرفة ومغالبة الفكر، بغية المشي الجدي في إعادة بناء قوة الأمة، من أبرز مصاديق العبادة وطاعة الله والدخول في زمنه السرمدي، ومن أهم مستلزمات المواجهة مع الاستكبار، الذي يعمل ليل نهار حتى نبقى مستلبين في إرادتنا وتفكيرنا ومتغرّبين عن وعي أصالتنا كي يسهل عليه ابتلاعنا بلا فرق بين هذه الجهة أو الطائفة أو تلك.

إنّ أرقى درجات الإحساس بالمسؤولية، هي في زرع بذور التوعية وإعداد القوة الحقيقية التي تعيد إلى الأمة فعلها الحر والمستقل والمريد، الذي يفجّر إمكاناتها إلى اللامحدود عبر خطاب الوحدة والجمع. أما موقف اللامبالاة اليوم، والتفرّج والسلبية، لجهة عدم الاهتمام بالقضايا الطارئة والملحّة على الطريقة الشعبية التي تقول «حيِّد عن ظهري بسيطة»، فهي تمثّل غاية الأنانية المفرطة التي يمقتها الله تعالى، لأنَّ الدين بلغته الحية يحمّلنا جميعاً سوء ما نصل إليه من أوضاع متردية، على مستوى الفرد والأمة. يقول تعالى: «وقفوهم إنهم مسؤولون» الصافات: 24، ويقول النبي: «كلّكم راعٍ وكلّكم مسؤول عن رعيته». فرحمة أيهًا الحكّام، لم يعد من محكومين لتحكموهم، بل مجرّد بطون غرثى وجياع، فعلى الأقل أبقوا في رعيّتكم بعضاً من روح. فهل بقي من راعٍ يفكّر في الرعية؟ أو بقي من رعية لها أذنٌ واعية؟

*أكاديمي وحوزوي

سوريا

بينما ينشغل السوريون بارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية وتقلّبات سعر الصرف، أقيل رئيس الحكومة بمرسوم رئاسي. في الأثناء، خرجت تحرّكات في دمشق قال المشاركون فيها إنها تتحدّى «قانون قيصر»

الأسد يُقيل خميس: عرنوس لمرحلة تحدّي «قيصر»

بعد أيام فقط على حضور رئيس الوزراء السوري أمام مجلس الشعب، في جلسة لنقاش الواقع الاقتصادي الصعب الذي تعيشه البلاد، أقيل عماد خميس من منصبه بمرسوم رئاسي وكُلّف وزير الموارد المائية حسين عرنوس، بمهامه.

الإقالة جاءت بعد تأجيل الانتخابات البرلمانية مرّتين على التوالي، بسبب القيود التي فرضها انتشار فيروس «كورونا»، وتزامنت مع فوضى سعر صرف الليرة وارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية والخدمات، كما تلت المعركة الإعلامية التي خاضها رجل الأعمال السوري رامي مخلوف، مع السلطات، حول ممتلكاته وأعماله. كل تلك العوامل جعلت الملف المعيشي والاقتصادي في واجهة المشهد السوري، وسط تراجع لافت للنقاشات الجيوسياسية والعسكرية مُنذ حلّ «كورونا» ضيفاً ثقيلاً على المنطقة والعالم.

وساهم قرب موعد نفاذ «قانون قيصر» في تعزيز المخاوف من تدهور معيشة السوريين أكثر، وتُرجم ذلك بجدل كبير حول شعارات تظاهرات خرجت في السويداء، وما لبثت أن غابت عنها المطالب المعيشية لحساب الشعارات السياسية، وعلى رأسها «إسقاط النظام» و«إخراج روسيا وإيران».

وفي مقابل المخاوف والتململ الشعبي من الواقع المعيشي القاسي، تم تنظيم تحرّك في العاصمة دمشق عصر أمس، للحشد سياسياً في وجه تظاهرات السويداء من جهة، وإعلامياً في وجه «قانون قيصر» من جهة أخرى. وحمل عشرات المشاركين في التحرّك أعلاماً وصوراً للرئيس السوري بشار الأسد، موجّهين خطابهم ضدّ العقوبات الأميركية، ومردّدين شعارات على غرار: «الشعب السوري لا يجوع».

ولا يُنتظر أن ينعكس تغيير رئيس الوزراء بشكل مباشر على الاقتصاد أو الأداء الحكومي، إذ تجتمع عوامل عدّة لتقلل من فرص حدوث ذلك، بينها العقوبات ونقص الموارد اللازمة لإحداث تغيير في بنية الاقتصاد بما يلائم واقع الحصار وسنوات الحرب.

وبالحديث عن الموارد، وصلت أمس شحنة مساعدات طبية إلى مطار دمشق الدولي قادمة من أربيل، شمالي العراق، منظّمة من قبل منظمة الصحة العالمية وبرنامج الغذاء الدولي. وتعد الشحنة المقدّرة بنحو 32 طناً، الدفعة الأولى من أصل ثلاث دفعات مرتقبة ستصل تباعاً خلال 24 ساعة، وتتضمّن مستلزمات طبّية وجراحية كجزء من الاستجابة الصحية في شمال شرقي سوريا، على ما أوضح مكتب منظمة الصحة العالمية في سوريا. ومن المقرر أن يصل حجم الشحنات الإجمالي إلى نحو 85 طناً. ولم توضح منظمة الصحة العالمية إذا ما كانت هذه الشحنات وصلت جواً بعد إغلاق معبر اليعربية الحدودي، وتعذّر تسليم المساعدات الطبية المخصّصة لشمال شرقي سوريا، عبره. وفي حال صح ذلك، ستكون هذه الشحنة الأولى من نوعها التي تسلّم إلى دمشق، لتنقل لاحقاً إلى مناطق نفوذ «قوات سوريا الديمقراطية»، حيث تتواجد قوات الاحتلال الأميركي.

شهدت دمشق تظاهرة رفعت اعلاماً وصورا للرئيس السوري وهاجمت العقوبات الاميركية (أ ف ب)

وتوازياً مع التوتر الذي يرافق الدوريات الأميركية أخيراً في مناطق شرق الفرات، كان لافتاً ما قاله أول من أمس، قائد القيادة المركزية الأميركية، كينيث ماكنزي،

> **يزور ظريف موسكو لبحث جملة ملفات بينها سوريا**

عن توقعاته بأن تقوم دمشق خلال الفترة المقبلة (لم يحدد المدى الزمني) بالضغط ومضايقة الأميركيين في شمال شرقي سوريا. وجاء ذلك في حديث لماكنزي عبر الفيديو، قال فيه إن قوات بلاده «لن تظل إلى الأبد في سوريا»، ولكنه أوضح أنه «لا يعرف المدة التي قد تظل فيها هناك»، مشيراً إلى أن هذا الأمر «قرار سياسي» لا عسكري.

حديث ماكنزي جاء في وقت توسّع فيه القوات الروسية والتركية مسار دورياتهما المشتركة في إدلب، برغم التوتر الذي شهدته خطوط التماس أخيراً في سهل الغاب. ويتوازى ذلك مع نشاط دبلوماسي لافت، ترجم باتصال الرئيس فلاديمير بوتين بملك الأردن عبد الله الثاني، ونقاش ملفات بينها سوريا وليبيا.

وبعد محادثة هاتفية بين نائب وزير الخارجية الروسي سيرغي فيرشينين، والمساعد الأول لوزير الخارجية الإيراني للشؤون السياسية علي أصغر خاجي، ناقشت الملف السوري، أعلن عن زيارة قريبة لوزير الخارجية محمد جواد ظريف إلى موسكو، الأسبوع المقبل. وينتظر أن تكون «محادثات أستانا» جزءاً مهماً من النقاشات المرتقبة لظريف في إدلب، برغم التوتر الذي شهدته خطوط التماس أخيراً في سهل الغاب. ويتوازى ذلك مع نشاط دبلوماسي لافت، ترجم باتصال الرئيس فلاديمير بوتين بملك الأردن عبد الله الثاني، ونقاش ملفات بينها سوريا وليبيا.

وبعد محادثة هاتفية بين نائب وزير الخارجية الروسي سيرغي فيرشينين، والمساعد الأول لوزير الخارجية الإيراني للشؤون السياسية علي أصغر خاجي، ناقشت الملف السوري، أعلن عن زيارة قريبة لوزير الخارجية محمد جواد ظريف إلى موسكو، الأسبوع المقبل. وينتظر أن تكون «محادثات أستانا» جزءاً مهماً من النقاشات المرتقبة لظريف في إدلب، برغم التوتر الذي شهدته خطوط التماس أخيراً في سهل الغاب. ويتوازى ذلك مع نشاط دبلوماسي لافت، ترجم

تقرير

الحوار العراقيّ ـ الأميركيّ: الضعف في مواجهة المكر

صُيغت الجلسة الأولى من الحوار العراقي ـ الأميركي «الاستراتيجي» بضعف الفريق العراقي، وافتقاره إلى الخبرات الدبلوماسية اللازمة، ومكر الفريق الأميركي، بتأكيد جهوزيّته لتنفيذ رغبات حكومة مصطفى الكاظمي، محمّلاً إيّاها تبعات ذلك. الكاظمي يسعى إلى زيارة واشنطن قريباً، ليوقّع هناك «اتفاقية» جديدة من شأنها أن ترسم العلاقة الثنائية بين الإدارتين

بغداد - **الأخبار**

باتصال بالصوت والصورة، عُقدت الجلسة الأولى من «سلسلة» جلسات الحوار العراقي - الأميركي الاستراتيجي، ساعتان تضمّنتا نقاشاً «تمهيديّاً» لأربعة بنود، هي: الأمني والاقتصادي والسياسي والثقافي. مصدرٌ متابع لمجريات الجلسة الأولى، وصفها بـ«جلسة تعارف واستماع»، في وقت أكّد فيه مصدرٌ دبلوماسي، لـ«الأخبار»، أن «جلسة أمس أقرب إلى أن تكون حفلة علاقات عامّة»، إذ شُرّحت شكلاً ومضموناً. وتساءل: «كيف لفريق ضعيف دبلوماسيّاً أن يفاوض فريقاً مخضرماً»، وفي وقت يشير فيه مصدر مقرّب من رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي، إلى أن الأخير وبـ«تجنّبه المسّ بالتوازنات السياسيّة، عجّز عن تشكيل فريق دبلوماسي محترف، فابقى على قائمة الأسماء التي سبق وأن رفعها سلفه عادل عبد المهدي»، مضيفاً أن «الكاظمي سعى إلى إضافة بعض الوجوه، لكنّه اصطدم برفض القوى السياسية، فاضطرّ إلى المضي قدماً بالمتوفّر». هذه النقطة، وفق أكثر من مصدر، كانت محط تجاذب، بُعيد الإقرار بفشل الفريق العراقي وعجزه عن تحقيق «خرق» أمام الفريق الأميركي، إذ اكتفى بتسجيل الملاحظات من دون أن يقدّم «ما يدعم توجّهات حكومته».

أبرز وجوه الفريق الأميركي كان مساعد وزير الخارجية لشؤون الطاقة فرانسيس فانون، والنائب الأوّل لمساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط جوي هود، ومساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط في مقر وزارة الخارجية ديفيد شنكير، ووكيل وزارة الخارجية للشؤون السياسية ديفيد هيل، والسفير الأميركي لدى بغداد ماثيو تولر. في المقابل، أبرز وجوه الفريق العراقي كان وكيل وزير الخارجية للشؤون الإدارية والماليّة عبد الكريم هاشم، والسفير العراقي لدى واشنطن فريد مصطفى كامل ياسين، ووكيل وزير التعليم العالي والبحث العلمي للشؤون الإدارية حامد خلف. ووجوهٌ لم تلق ترحيباً أو دعماً كافياً من قبل الشارع العراقي، قويّ وجمهوراً، المنقسم على نفسه في الموقف من هذا الحوار. وزير الخارجية العراقيّ الأسبق هوشيار زيباري، أكّد أن «فريق التفاوض الأميركي أقوى وأكثر احترافاً من الوفد العراقي»، داعياً إلى «معالجة هذا التفاوت... فهي مسألة تفاوضيّة خطيرة للغاية». أما هادي العامري، زعيم «تحالف الفتح»، فقد عبّر عن توقّعات تحالفه بأن تكون المفاوضات تحت سقف «قرار البرلمان العراقي، والقاضي بخروج القوّات الأجنبية من العراق».

الجلسة الأولى، ستُستتبع بثانية خلال الساعات القليلة المقبلة. وكان لافتاً فيها «الخلاف» حول تحديد الجهة التي طالبت بالحوار. بغداد أكّدت أن واشنطن طلبت ذلك، أما الأخيرة فردّت أنّها حدّدت الموعد نزولاً عند رغبة عبد المهدي، ورسالته التي بعثها إلى الإدارة الأميركيّة مطلع العام الجاري.

ما رشح أيضاً عن تفاصيل الجلسة، أن الأميركيين أعربوا عن استعدادهم لسحب قواتهم المنتشرة على طول الخارطة العراقيّة، وهذا ما لا تريده حكومة الكاظمي راهناً. لكنّ الأميركيين، في الوقت ذاته، حذّروا الجانب العراقي من تبعات الانسحاب، خاصّة في الشقّ المتعلّق بالحرب على تنظيم «داعش». كذلك، قدّم الجانب الأميركي مطالعة للواقع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي العراقي، معرباً عن استعداده تقديم المساعدات

> **حذّر الأميركيون الجانب العراقي من تبعات الانسحاب**

اللازمة «لكن بشروط لم يحدّدها»، في وقت اكتفى فيه الجانب العراقي بتدوين الملاحظات، من دون أن يقدّم أي مطالعة مقابلة.

في هذا الإطار، ثمّة من يصف ما جرى أمس بأنه تهيئة للمرحلة الثانية من الحوار، بنقله من مستوى وكيل وزير إلى وزير، على أن يتوّج في المرحلة الثالثة بزيارة الكاظمي للعاصمة الأميركيّة واشنطن، في الخريف المقبل، ليوقّع هناك، مع وفد رفيع المستوى، اتفاقية جديدة ترسم ملامح العلاقة بين الجانبين، مع الأخذ في الاعتبار «رأي المرجعية الدينية العليا (آية الله علي السيستاني) والبرلمان العراقي»، كما قال الكاظمي أمس. كذلك، ثمّة إقرار عراقي بأن جلسة أمس ترجمت المكر الأميركي والضعف العراقي، في ظل دعوات جدّية لتبديل بعض الوجوه وتطعيم الفريق بوجوه لها باعها في التفاوض مع الجانب الأميركي تحديداً. هذا الإقرار يصفه البعض بـ«التيه السياسي» في ظروف معقّدة للغاية قد تنفجر في وجه الحكومة إن أساءت الاستفادة من الفرصة المتاحة، فأي إخفاق، أكان خارجياً أم داخلياً، سيدفع الكاظمي، لا غيره، ثمن ذلك.

في المرحلة الثالثة يزور الكاظمي واشنطن في الخريف المقبل. ليوقع هناك اتفاقية جديدة (أ ف ب)

فلسطين

دفعة واحدة أو تدريجياً: التجاذب الإسرائيلي لا يلغي الضم

يحيى دبوق

لا خلاف في تل أبيب عملياً على ضم ما أمكن من أراضٍ فلسطينية محتلة في الضفة الغربية. الخلاف إن جرى، بين المؤيدين والمترددين، فإنه يتعلق بتقدير ردود الفعل لدى الفلسطينيين والمحيط العربي والدولي، ضمن معادلة الجدوى والتكلفة، ومن دون أي صلة بأصل الحق الفلسطيني أو فكرة الاستيلاء على أراضي الآخرين وسلبها. هذا التجاذب، الذي لا يلغي خطة الضم ولا يشكل خطراً عليها، ينسحب أيضاً على الجانب الأميركي ضمن إدارة الرئيس دونالد ترامب التي تتعامل مع خطة الضم لجهة التوقيت والمضمون من منظور الجدوى والتكلفة ومن دون أي صلة بالحق الفلسطيني المسلوب، وهو موقف يمكن تفهّمه من جزّاء التماهي العربي مع مشروع الضم، إذ لا يتجاوز إطلاق المواقف، من دون ترجمات عملية، في حين أن موقف السلطة الفلسطينية على حاله: اللجوء إلى «التباكي البنّاء» لإجبار الاحتلال على التراجع عن خطته!

على هذه الخلفية، تعرض إسرائيل خططها المختلفة تباعاً عبر تسريبات في الإعلام العبري والغربي، لاستدراج ردود الفعل، على أن تلجأ إلى الأنسب والأقل ثمناً، تمهيداً لاستكمال الضم لاحقاً إن جاءت أقل مما تسعى إليه الخطة، وهو ثلث أراضي الضفة، من دون أي ثمن مقابل للجانب الفلسطيني. هذا التوجه يفسر الحديث الأول عن ضم الأراضي دفعة واحدة في الأول من الشهر المقبل، ثم الحديث عن التأجيل أسابيع، وبعدها عن ضم متدرج للكتل الكبرى تعقبها بقية المستوطنات، ليعاد الحديث من جديد عن ضم كامل كما هو التخطيط الابتدائي. فبعد حديث الضم التدريجي أول من أمس، عادت مصادر «رفيعة» ومعنية بملف الضم، كما وصفتها صحيفة «معاريف»، وأكدت أنه «لا صحة ولا معقولية» لما يرد من تقارير عن ضم متدرج، بل إن «إسرائيل لا تعمل على بسط سيادتها على جزء من المستوطنات دون غيرها، أو المضي قدماً في تنفيذ الخطة على مراحل». نافية التقارير العبرية عن ضم مرحلي لمستوطنات الكتل الكبيرة الثلاث، «معالي أدوميم» و«غوش عتسيون» و«أريئيل».

في هذا السياق، قالت وزيرة المستوطنات، تسيبي حوتوفلي، وهي عضو لجنة رسم الخرائط مع الجانب الأميركي، إن «جميع الخرائط المنشورة (عن خطة ضم مرحلية) غير ذات صلة بالواقع». ونقلت «إذاعة الجيش» عنها أن «التمييز بين الكتل الاستيطانية الرئيسية والمستوطنات الأخرى هو ما لا يمكن السماح بتمريره أبداً». كذلك، أكد وزير الاستخبارات، إيلي كوهين، أن فرض «السيادة» على الضفة «يصب في مصلحة إسرائيل»، مستبعداً إقامة دولة

تعرض إسرائيل خططها عبر تسريبات في الإعلام العبري والغربي، لاستدراج ردود الفعل (أ ف ب)

فلسطينية وجيش آخر بين نهر الأردن والبحر. وقال كوهين في حديث إذاعي أمس، إن «الفرصة مؤاتية لتطبيق خطة الضم من الآن حتى الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة»، متهماً حزب «أزرق أبيض» بأنه «يتجاهل الواقع لاعتقاده بضرورة تحصيل موافقة دولية على خطة الضم قبل تنفيذها» في حين أن دولاً كثيرة في العالم رفضت فرض السيادة على الجولان وكذلك نقل السفارة الأميركية إلى القدس. أيضاً تطرقت حوتوفلي إلى التجاذبات في المواقف وأقرت بها، قائلة: «لا توجد خريطة متفق عليها (للضم)، لكن لدينا عدد من الخطوط العريضة». وأضافت: «هناك مدرستان فكريتان في الجانب الأميركي أيضاً»، في إشارة واضحة إلى السفير الأميركي لدى تل أبيب، ديفيد فريدمان، الذي يؤيد توسيع الضم إلى أقصى حد ممكن، مقابل مستشار ترامب، جاريد كوشنير، الذي يؤيد تقليص الضم ما أمكن في هذه المرحلة، مع التشديد على موافقة غانتس وفريقه على أي خطة، بمعنى حدوث شبه إجماع إسرائيلي عليها، لتفادي أي تداعيات سلبية على حملة ترامب الانتخابية.

هذا التناقض العلني والمسرب يؤكد التجاذب في رؤية التداعيات وتقديرها، إضافة إلى «جس نبض» الآخرين والعمل لاحقاً على تليين مواقفهم، الأمر الذي ينسحب على الجانب الأميركي، إذ لا يقل ممثلوه انشغالاً في خطة الضم عن الإسرائيليين أنفسهم. ووفق الإعلام العبري، من المقرر أن يجتمع فريدمان مع رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو، ووزير الأمن بيني غانتس، وكذلك وزير الخارجية غابي أشكنازي، لمناقشة مضمون خطة الضم وشكل إخراجها، الأحد المقبل. إلى جانب ذلك، قررت إسرائيل إجراء أول إحصاء للسكان في الضفة منذ 1967 مع اقتراب تنفيذ قرار الضم. وذكرت صحيفة «هآرتس»، أمس، أن مسؤولي «الإدارة المدنية» غير متفقين إلى الآن على تحديد كيفية ومعايير التعداد، خاصة أنه غير واضح لديهم إلى الآن الحدود الجغرافية للأراضي المنوي ضمها. لكن صحيفة «يديعوت أحرونوت» قالت إن التعداد، الذي سيرتكز على مناطق «ج» في الضفة، الهدف منه «تقرير مصير الفلسطينيين المقيمين في الأراضي المقرر ضمها، ومصير الجنسية الإسرائيلية، كما أكد نتنياهو في وقت سابق، إضافة إلى الحؤول لاحقاً دون انتقال الفلسطينيين من أجزاء أخرى في الضفة إلى الأراضي الملحقة بإسرائيل، وتحصيل المكانة القانونية التي لم تتحدد بعد».

إلى ذلك، أظهر استطلاع للرأي العام تأييد 68% من اليهود خطة الضم بصيغتها الحالية. وجاء في الاستطلاع، الذي نشرته القناة السابعة، أن غالبية المستطلعة آراؤهم (72%) ممن أعطوا رأياً بخصوص الخطة يرون أنه لا يجب على حكومتهم «ترك مستوطنات معزولة في الضفة كجيوب داخل المناطق الفلسطينية»، وذكرت القناة أن الاستطلاع نظمه «مجلس مستوطنات شمال الضفة» لإثبات وجود غالبية تدعم الخطة، لكنه لا يعبّر عن وجهة نظر أكثر من 40% من المجتمع ممن لم يبلوروا وجهة نظر حتى الآن بهذا الخصوص.

> **ينسحب التجاذب أيضاً على الإدارة الأميركية من دون خلاف على المضمون**

الحرائق تعود إلى «غلاف غزة»

سُجّل اندلاع حريقين في «كيبوتسات» إسرائيلية مجاورة لقطاع غزة أمس، بعد إطلاق مجموعة من البالونات الحارقة والمتفجرة، وذلك عقب توقفها منذ ما يزيد على سبعة أشهر، مع أنه جرى إطلاق بالونات فارغة قبل نحو أسبوع، في تحذير فصائلي من مواصلة العدو تجاهله تنفيذ التفاهمات الأخيرة بواسطة مصرية، ولا سيما تأخر صرف المنحة القطرية. ونقل الإعلام العبري أنه رصد عدداً كبيراً من البالونات طوال أمس أطلقت باتجاه مستوطنات الغلاف، فيما قالت مصادر فلسطينية إن التصعيد الميداني سيعود تدريجياً خلال الأسبوع المقبل.

(الأخبار)

اليمن

ورقة الوقود مجدّداً: السعودية تشدّد الحصار

مرّة جديدة، تستخدم دول التحالف السعودي ـ الأميركي ضد اليمن ورقة المشتقات النفطية. فقد منع التحالف وصول السفن المحمّلة بالوقود والمواد الغذائية من الرسو في ميناء الحديدة. أزمة مفتعلة، تكرّرت في الأشهر الماضية، من ضمن وسائل الضغط على صنعاء، بعد تعثّر الخيار العسكري

لقمان عبد الله

تصطفّ طوابير من السيارات، منذ أوّل من أمس، أمام محطات الوقود في العاصمة اليمنية صنعاء. وبينما اضطر عدد من محطات الوقود إلى إغلاق أبوابها، تشهد محطات أخرى ازدحاماً كبيراً. شركة النفط التابعة لحكومة صنعاء أرجعت الأزمة الحاصلة حالياً إلى القرصنة المعادية للسفن النفطية، منبهة إلى أن القطاع الصحّي هو الأكثر تضرّراً جراء احتجاز السفن، وخصوصاً في ظل تفشي فيروس «كورونا». وأفادت مصادر عدة في صنعاء بأن قوات التحالف تحتجز 18 ناقلة نفط محمّلة بالوقود والغاز المنزلي، رغم أن تلك الناقلات خضعت للتفتيش وحازت على تراخيص من قبل الأمم المتحدة.

وزارة النفط والمعادن في صنعاء، أكدت أنها خاطبت الجهات الدولية المعنيّة وناشدتها التدخّل لوقف الاحتجاز التعسفي، كاشفة عن أن غرامة التأخير الناجمة عن احتجاز سفن المشتقات النفطية وصلت إلى 66 مليوناً و185 ألف دولار.

وابتداءً من الأربعاء الماضي، عمدت شركة النفط في صنعاء إلى تطبيق نظام الترقيم في المحطات، حرصاً على تلبية احتياجات السوق المحلية، والحفاظ على مستويات الاستقرار التمويني. ودعت المواطنين إلى ضرورة الالتزام الكامل بكلّ الاحتياطات الوقائية من «كورونا». وأصدر عمّال وموظفو شركة النفط في الحديدة بياناً اعتبروا فيه أن احتجاز السفن، رغم حصولها على تصاريح الأمم المتحدة، يشكّل «جريمة إبادة جماعية وتعمّد الإصرار عليه خرقاً واضحاً لاتفاق السويد» بشأن الحديدة. واستنكر البيان صمت الأمم المتحدة ومنظّماتها وتغطيتها على جريمة الحصار، وطالبها بتحمّل مسؤولياتها، وطالب المجتمع الدولي ومجلس الأمن الدولي بالتحرّك العاجل لوقف «القرصنة البحرية العدوانية» التي تعرّض أمن البحر الأحمر والممرّات الدولية للخطر.

وتأتي عملية احتجاز السفن المحمّلة بالنفط في البحر في ظل انتشار وباء «كورونا» على نطاق واسع في مختلف المحافظات اليمنية، حيث تعيش البلاد أوضاعاً صحّية حرجة بسبب اهتراء الجهاز الطبي وتوقّف كثير من المستشفيات والمرافق الصحية ومراكز الحجر الصحّي، فضلاً عن توقّف حركة المواصلات في تلك المناطق، نظراً إلى انعدام مادّة الديزل وانقطاع التيار الكهربائي. وقالت رئيسة بعثة منظمة «أطباء بلا حدود» إلى اليمن كلير هادونغ: «لم يرغب الناس في تقبّل إمكانية وصوله إلى بلادهم، ومن ثم إنه قد وصل بالفعل وبدأ بالانتشار... لسوء الحظ، بات واضحاً وضوح الشمس أن الفيروس ينتشر على نطاق واسع في جميع أنحاء اليمن، حيث امتلأت معظم الوقت طوال الأسابيع الأربعة الماضية وحدة العناية المركزة في صنعاء، والتي تبلغ طاقتها الاستيعابية 15 سريراً، وحيث شهد الفريق معدّل وفيات مرتفعاً». وأوضحت أن فرقها الطبية عالجت مئات المرضى الذين يعانون من أعراض تنفسية في مراكز علاج «كوفيد-19» التابعة للمنظّمة في صنعاء وعدن. وقد استقبلت المنظّمة في مراكز أخرى تديرها أو تدعمها في شمال اليمن المرضى أيضاً، إنما بأعداد أقل، من بينها مراكز في حجة وخمر وإب وحيدان والحديدة. في غضون ذلك، جدّد برنامج الأغذية العالمي، التابع للأمم المتحدة، أمس، مطالبته بتقديم الدعم الغذائي إلى الأطفال والأمهات في اليمن، مشيراً إلى أن «أكثر من مليوني طفل في اليمن يعانون من سوء التغذية الحادّ».

خضعت الناقلات للتفتيش وحازت على تراخيص من قبل الأمم المتحدة (أ ف ب)

وجهة نظر

الإفراج عن نبيل رجب: اختبار الخيارات الجديدة

نادر المتروك

أطلقت السّلطات في البحرين، الثلاثاء، سراح الناشط الحقوقي المعروف نبيل رجب، بعد أن قضى قرابة أربع سنوات من مدة الأحكام الصّادرة بحقه، والتي تصل إلى سبع سنوات، وبتهم تشمل التنديد بالحرب التي تقودها السّعودية على اليمن، منذ عام 2015، وكشْفه الانتهاكات التي يتعرّض لها السجناء في سجن جو المركزي، إضافة إلى تصريحاته الإعلامية. وجاء الإفراج عن رجب وفق قانون العقوبات البديلة، الذي يسمح بإخلاء السجين قبل إتمام مدة محكوميته، ضمن شروط وقيود معيّنة، وهو ما اعتبره نشطاء «ظلماً إضافياً».

جزء من المعنى الاحتجاجي الذي أداره نبيل رجب، في الفترة الأولى بعد عام 2011، يمكن فهْمه بالإحالة إلى القاموس الإنساني الذي اجتهد في ترسيخه بين النّاس، وعلى مهل، ومن غير التورّط بأدْعاءات السياسيين. كان من الممكن أن يستثمر رجب «الحصانة» التي تحصّل عليها بعد أن أضحى شخصية دولية، ومحميّاً بقوانين طويلة من المنظمات الحقوقية، إضافة إلى شبكة من العلاقات الخاصّة مع كبار الشخصيات في دول العالم. اختار رجب، بدلاً من الاستثمارات غير المجدية، طريقة مختلفة في إدارة الوضع الحقوقي المتدهور في البحرين. هذه الطريقة لم تكن جاهزة تماماً، ولكنها تراكمت مع تراكم خبراته في الاحتجاج، وتحديداً الاحتجاج غير التقليدي الذي تلاحمَ مع الاعتقال والدخول، أكثر من مرّة، في تجربة السجون. ففي كل مرّة يخرج فيها رجب من سجنه، كان يضيف على طريقته أداء، أو لحْناً أو باباً، وبرفقة تشكيلة جديدة من العبارات والشعارات. هذه المرّة، ولأنّ الإفراج عن رجب له خصوصيّة مختلفة، فإنّ النّاس وزملاءه يجدون أنفسهم في وضْع الانتظار والترقّب لنوع الإضافة الجديدة التي سيقدّمها رجب، وبعد تجربة اعتقال طويلة، تبدو الأكثر معاناة ومرارة. إنّ المكْرَن الثابت في وضعيّة الحقوقي نبيل رجب؛ هو البقاء، وفيْاً للمكانة التي حظي بها في قلوب النّاس وعقولهم، حيث لم يعد يملك القدرة على «خيانة» الناس والتخلّي عنهم، وأصبح مضغوطاً أكثر من أيّ وقت مضى بضرورة أن يردّ الجميل، ولو على حساب راحته، ولو اضطرّ لمعاودة اختبار تجربة السجن وفقدان حرّيته الشخصية. هذا من حيث الإجمال العام. إلا أنّ التجربة الأخيرة لرجب، وخروجه منها وفق قانون العقوبات البديلة، الذي فرض عليه البقاء في المنزل، بما يشبه الإقامة الجبريّة، قد تُملي عليه الدّخول في اختبارات جديدة، تستدعي روحَ التكتيكات السّابقة التي ثبّتها قبل اعتقاله الأخير في 30 كانون الأول/ديسمبر 2016، وهو ما يعني أن الممارسة الاحتجاجيّة لرجب لا تعني، بالضّرورة، الاستمرار في المدرسة التي أحدثها رفيق دربه عبد الهادي الخواجة، المحكوم بالسجن المؤبد، والتي اجتهدت منذ البدء، في كشْر النّابوهات المعتادة في الاحتجاج المحلّي، لقد قاربَ رجب بين روح العمل الحقوقي وآليّات السياسة، افتتاحيّة تعقبها مباداتٌ أوسع وأكثر شمولاً، وتبدأ بالإفراج عن جميع السّجناء السياسيين في البحرين».

ويشبك المركز، الذي يديره الناشط الشيخ ميثم السلمان، الذي عاد إلى البحرين أخيراً، بين خطوة الإفراج عن رجب، وبين «الوقْع الإيجابي» الذي يمكن ضخّه في «بقيّة الملفات التي تتعلّق بالتمهيد للحوار والمصالحة الوطنيّة». وهذا التشبيك لا يتحرّك بعيداً عن دعوة المركز إلى أن يستمر رجب في دوره «من أجل تهيئة الأجواء لتعزيز الواقع الحقوقي في البلاد». ورغم هذا التباين، يتلاقى الجميعُ في التهنئة بالإفراج عن رجب والاعتزاز بـ«كفاحه من أجل حقوق الانسان»، كما يقول عبد الغني الخنجر، الناطق باسم «حركة الحريات والديمقراطية» (حق). إلا أن الخنجر يعود للاستدراك على وجوب أن يكون الإفراج «غير مشروط بقيد، لكونه ليس مجرماً، وأن ما فعله هو مجرّد التعبير عن رأيه على منصّة هو تويتر في ما يتعلّق بالعدوان على اليمن». ويعتبر الخنجر إقدام السلطات في البحرين على وضع القيود والشروط على حرّيّة رجب، بعد الإفراج عنه، هو «بمثابة الاستمرار في سياسة الظلم والتضييق التي تعرّض لها رجب داخل السجن، بما في ذلك الحرمان من حقوقه الطبيعية والعائلة الحاطّة بالكرامة». وبمعزل عن التبعات التي يمكن أن تستجد مع الشروط والقيود، وماذا يمكن أن يفعل رجب لاختراقها، إلا أن الخنجر لا يتردّد في الإشادة برجب وبتاريخه الحقوقي، ولكن من غير «أن يكون له طموح سياسيّ»، كما عبّر ذات مرّة. بل كان يصرّ على إمكان أن يُجدّد المرء قناعاته، وأن يضعَ احتمالات مفتوحة للاختلاف مع نفسه قبل الآخرين، ومن غير حَرَجٍ أو شعور بالتراجع والهزيمة.

كيف يصنعُ رجب هذا التّكوين المتوازن، وعلى النّحو الذي يجعلنا نجمعُ بين القبول (وأحياناً التّسليم) بتجديد قناعاته، والرّضى بتغيير تكتيكاته في الاحتجاج، وبإظهاره الشّجاعة في الاعتراف بالخطأ، وبين الشّعور الكامل بصدقه الطّري، وأنّه لا زال شيئاً ضميناً من أشياء الثّورة؟ في هذا التّكوين المتوازن، لا غرابة أن تحتشد مواقفُ الاحتفاء برجب بعد الإفراج عنه، رغم التناقضات السياسيّة والأيديولوجيّة لأصحاب هذه المواقف. بفضل هذه الديناميّة التي تكاد خاصيّة استثنائية لرجب؛ كان من غير المفاجئ أن يشيد نائب رئيس البرلمان البحريني، عبد النبي سلمان، بخطوة الإفراج عن رجب، وأن يعبّر عن أمله في أن يفتح هذا الإفراج الطريق لإنهاء المأزق السياسي الذي تعاني منه البلاد. في المناسبة نفسها، فإنّ القيادي في حركة «أحرار البحرين» المعارضة، سعيد الشهابي، يُسجّل الإفراج عن رجب في خانة الهزائم المتتالية التي يتلقّاها النّظام البحريني، ويشدّد الشّهابي على ألا يُمنَح النظام فرصة لالتقاط الأنفاس تحت عنوان «امتداح» خطوة الإفراج والتغني بها.

> خرج رجب وفق قانون العقوبات البديلة، الذي فرض عليه البقاء في المنزل، بما يشبه الإقامة الجبرية

بين هذه المسافات غير المنسجمة في ظاهرها، يجد «مركز البحرين للحوار والتسامح» بأن الأخير «بما يمثله من قيمة وطنيّة وحقوقيّة، من الممكن أن يكون مبادرة للتعاطي مع حدث الإفراج عن رجب، شمولاً، وتبدأ بالإفراج عن جميع السّجناء السياسيين في البحرين، وبما يتسق مع الحدّ الأدنى من المعايير الحقوقية». ويدعو المركز إلى أن يستثمر رجب في دوره من أجل تهيئة الأجواء لتعزيز الواقع الحقوقي في البلاد، ورغم هذا التباين، يتلاقى الجميعُ في التهنئة بالإفراج عن رجب والاعتزاز بـ«كفاحه من أجل حقوق الانسان»، كما يقول عبد الغني الخنجر، الناطق باسم «حركة الحريات والديمقراطية» (حق). إلا أن الخنجر يعود للاستدراك على وجوب أن يكون الإفراج «غير مشروط بقيد، لكونه ليس مجرماً، وأن ما فعله هو مجرّد التعبير عن رأيه على منصّة هو تويتر في ما يتعلّق بالعدوان على اليمن». ويعتبر الخنجر إقدام السلطات في البحرين على وضع القيود والشروط على حرّيّة رجب، بعد الإفراج عنه، هو «بمثابة الاستمرار في سياسة الظلم والتضييق التي تعرّض لها رجب داخل السجن، بما في ذلك الحرمان من حقوقه الطبيعية والعائلة الحاطّة بالكرامة». وبمعزل عن التبعات التي يمكن أن تستجد مع الشروط والقيود، وماذا يمكن أن يفعل رجب لاختراقها، إلا أن الخنجر لا يتردّد في الإشادة برجب وبتاريخه الحقوقي، مع إبداء مشاعر التضامن معه لكي «يواصل الدرب وبذل الجهود التي قدّمها طيلة السنوات الماضية، للدفاع عن حقوق الإنسان، وشعب البحرين المظلوم».

من المؤكد أن حجم التوقّعات، وأيضاً المخاوف، من رجب غير محدودة، وهي تتسع باتساع اختلاف الجهات التي توجّهت إليه بتهنئة الخروج من محنة الاعتقال، إلا أنّ ثمّة ضرورة أن يستحضر كل المهنئين حقيقة أن رجب عندما يُقلع عن خيار سابق، أو يبدأ في توجيه مساره في اتجاه آخر، فإنّه يُقلع أولاً عن الوقوع في الإضرار بالنّاس، والإساءة إلى خياراتهم الطبيعيّة. فما يفعله رجب هو أنّه ينادر في دائرة الخيارات العمليّة والتكتيكات، وليس في خيار الانتماء إلى النّاس والاستمرار في الإحساس العمومي. من هذه الزاوية على سبيل المثال، فإنّ الإقلاع عن التظاهر في العاصمة المنامة، ليس إقلاعاً عن الارتباط بالثّورة، والإقلاع عن إظهار التحدّيات اللفظية، وعدم التورّط في نزْع الهويات المفترضة للمؤسّسات الرسميّة؛ ليس خروجاً على النّاس وعنهم، وهو كذلك ليس رضوخاً استسلاميّاً للأمر الواقع، بما هو أمر قابل للتفتيت والتفكيك أصلاً. وما هو إجمالي وجمالي في هذه السرديّة، هو أن نبيل رجب لا يشعر بأنه مضطر، كثيراً، لتبرير اجتهاداته التي يقوم بها بعد كلّ تجربة اعتقال، لأنّه يقدّم ذلك بصحبة ما يُعزّز بقاءه في الانتماء الصّادق إلى النّاس، وألا يتركهم للضياع أو الضياع.

تقرير

الديموقراطيون يستغلّون أزمات ترامب: أصوات السود مهمّة!

يعمل الحزب الديموقراطي جاهداً على توظيف الأزمات، الإنسانية منها والاقتصادية، التي تواجهها الولايات المتحدة، انتخابياً، خوفاً من أن يعيد التاريخ نفسه، في المقابل، يراهن دونالد ترامب على قدرته على تجاوز الأزمات، محاكياً تجربة ريتشارد نيكسون

رنا حربي

واضعاً كمامة على وجهه في كنيسة صغيرة في مدينة ويلمينغتون بولاية ديلاوير الأميركية، ركع المرشح الديموقراطي للانتخابات الرئاسية جو بايدن أمام الحاضرين. في هذه اللقطة، جمع بايدن بين فيروس «كورونا» والتظاهرات المندّدة بالعنصرية المؤسساتية، معلناً أنه مستعد لانتشال البلاد من الأزمات التي دخلت فيها نتيجة «فشل» الرئيس دونالد ترامب في إدارة كلا الملفين.

الصورة تختصر المشهد السياسي الذي رسمه الحزب الديموقراطي بدقة في مسعاه للعودة إلى البيت الأبيض في تشرين الثاني/نوفمبر من العام الجاري. فظهور «جو النعسان»، كما يصفه ترامب، بعد غياب شبه كامل بعيد تعليق حملته الانتخابية بسبب «كورونا»، ليس سوى حلقة من مسلسل طويل من إخراج الحزب، الذي لا يفوّت أزمة إلا ويستغلها في محاولة يائسة لعدم تكرار سيناريو انتخابات 2016 والهزيمة التي لا تزال تطارده حتى اليوم. يعي الديموقراطيون أن التهجم على شخص ترامب وحياته الشخصية ليس كافياً، وعليهم العمل على استرجاع الأصوات التي تخلت عنهم، ولا سيما من الطبقة الوسطى، وعلى كسب ثقة الأقليات العرقية التي فضلت البقاء في بيوتها على التصويت لهيلاري كلينتون.

حرك الحزب الديموقراطي جميع أدواته، من قياديين وأعضاء ووسائل إعلام ومشاهير، وسارع إلى ركوب موجة الاحتجاجات التي اجتاحت 50 ولاية، إثر مقتل جورج فلويد. تساءلت صحيفة «واشنطن بوست» عما إذا كان بايدن لديه «المهارة السياسية لتوجيه غضب المحتجين والفوز بأصواتهم، أم سيتغلب عليه تسونامي من السخط؟». واعتبر أحد منظمي استطلاعات الرأي للرئيس السابق باراك أوباما، كورتيل بلشر، أنه «ينبغي على بايدن أن يستغل الفرصة... وإرسال رسالة توحّد الأميركيين». وهذا ما يسعى إليه بايدن، الذي ضاعف تصريحاته ولقاءاته بعد الحادثة، وعبّر عن «غضبه» على مواقع التواصل الاجتماعي. كما تعهّد بالشروع في استئصال «العنصرية المؤسساتية» وإنشاء لجنة للإشراف على عمل الشرطة إذا هزم ترامب في الانتخابات. ونقلت «واشنطن بوست» عن مصدر مطلع، أن بايدن «يخطط للحديث أكثر عن العرقية والعنصرية في الأيام المقبلة»، في سعيه لكسب أصوات السود. وبالرغم من محاولاته، يواجه المرشح الديموقراطي انتقادات لمواقفه السابقة، ولا سيما قوله لمقدّم برنامج إذاعي «إذا كنت لا تستطيع أن تختار بين مساندتي أو دعم ترامب، فأنت لست أسود». هذا التصريح، الذي سرعان ما اعتذر عنه بايدن، رفع الستار عن حقيقة الحملة الديموقراطية الداعمة للتظاهرات: أصوات السود، لا حياتهم، مهمّة.

ولم تقتصر المسرحية الديموقراطية على بايدن. ففي مشهد دراماتيكي، ركعت رئيسة مجلس النواب الأميركي نانسي بيلوسي، وأعضاء ديموقراطيون، أمام عدسات الكاميرات، بصمت لمدة 8 دقائق و 46 ثانية، وهو مقدار الوقت الذي وضع فيه الضابط ركبته على عنق فلويد. كما ارتدوا وشاحاً أفريقياً هدفوا من خلاله إلى إبداء تضامنهم مع الأميركيين من أصول أفريقية. كذلك وجّه أوباما رسالة «عاطفية» إلى المتظاهرين، دعاهم فيها إلى «توجيه غضبهم انتخابياً» عبر اختيار مسؤولين «يستجيبون لمطالبهم». والجدير بالذكر أن تظاهرات مشابهة خرجت في عهد أوباما (حين كان بايدن نائبه على مدى 8 سنوات)، كما شارك أعضاء من الحزب الديموقراطي في التظاهرات، ومن ضمنهم عمدة سياتل جيني دوركان، التي قالت «هناك أوقات يجب أن لا يكون هناك تجمّعات (بسبب كورونا)»، ولكن ليس اليوم».

وكذلك وسائل الإعلام، التي عبّرت عن دعمها الكامل للتظاهرات. في حين وقّع 1200 من «خبراء الصحة العامة الأكثر شهرة في البلاد» على رسالة تدعو إلى «التجمعات في الهواء الطلق»، معتبرين أن «العنصرية والفوقية العرقية هي قضية تتعلّق بالصحة العامة وتتجاوز كورونا في خطورتها».

ترامب وتجربة نيكسون

يرى الصحافي توماس بي. أدسال، في مقال بعنوان «انتخابات جورج فلويد» في صحيفة «نيويورك تايمز»، أن «حالات الفوضى والشغب» قد تسهم في فوز ترامب. ووفق أدسال، هناك «تخوّف لدى الديموقراطيين من تكرار رد فعل الناخبين على أعمال الشغب في الستينيات، والتي انتهت عقوداً من الهيمنة الديموقراطية وفتحت المجال أمام الجمهوريين لفرض أجندتهم على جميع المستويات على مدى 52 عاماً».

بدوره، يشير الأستاذ المساعد في العلوم السياسية في جامعة «برينستون»، عمر واسو، في بحث وثّق فيه التحوّل في أنماط التصويت في أعقاب اغتيال مارتن لوثر كينغ واحتجاجات عام 1968، إلى تصويت العديد من المعتدلين البيض الذين دعموا الحزب الديموقراطي للمرشح الجمهوري ريتشارد نيكسون في الانتخابات. ووفق واسو، فإن المقاطعات ذات الأغلبية البيضاء التي كانت قريبة من الاحتجاجات العنيفة شهدت تحوّلاً بين 1,6% و 7,9% بين الناخبين البيض لصالح الجمهوريين. في المقابل، ارتفع التصويت الديموقراطي في المقاطعات ذات الأغلبية البيضاء التي كانت على مقربة من الاحتجاجات اللاعنفية بنسبة 1,6%. واستناداً إلى هذه الحسابات، قدر واسو أنه في «سيناريو مضاد للواقع، لم يتم اغتيال مارتن لوثر كينغ فيه ولم يقع 137 احتجاجاً تخللته أعمال شغب وعنف، لكان قد فاز الديموقراطي هيوبرت همفري في الانتخابات».

وعلى ما يبدو، فإن ترامب يسير على خطى نيكسون، ويتوقع أن تبقيه «الأغلبية الصامتة» التي تؤيّد دعوته بخصوص «القانون والنظام» في البيت الأبيض. ويستغل الرئيس الأميركي الاحتجاجات لتحشيد قاعدته الانتخابية وصرف الأنظار عن التحديات التي تواجه إدارته وتراجع شعبيته بين الجمهوريين المعتدلين والمستقلين، من خلال تأجيج النعصّب والتركيز على أعمال الشغب بدل التظاهرات السلمية، إذ وجّه أصابع الاتهام إلى «فوضويين يساريين راديكاليين»، محذراً من الفوضى في غياب «القانون والنظام».

بالرغم من محاولاته، يواجه بايدن انتقادات لمواقفه السابقة (أ ف ب)

> على خطى نيكسون، يتوقع ترامب أن تبقيه «الأغلبية الصامتة» التي توّيد «القانون والنظام»

أصوات الطبقة العاملة

اعتبر أدسال، في مقاله، أنه وإن نجح ترامب في استغلال «أعمال الشغب»، فإن الأزمة الاقتصادية التي تشهدها البلاد نتيجة «كورونا» تصبّ في مصلحة المعسكر الديموقراطي، وقد تمهّد الطريق أمام عودته إلى الحكم.

ويعمل الحزب الديموقراطي على استرجاع أصوات الناخبين البيض من الطبقة العاملة الذين تخلوا عنه في 2016 بعدما شعروا بانفصال النّخبة الحاكمة عن الشعب وهمومه وطموحاته. وهو الأمر الذي دفع قسماً كبيراً منهم إلى معسكر ترامب، الذي وعد الشباب بتحسين الاقتصاد والتركيز على الصّناعة الأميركية وخلق فرص عمل جديدة. إلا أن «كورونا» ضرب بطموحات ترامب ووعوده عرض الحائط، لتعيش البلاد أسوأ وضع اقتصادي منذ «الكساد الكبير».

ولم يعد يستطيع ترامب التباهي بالانجازات الاقتصادية التي حقّقها مطلع ولايته، إذ تجاوز عدد العمّال الأميركيين الذين جرى تسريحهم بشكل دائم أو مؤقت 42 مليوناً، لترتفع البطالة في الولايات المتحدة إلى أعلى مستوى منذ الثلاثينيات. ووفق شبكة «سي إن بي سي»، يتوقّع الاقتصاديون في بنك الاحتياط الفيدرالي في «سانت لويس» أن يخسر 47 مليون أميركي وظائفهم، ليصبح العدد الإجمالي للعاطلين من العمل 52,8 مليوناً، وتصل نسبة البطالة إلى 32,1%، متجاوزة النسبة في ذروة «الكساد الكبير» (24,9 %).

حاول الرئيس الأميركي إعادة تفعيل الاقتصاد وتدارك الخسائر، الأمر الذي رفضه الحزب الديموقراطي، مشدداً على ضرورة «التباعد الاجتماعي» والبقاء في المنازل. كما خرج مناصرون لترامب في تظاهرات مطالبة بإعادة فتح البلاد، قابلها سخط كبير من قبل الإعلام الذي وصفها بـ«الصفعة» بوجه الجهود التي يبذلها العاملون في القطاع الصحي (الإعلام نفسه الذي يدعم تظاهرات «حياة السود مهمّة»). ووفق تقرير نشرته «نيويورك تايمز»، فإن التحرّكات المطالبة بفتح البلاد «ليست عفوية»، وتقف وراءها جهات تابعة للحزب الجمهوري وتلقى تشجيعاً وتأييداً من قبل الرئيس نفسه.

استطلاعات الرأي

مع سقوط أكثر من 114 ألف ضحية لـ«كورونا»، يتعرّض الرئيس الأميركي لانتقادات واسعة. وأظهر استطلاع لـ«مورنينغ كونسلت» أن 41 % من الناخبين يؤيدون الطريقة التي تعامل فيها ترامب مع الفيروس، في مقابل معارضة 53%. أدّت كل هذه الأحداث إلى تراجع شعبية ترامب، وفق استقصاء، نشرته محطة «سي أن أن». وأظهرت الأرقام تفوّق بايدن بنسبة 51% على ترامب، بعد أن كانت النسبة 48% في استقصاء، شهر نيسان الماضي. من جهته، أكّد ترامب في مقابلة أجراها مع وكالة «رويترز» أنه لا يكترث لهذه الأرقام. ولعل تجربة 2016 خير دليل، إذ كانت قد أظهرت كل استطلاعات الرأي التي أجريت عشية الانتخابات الرئاسية حينها تقدّم كلينتون على منافسها الجمهوري («أن بي سي» تقدّمت كلينتون على ترامب بفارق 6 نقاط، «بلومبيرغ» بفارق 3 نقاط، «واشنطن بوست» بـ4 نقاط...).

إعلانات رسمية

إعلان عن وضع جداول التكليف الأساسية قيد التحصيل عن عام 2020

يعلن رئيس بلدية الحدت – سبنيه – حارة البطم عن وضع جداول التكليف الأساسية لكافة الرسوم البلدية عن عام 2020 وما قبلها قيد التحصيل عملاً بنص المادة 104 من القانون رقم 88/60 (قانون الرسوم والعلاوات البلدية وتعديلاته) ويلفت النظر إلى ما يلي:
أولاً: عملاً بنص المادة 106 من القانون رقم 88/60 (قانون الرسوم والعلاوات البلدية وتعديلاته) على المكلفين المبادرة فوراً إلى تسديد الرسوم البلدية المتوجبة عليهم خلال مهلة شهرين من تاريخ الإعلان في الجريدة الرسمية.
ثانياً: عملاً بنص المادة 109 من القانون رقم 88/60 (قانون الرسوم والعلاوات البلدية وتعديلاته) تفرض غرامة تأخير وقدرها 2% (إثنان بالمئة) عن كل شهر تأخير عن المبالغ التي لم تسدّد خلال المهلة المبيّنة في البند الأول أعلاه، ويعتبر كسر الشهر شهراً كاملاً.
الحدت في: 2020/6/1
رئيس بلدية الحدت – سبنيه – حارة البطم
جورج إدوار عون
التكليف 535

بلاغ رقم: 2/5

تعلن وزارة الاتصالات بأنها ستضع قيد التحصيل اعتباراً من 2020/06/19 الكشوفات التالية:
كشوفات فواتير الهاتف الثابت عن شهر ايار عام 2020
بالإضافة الى كشوفات الفواتير المتأخرة غير المسددة، ولقد حددت مهلة اقصاها 2020/07/15 لتسديد هذه الكشوفات.
وتذكر المشتركين الكرام بالتدابير التالية:
في حال التخلف:
1 - تقطع خطوط المشتركين المتخلفين عن الدفع باتجاه واحد «للاستقبال فقط» اعتباراً من تاريخ 2020/07/16.
2 - تقطع خطوط المشتركين المتخلفين عن الدفع بالاتجاهين اعتباراً من تاريخ 2020/08/03 وتستوفى الغرامة عن إعادة وصل الخط (11,000 ل.ل.) اعتباراً من هذا التاريخ.
3 - تلغى اشتراكاتهم بصورة مؤقتة بعد مرور شهر واحد على تاريخ قطع الاشتراك اعتباراً من 2020/09/01 ويعاد وصله بعد تسديد المتأخرات المستحقة إضافة الى رسم اعادة وصل الخط (11,000 ل.ل.) وذلك حتى تاريخ الإلغاء النهائي.
4 - تلغى اشتراكاتهم بصورة نهائية بعد مرور ثلاثة أشهر على تاريخ الإلغاء المؤقت اعتباراً من تاريخ 2020/12/01 وتستوفى غرامة قدرها (2%) شهرياً وتحرر الارقام الملغاة وتحصل المتأخرات بالطرق القانونية المعمول بها.
استناداً الى المادة 45 من قانون المحاسبة العمومية.
5 - يُحرم المشترك الملغى رقمه من الحصول على إشتراك جديد قبل تسديد جميع الفواتير المستحقة عليه.
ملاحظة: أ - تقطع خطوط المشتركين المتخلفين عن دفع فاتورة هاتف شهر نيسان عام 2020 باتجاه واحد «للاستقبال فقط» اعتباراً من تاريخ 2020/06/19.
ب - يمكن للمشتركين الملغاة خطوطهم والذين لم يسددوا فواتيرهم المتأخرة المبادرة الى تقسيط المتأخرات في صناديق المناطق الهاتفية وفي مصلحة الشؤون المالية - مبنى وزارة الاتصالات، شارع رياض الصلح وإمكانية الحصول على إشتراك جديد.
إمكانية تسديد الفواتير عبر الوسائل التالية:
- لدى اي صندوق من صناديق قبض الفواتير التابعة لوزارة الاتصالات على كافة الاراضي اللبنانية.
- لدى أي مصرف عبر توطين الفاتورة مقابل 2,000 ل.ل. للفاتورة الواحدة أو أكثر (للاستعلام اتصل بمصرفك).
- مكاتب LibanPost: مقابل 2,000 ل.ل. للفاتورة الواحدة أو بكلفة 1,500 ل.ل. للفاتورة الواحدة عبر الاشتراك بخدمة «جباية من العنوان» (للاشتراك بهذه الخدمة يمكن الاتصال بالرقم 01/629629 ـ مقسم 333).
- مكاتب شركة ويسترن يونيون OMT بكلفة 2,000 ل.ل. للفاتورة الواحدة.
- مكاتب شركة ويسترن يونيون BOB FINANCE بكلفة 2,000 ل.ل. للفاتورة الواحدة.
إمكانية الحصول على قيمة الفواتير: عبر الاتصال على المجيب الصوتي رقم 1515 أو عبر صفحات الانترنت الخاصة بالوزارة (mpt.gov.lb) وهيئة أوجيرو (ogero.gov.lb).
كما تذكر المشتركين: بأحكام المرسوم رقم 93/4565 (المادة الثالثة منه) وتعديله بالمرسوم 11682 تاريخ 1998/01/30 لجهة تحديد مهلة أربعة أشهر للإعتراض بعد إنتهاء المهلة المحددة للدفع والمذكورة اعلاه، ووجوب تقديم طلب الاعتراض في المنطقة الهاتفية التابع لها رقم المشترك.
يُطلب من المشتركين الكرام التجاوب السريع مع مضمون هذا البلاغ، شاكرين لهم حسن تعاونهم.
بيروت في 1 حزيران 2020
المدير العام لإستثمار وصيانة المواصلات
السلكية واللاسلكية
المهندس باسل أحمد الأيوبي
التكليف 559

إعلان مكرر

تعلن بلدية أنفه عن رغبتها في إجراء مناقصة عمومية لجمع ونقل النفايات، يمكن الحصول على دفتر الشروط بعد دفع ثمنه من القلم البلدي ضمن الدوام الرسمي. آخر مهلة لتقديم العروض نهار الثلاثاء الواقع فيه 2020/6/30 الساعة 12 ظهراً. يتم فض العروض نهار الثلاثاء الواقع فيه 2020/6/30 الساعة 14 ظهراً.

دعوة

بناءً لمحضر اجتماع مجلس الإدارة رقم 3 تاريخ 2020/6/9 يدعو مجلس إدارة الجمعية التعاونية لنحالي بيت الفقس الأعضاء لاجتماع الجمعية العمومية الأحد 2020/6/28 الساعة التاسعة في قاعة المسجد لدراسة ما يلي: الاطلاع على موازنة 2019 والتصديق عليها.
وإذا لم يكتمل النصاب تعقد جلسة ثانية الساعة العاشرة في نفس اليوم والمكان.

إعلان

من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب المحامي حسن ديب بوكالته عن محمد حسين قزي لموكلته فضيلة محمد ضيا سند بدل ضائع للعقار 2242 بابلية.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان

من أمانة السجل العقاري في صيدا
طلب المحامي احمد صفي الدين لموكلته فاطمة احمد صفي الدين سند بدل ضائع للعقار 802 بابلية.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان

من أمانة السجل العقاري في صور
طلب محمود محمد سكيكي لموكله حسين علي أمين بسما سندات بدل ضائع للعقارين 306 و325 عين بعال.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان

من أمانة السجل العقاري في صور
طلب محمود ابراهيم عباس بوكالته عن ادريس شلهوب لمورثته عبده الزهره جواد شلهوب سندات بدل ضائع للعقارين 288 و472 طرفلسيه.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري
باسم حسن

إعلان من أمانة السجل العقاري في كسروان

طلبت المحامية غادة فؤاد الخراط بصفتها وكيلة جاكلين يوسف مرعي بالاصالة عن نفسها وبوكالتها عن كل من لور واحلام كمال الخازن سندات تمليك بدل عن ضائع في العقارات رقم 3205 و3208 و5643 و7715 من منطقة كفردبيان العقارية قضاء كسروان.
للمعترض مراجعة الامانة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في كسروان
راني حيدر

إعلان من أمانة السجل العقاري في جبيل

طلب وليم جورج يونس اصدار سندات تمليك بدل عن ضائع في العقار رقم 1181 من منطقة اهمج العقارية قضاء جبيل.
للمعترض مراجعة الأمانة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في جبيل
ليلى الحويك

إعلان من أمانة السجل العقاري في كسروان

طلبت المحامية مابال جرجي عبد الكريم المعروف بالعرموني بصفتها وكيلة ماريز انطوان نوفل سند تمليك بدل عن ضائع في العقار رقم 6044 القسم 4 من منطقة كفردبيان العقارية قضاء كسروان.
للمعترض مراجعة الامانة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في كسروان
راني حيدر

إعلان

من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب مسلم محمد جمول شهادة قيد بدل ضائع للعقار 147 عزة.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان

من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب حسن محمد صادق لموكله هاني محمد علي يوسف صادق شهادة قيد بدل ضائع للعقار 398 النميرية.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان

من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلب مفيد عبد النبي دهيني شهادة قيد بدل ضائع للعقار رقم 900 جباع.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان

من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلبت منى حسن يونس لموكلها زهير حسن يونس سندات تمليك بدل ضائع للاقسام 6 و7 و11 من العقار 715 كفرجوز.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان

من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلبت انعام علي شعيب بصفتها مشترية من البائعة فاطمة محمد قبيسي شهادات قيد بدل ضائع للعقارين 1185 – 1411 الشرقية.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

إعلان

من أمانة السجل العقاري في النبطية
طلبت دارين محمد حمزه بوكالتها عن يمامة عبد الحسن سلامة لمورثها عبد الحسن امين سلامة شهادة قيد بدل ضائع للعقار 2193 كفررمان.
للمعترض 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في النبطية
محمد طراف

البعثة العلمانيّة الفرنسيّة MLF في لبنان: ٢٠٢٠ هو العام الذي يهدّد جميع المدارس الخاصّة

البعثة العلمانية الفرنسية هي جمعية لا تتوخّى الربح، تهدف إلى نشر اللغة والثقافة الفرنسية في جميع أنحاء العالم من خلال التعليم العلمانيّ المتعدّد اللغات والثقافات. تأسّست البعثة في لبنان منذ أكثر من قرن، وتضمّ اليوم أكثر من ٨٠٠٠ طالب و١٠٠٠ موظف وأكثر من ١٠٠.٠٠٠ متخرّج. كونها المشغّل التاريخيّ لتدريس البرنامج الفرنسي في لبنان، أصبحت البعثة مدمجة بالكامل في نسيج قطاع التعليم الخاص في البلاد. واليوم وفي ظلّ الأوضاع الاقتصاديّة السيّئة في لبنان، أصبحت البعثة العلمانية الفرنسية ومدارسها الثانوية الخمس في خطر.

في الواقع، حتى لو كانت البعثة، ضمن مؤسساتها، رائدة في مجال شفافيّة الموازنة (بفضل عمليات المراجعة الخارجية التي تتم كل عام)، وإن كانت قد عملت في تضامن (من خلال إنشاء صناديق التضامن) وبصرامة فيما يتعلق بالمطابقة مع النظام الفرنسي (من خلال تكليف إدارة مؤسساتها لرؤساء مؤسسات الخدمة المدنية الفرنسية التي تدفعها الدولة الفرنسية)، عليها أن تواجه تغييرًا سريعًا للغاية جرّاء الأوضاع الاقتصاديّة في لبنان.
ومع ذلك، فإنّ هذا التغيير هو أمر جديد تمامًا على قطاع التعليم الخاص اللبناني، حيث أنّ جميع المؤسسات لا تحقّق أي ربح وتبحث عن موارد خارجيّة، مما يعتبر غير صحيّ وغير منطقيّ وفق القانون ١٩٩٦/٥١٥.
النتيجة الواضحة: لقد سجّلت البعثة العلمانية الفرنسية، وهي إحدى المؤسسات التعليمية الخاصة الوحيدة في البلاد التي قامت شركة مستقلة بتدقيق حساباتها، عجزًا قدره ٢٤ مليار ليرة على مدى ٣ سنوات، مما اضطرها إلى تقديم ميزانيات تظهر عجزا.

لم تتخلى البعثة يوماً عن تقديم أعلى مستوى تعليميّ ممكن بسعر التكلفة. وبالإتفاق مع ٤ لجان أهل، قامت البعثة بالفعل بتخفيض التكاليف غير الأساسية للتعامل مع عجز المؤسسات، حتى لا تضطر أن تمرّرها للأهالي لدفعها. كما نجحت في نشر جهاز التعليم عن بعد بجودة معترف بها، وفي وقت قصير للغاية.

لكن الأزمة الاقتصادية التي بدأت قبل ٤ الى ٥ سنوات تدخل اليوم أصعب مراحلها، وقد تكون الأكثر خطورة التي مرّ بها لبنان منذ استقلاله. واتّضح أنها أتت أصعب على قطاع التعليم الخاص بسبب عواقب تطبيق القانون ٢٠١٧/٤٦ المتعلّق بأجور أعضاء هيئة التدريس، والذي طبقته البعثة بالكامل مما أدّى إلى زيادة في الرسوم الدراسية بنسبة ٣٠٪.

قد تكون واحدة من نتائج هذه الأزمة أنّ بعض العائلات اللبنانية لم تعد قادرة على تحمّل المصاريف الضرورية لتشغيل المدارس التابعة للبعثة. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أنّ النظام التعليميّ الخاص لمدارس البعثة العلمانية الفرنسية في لبنان ليس نظامًا يتوخّى الربح. إنها مساهمة، مثلها مثل المؤسّسات التعليمية الأخرى في القطاع الخاص، تهدف الى تحضير الشباب لبناء مستقبلهم ومستقبل بلادهم، والتي تخضع بوضوح لقانون العرض والطلب. وبذلك فإنّ الأسر ليست ملزمة اطلاقًا بإرسال أولادها إلى هذه المدارس.

في مواجهة الأزمة الاقتصادية والنقدية، التي تفاقمت بسبب الأزمة الصحية جرّاء الوباء العالميّ، فإنّ ردّة فعل الأسر التي تمارس ضغطًا قويًا على المدارس ليس مفاجئًا بالنسبة للبعثة، التي تشاركهم قلقهم الكبير. ولكن من المهم أن نلاحظ أنهم ليسوا الوحيدين الذين يعانون من هذا الوضع الإقتصاديّ الذي يثقل بدوره كاهل المؤسسات بشكل كبير أيضًا وسيتعيّن على الأخيرة تحمّل عجزًا متزايدا على الرغم من أنّ البعثة لا تتصوّر أنّها ستطالب الأهالي بتسديد الكلفة الإضافية المتوجّبة عليهم حسب القانون ١٩٩٦/٥١٥.

تقوم البعثة العلمانية الفرنسية بتحصيل جميع الرسوم الدراسيّة بالليرة اللبنانية دون زيادة منذ ٢٠١٨/٢٠١٧، وقد التزمت بإبقائها على ما هي عليه للعام الدراسيّ الحالي. ونتيجة لذلك، أدّى انهيار الليرة اللبنانية في الواقع إلى انخفاض قيمة رواتب الموظفين ورسوم التعليم، بالقيمة المطلقة، بنسبة ٥٠٪ على الأقل.

كل هذه الجهود المالية لها حدود ونؤكّد أنّنا قد وصلنا إليها.

تتفهّم البعثة العلمانية الفرنسية كليًّا وضع العائلات التي تعلّم أولادها في مدارسها وترى نفسها في مواجهة تخفيضات في الأجور أو الدخل الحرّ، وحتى أنّها تضطر الى القيام بعمليات التسريح. ومع ذلك، فإنّ أولويات الأهالي مضطربة بالكامل جرّاء هذه الأزمة فهم ضحّوا بأنفسهم الى الآن من أجل تعليم أولادهم. كل هذا سيجبر البعثة على التخلّي عن توظيف المعلّمين الأجانب بسبب انهيار العملة المحليّة، وإنهاء العديد من وظائف عاملين محليّين أيضاً.
يجد قطاع التعليم الخاص نفسه يضعف أكثر فأكثر وقد أصبح مستقبله في خطر حقيقيّ، بينما هو بالفعل ركيزة من ركائز النظام المدرسيّ الوطنيّ. إنّ اللوم المتبادل لن يحلّ أيّ شيء، سواء بالنسبة للأهالي الذين يجبرون على بيع ما يملكون، أو للمدارس التي تجبر على إغلاق أبوابها.

إنّ البلد ومدارسه بحاجة إلى الإستقرار الذي لا يمكن أن يأتي من الأهالي أو المدارس. تتحمّل الدولة وحدها، بجميع مكوّناتها (التنفيذية والتشريعية والقضائية) في نهاية المطاف العبء الثقيل وعليها وضع الخطط اللازمة للنهوض بقطاع التعليم الخاص وحمايته. بدون هذا الاستقرار، وبدون مساعدة العائلات، حتى لو من خلال تخفيف الأقساط، لن تتمكن البعثة العلمانية الفرنسية، أو أي من أعضاء قطاع التعليم الخاص الآخرين، من التغلّب على عواقب هذه الأزمة. إذا لم يتمّ القيام بأي شيء، سيحرم لبنان من تنمية عالية الجودة لموارده البشريّة، وسينتج عنها أيضاً أضراراً طويلة الأمد.

على الجميع، دولةً، وأهالي، ومدارس، تحمّل مسؤولياتهم. أمّا بالنسبة للبعثة العلمانيّة الفرنسيّة فهي قد تحمّلت مسؤولياتها منذ فترة طويلة. وتؤكّد أنّها ستبقى منفتحة تمامًا أمام مشاركة جميع المعنيّين من المجتمع اللبناني وقطاع التعليم، بأي مناقشة حول الحلول التي يمكن اتّخاذها.

بيان

mission laïque française – réseau mlfmonde | Lycée Franco-Libanais Verdun الليسيه الفرنسية اللبنانية فردان | Grand Lycée Franco-Libanais Beyrouth | Lycée Nahr Ibrahim Franco-Libanais | Lycée Alphonse de Lamartine Tripoli-Liban

إعلان صادر عن دائرة تنفيذ النبطية

برئاسة القاضي أحمد مزهر
إلى المنفذ عليهم أحمد عبد الرضا مراد ومحمد ومريم ومحمود وزينب وفاطمة ونادياً عبد الرضا مراد وعلي محمد فاعور وعلي محمد وهبة ودلال وزهراء وعبدالرضا محمد مراد وسعاد عبد الحسن حسين فاعور وفايزة عبد الحسن فاعور ومحمد حسين ابو حمد وعلي حسين ابو حمد وعبده خليل فاعور واسعد خليل فاعور من الخيام ومجهولي محل الاقامة، وعملاً بأحكام المادة 409 أ.م.م، تنبئكم هذه الدائرة بأن لديها بالمعاملة التنفيذية رقم 2019/681 والمتكونة بين المنفذ الدكتور أسعد عبد العلي فاعور وبينكم ورفاقكم إنذاراً تنفيذياً بموضوع الحكم الصادر عن محكمة بداية النبطية المدنية رقم قرار 2019/56 تاريخ 2019/7/16 والمتضمن إزالة الشيوع في العقار رقم 4110/الخيام وطرحها للبيع بالمزاد العلني على أساس سعر الطرح البالغ 544000 $ أو ما يعادله بالليرة اللبنانية بتاريخ البيع وتوزيع ناتج الثمن بين الشركاء كل بنسبة حصته فيه وتضمينهم الرسوم والنفقات كل بنسبة حصته فيه.
وعليه تدعوكم هذه الدائرة للحضور اليها شخصياً أو بواسطة وكيل قانوني لإستلام الانذار ومرفقاته تحت طائلة متابعة التنفيذ بحقكم أصولاً بانقضاء 20 يوماً تلي النشر مضافاً اليها مهلة الإنذار.
مأمور التنفيذ
فاطمة سلهب

إعلان صادر عن دائرة تنفيذ النبطية

برئاسة القاضي أحمد مزهر
إلى المنفذ عليهم محمد ابراهيم خريس وعلي حسن مراد وعماد حسين عواضة وعبده خليل فاعور وسعاد وفايزة عبد الحسن حسين فاعور وفاطمة وخديجة وحسين محمد الهادي وفايزة حسين علي ابو حمد وفاطمة وفاديا وعبد الرضا وزهراء محمد عبد الرضا مراد ومريم وزينب عبد الرضا مراد وعبد الحسين محمد الهادي واحمد عبد الرضا مراد ويوسف محمد الهادي وعلي ومحمد حسين علي ابو حمد وعطاف حسين علي ابو حمد ودلال عبد الرضا مراد ومحمد حسين محمد عبد الرضا مراد وفايزة محمد سمور وسكنة محمد الهادي واسعد خليل فاعور ومحمود عبد الرضا مراد وعلي محمد فاعور من الخيام ومجهولي محل الاقامة، وعملاً بأحكام المادة 409 أ.م.م، تنبئكم هذه الدائرة بأن لديها بالمعاملة التنفيذية رقم 2019/680 والمتكونة بين المنفذ أسعد عبد العلي فاعور وبينكم ورفاقكم إنذاراً تنفيذياً بموضوع الحكم الصادر عن محكمة بداية النبطية المدنية رقم قرار 2019/55 تاريخ 2019/7/16 والمتضمن ازالة الشيوع في العقارات ذات الأرقام 4112 و4113 و4114 و4118 و4434 و4435/ الخيام وطرحها للبيع بالمزاد العلني على أساس سعر الطرح البالغ 243000 $ للعقار 4112 و169200 $ للعقار 4113 و36450 $ للعقار 4114 و27000 $ للعقار 4418 و9600 $ للعقار 4434 و41400 $ للعقار 4435 أو ما يعادله بالليرة اللبنانية بتاريخ البيع وتوزيع ناتج الثمن على الشركاء بنسبة ملكية كل منهم وتضمينهم الرسوم والنفقات.
وعليه تدعوكم هذه الدائرة للحضور اليها شخصياً أو بواسطة وكيل قانوني لإستلام الانذار ومرفقاته تحت طائلة متابعة التنفيذ بحقكم أصولاً بانقضاء 20 يوماً تلي النشر مضافاً اليها مهلة الإنذار.
مأمور التنفيذ
فاطمة سلهب

إعلان صادر عن دائرة تنفيذ النبطية

برئاسة القاضي أحمد مزهر
إلى المنفذ عليه حسن جواد علي أحمد من كفررمان ومجهول محل الاقامة، وعملاً بأحكام المادة 409 أ.م.م، تنبئك هذه الدائرة بأن لديها بالمعاملة التنفيذية رقم 2020/104 والمتكونة بين المنفذ وليد دخلله فرحات ورفاقه وبينك إنذاراً تنفيذياً بموضوع الحكم الصادر عن محكمة بداية النبطية المدنية رقم قرار 21/ش/2020 تاريخ 2020/1/28 والمتضمن إزالة الشيوع في العقار رقم 296/ كفررمان وطرحه للبيع بالمزاد العلني على أساس سعر الطرح البالغ 671520 $ أو ما يعادله بالليرة اللبنانية بتاريخ الطرح وتوزيع ناتج الثمن بين الشركاء كل بنسبة ملكية كل منهم وتضمينهم الرسوم والنفقات كل بنسبة حصته فيه.
وعليه تدعوك هذه الدائرة للحضور اليها شخصياً أو بواسطة وكيل قانوني لإستلام الانذار ومرفقاته تحت طائلة متابعة التنفيذ بحقك أصولاً بانقضاء 20 يوماً تلي النشر مضافاً اليها مهلة الإنذار.
مأمور التنفيذ
فاطمة سلهب

إعلان صادر عن دائرة تنفيذ النبطية

برئاسة القاضي أحمد مزهر
إلى المنفذ عليهم فؤاد محمد جابر وسامية أحمد دهيني وحسن وحسين وريما وعلي وأسعد وايمان وزهرة ومحمد ومنى يوسف جابر وعلي حسن جابر وهيفاء يوسف جابر وسناء ووفاء وفاطمة وعلي وزهية ومريم واسماعيل وسحر ودانيا ورانيا محمد جابر ورولا وهبة وحسين أمين جابر وعنايت رشيد نجدي وحسانة ونسرين حسن جابر وانور محمد جابر وفاطمة وعماد وسميح ورملة وحسين وندا وفاديا وشاهناز رضا جابر ودنيا حسين حاجعلي وباسل أمين جابر من ميفدون ومجهولي محل الاقامة، وعملاً بأحكام المادة 409 أ.م.م، تنبئكم هذه الدائرة بأن لديها بالمعاملة التنفيذية رقم 2020/105 والمتكونة بين المنفذ المحامي علي حسين جابر وبينكم ورفاقكم انذاراً تنفيذياً بموضوع الحكم الصادر عن محكمة بداية النبطية المدنية رقم قرار 23/ش/2020 تاريخ 2020/1/28 والمتضمن ازالة الشيوع في العقار 544/ميفدون وطرحه للبيع بالمزاد العلني على أساس سعر الطرح البالغ 20220$ أو ما يعادله بالليرة اللبنانية بتاريخ البيع وتوزيع ناتج الثمن على الشركاء بنسبة ملكية كل منهم وتضمينهم الرسوم والنفقات.
وعليه تدعوكم هذه الدائرة للحضور اليها شخصياً أو بواسطة وكيل قانوني لإستلام الانذار ومرفقاته تحت طائلة متابعة التنفيذ بحقكم أصولاً بانقضاء 20 يوماً تلي النشر مضافاً اليها مهلة الإنذار.
مأمور التنفيذ
فاطمة سلهب

إعلان

من أمانة السجل العقاري في عاليه
طلب طوني سليم الهبر وكيل وليد عبدالله الهبر لمورثته نجلا عز الدين العمري سند تمليك بدل ضائع عن حصتها في العقار 262 بطلون.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في عاليه
ليليان داغر

استراحة

كلمات متقاطعة 3470

أفقيا

1- أديب مصري راحل إشتهر بقصصه ووصف حياة الطبقات الشعبية – 2- صفة الحمل – حكم قضائي بالموت – 3- خصب – عائلة رسّام وأديب إسباني راحل من أساتذة الفنّ السريالي – قلب الثمرة – 4- يضع خفية – إله التجارة عند الرومان وإبن جوبيتر – 5- بيت الضبع – أدام النظر إليه بسكون الطرف – 6- جزيرة إيطالية في المتوسط نفي اليها نابوليون – ضمير منفصل – 7- مغنية لبنانية من عائلة أرمنية – ما رُزّ في الحائط أو الأرض من خشب ونحوه – 8- عسل – فراديس – 9- ظرف مكان – جعل الأملاك الخاصة ملكاً للدولة – 10- قائد سوداني ورئيس دولة سابق أطاح جعفر النميريّ بإنقلاب سلمي

عمودياً

1- جمهورية إسلامية في أفريقيا الغربية على الأطلسي – 2- حواجز بين الدول – للتمنيّ – نعم بالأجنبية – 3- نوتة موسيقية – النغم الأعلى في الموسيقى لدى النساء – 4- فنانة ومغنية سعودية – أعلن الحقيقة بصوتٍ عالٍ – 5- أداة شرط وتوكيد – شهر ميلادي – 6- سياسي فرنسي إشتهر بدهائه لعبَ دوراً في مؤتمر فيينا في القرن التاسع عشر – إسم موصول – 7- يعيّب وينسب إليه القبح – من الحيوانات – 8- بسط قدميه – ورق مقوّى – 9- عائلة عالم نفسي فرنسي راحل له دراسات هامة عن الطفل – شارد وضال – 10- رسّام هولندي من نوابغ الفنّانين في عصره

حلول الشبكة السابقة

أفقيا

1- جامعات – فحم – 2- وعد – فاليتا – 3- رصيف – رون – 4- جاريات – واو – 5- ور – الإحسان – 6- اتاري – اي – 7- شبل – دلّ – 8- نربح – جربا – 9- طوني حنا – ما – 10- نزار فرنسيس

عمودياً

1- جورج واشنطن – 2- إعصار – بروز – 3- مدير – البنّا – 4- فيات – حيّر – 5- اف – آلام – حفّ – 6- تارتار – جنر – 7- لو – حيدران – 8- فينوس – لب – 9- حتّ – ااا – أميّ – 10- ماسونية – اس

إعداد نعوم مسعود

sudoku 3470

2				7			1	
		6	2			7	3	
		9	3	5			4	
3			4	6				2
1	8						5	6
5				2	8			3
	3			4	9	8		
	2	1			3	5		
	7			1				4

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 3469

5	3	7	6	4	1	2	9	8
1	6	9	8	7	2	5	3	4
4	2	8	9	3	5	1	6	7
8	1	6	4	5	3	7	2	9
9	4	2	7	6	8	3	1	5
3	7	5	2	1	9	4	8	6
6	9	3	5	2	7	8	4	1
7	8	1	3	9	4	6	5	2
2	5	4	1	8	6	9	7	3

مشاهير 3470

ممثلة مصرية وحفيدة الفنان فريد شوقي والفنانة هدى سلطان. شاركت في عدد من الأعمال السينمائية والتلفزيونية أشهرها « بعد الموقعة » الذي فاز في مهرجان كان

حل الشبكة الماضية: جيروم فيراري

نتائج اللوتو اللبناني

4 21 25 30 34 38 | 12

جرى مساء أمس سحب اللوتو اللبناني للإصدار الرقم 1814 وجاءت النتيجة على الشكل الآتي:
الأرقام الرابحة: 4 - 21 - 25 - 30 - 34 - 38
الرقم الإضافي: 12
■ المرتبة الأولى (ستة أرقام مطابقة)
- عدد الشبكات الرابحة: 0
- الجائزة الإفرادية لكل شبكة: 0ل.ل.
■ المرتبة الثانية (خمسة أرقام مع الرقم الإضافي):
- قيمة الجوائز الإجمالية حسب المرتبة: 0 ل.ل.
- عدد الشبكات الرابحة: 0
- الجائزة الإفرادية لكل شبكة: 0 ل.ل.
■ المرتبة الثالثة (خمسة أرقام مطابقة):
- قيمة الجوائز الإجمالية حسب المرتبة: 33،213،240 ل.ل.
- عدد الشبكات الرابحة: 13 شبكة
- الجائزة الإفرادية لكل شبكة: 2،554،865 ل.ل.
■ المرتبة الرابعة (أربعة أرقام مطابقة):
قيمة الجوائز الإجمالية حسب المرتبة: 33،213،240 ل.ل.
- عدد الشبكات الرابحة: 529 شبكة.
- الجائزة الإفرادية لكل شبكة: 62،785 ل.ل.
■ المرتبة الخامسة (ثلاثة أرقام مطابقة):
- قيمة الجوائز الإجمالية حسب المرتبة: 66640000 ل.ل.
- عدد الشبكات الرابحة: 8330 شبكة.
- الجائزة لكل شبكة: 8،000 ل.ل.
- المبالغ المتراكمة للمرتبة الأولى والمنقولة للسحب المقبل: 604،658،678 ل.ل.

نتائج زيد

جرى مساء أمس سحب زيد رقم 1814 وجاءت النتيجة كالآتي:
الرقم الرابح: 95568
■ الجائزة الأولى
- عدد الأوراق الرابحة: 0
■ الأوراق التي تنتهي بالرقم: 5568.
- الجائزة الإفرادية: 900000 ل.ل.
■ الأوراق التي تنتهي بالرقم: 568.
- الجائزة الإفرادية: 90،000 ل.ل.
■ الأوراق التي تنتهي بالرقم 68.
- الجائزة الإفرادية: 8،000 ل.ل.

نتائج يومية

جرى مساء أمس سحب «يومية» رقم 1036 وجاءت النتيجة كالآتي:
● يومية ثلاثة: 158
● يومية أربعة: 9097
● يومية خمسة: 39891

فكر

إنّها أحد أكثر أصوات اليسار التقدمي الأميركي حدّةً، برزت إلى الواجهة من خلال كتابها No Logo عام 1999 الذي عدّه كثيرون مانيفستو لحركة مناهضة للعولمة. وها هي اليوم تعود إلى الضوء، بعدما اكتسب كتابها «عقيدة الصدمة: صعود رأسمالية الكوارث» بُعداً راهناً بوجود وباء كوفيد 19. في ذلك الكتاب، تحدّثت كيف أسهمت الولايات المتحدة، أثناء احتلالها العراق مثلاً، في فرض قوانين لخصخصة اقتصاد البلد بعيدة المدى لا تخدم سوى الشركات الكبرى، وكيف أنّ الأزمات الاقتصادية والكوارث الطبيعية تُستغلّ لتمرير سياسات نيوليبرالية متوحّشة. واليوم، تعود نعومي كلاين (1970) إلى الواجهة مجدداً، لتحذّر من أنّ الأزمة الحالية قد تكون الأكبر في تاريخ الرأسمالية، وتدعو إلى استغلالها لتغيير النظام بأكمله

نعومي كلاين: تغييرات مجتمعية هائلة بعد كورونا!

ترجمة وتحرير **سمير طاهر**

تصف الكاتبة نعومي كلاين (1970) تعاطي إدارة ترامب مع أزمة فيروس كورونا في الولايات المتحدة بالقول: «إن ما يحدث هو تراجيديا جماعية، ولكنه أيضاً يشبه ما يحدث في موقع الجريمة». التصريح ورد في أحدث مقابلة صحافية معها، تحدثت فيها ـ عبر الإنترنت ـ إلى الصحافية السويدية ساندرا ستيسكالو في 2 نيسان (أبريل) 2020 ونُشرت المقابلة في صحيفة «داغينس نيهيتر» السويدية أخيراً. تعدّ كلاين أحد أكثر أصوات اليسار التقدمي الأميركي حدةً. وكانت مجلة «ذي نيويوركر» قد صوّرتها في عام 2017 بأنها بمثابة نعومي تشومسكي، وهوارد زين قبل ثلاثين سنة. إعطاؤها هذا الدور كان باعثاً على السخرية، فهي أصلاً كندية: صحيح أن لديها جنسيتين لكون والديها أميركيين، ولكنها لم تعِش في الولايات المتحدة سوى في العامين الأخيرين، مع زوجها صانع الأفلام الوثائقية أفي لويس، وابنها توماس (7 سنوات) في نيوجيرسي، إحدى أكثر الولايات إصابة بالفيروس.

تأجلت هذه المقابلة مرات عدة بسبب إصابتها بحمى وسعال شديد. تقول نعومي إن الأعراض متطابقة مع أعراض الفيروس، ولكنها ليست متأكدة، ولا فحص متاحاً للعامة لكي تقوم به. وأضافت أنّ «كثيراً من الناس سيموتون، مع إنه كان يمكن أن لا يموتوا لو أنّ إدارة ترامب قامت فقط بالاستعدادات الأكثر ضرورة. فعلى خلاف الصين، نحن لم نباغَت به، إذ كانت لدينا أشهر عدة لكي نستعد: ننتج كميات كبيرة من أقنعة الوجه ومواد الحماية، نجهز المستشفيات بالعاملين، نهيّئ أجهزة الفحص. لكنهم لم يفعلوا أي شيء من ذلك. وباعتقادي هذا إجرام».

حققت نعومي كلاين ظهوراً عالمياً عندما كانت في التاسعة والعشرين من العمر، عبر كتابها «لا شعار» (No logo) حول العلامات التجارية وسلطة الشركات متعددة الجنسية على العالم والثقافة. وقبل ذلك، عملت كمراسلة صحافية عند اثنتين من أكبر الصحف اليومية في كندا.

عقيدة الصدمة

في عام 2007، تلاحَق صعودها بصدور كتابها «عقيدة الصدمة: صعود رأسمالية الكوارث». في البدء، كان المفترض أن يكون كتاباً عن الحادي عشر من سبتمبر والإرهاب والحرب. لكن خلال سير البحث، حصل تغيّر في الاتجاه. كانت كلاين قد سافرت إلى العراق كمراسلة صحافية للغزو الأميركي هناك. وفي 2004، حصل التسونامي في جنوب شرق آسيا، وبعده بركان كاترينا. شاهدت كلاين كيف كانت القوى النيوليبرالية تستغل ـ عمداً ـ حالات الصدمة التي خلقتها تلك الكوارث. وصفت في الكتاب كيف أسهمت الولايات المتحدة، أثناء احتلالها العراق، في فرض قوانين لخصخصة بعيدة المدى لاقتصاد ذلك البلد. خصخصات يمكن للمرء أن يلاحظ أنها مصاغة خصيصاً كي تلبّي مصلحة الأميركان. كما أنّها تصف كيف أنّ إعادة إعمار مدينة نيو أورليانز قد أتيحت لشركات المقاولات، ما أنتج أرباحاً هائلة للشركات الكبيرة في الوقت الذي تم فيه إغلاق مدارس ومستشفيات القطاع العام. وإلى حد كبير، كان هذا الكتاب وراء ازدحام وقت الكاتبة خلال الأيام الأخيرة بالمقابلات عبر الإنترنت، فالجميع يريد أن يعرف ما إذا كانت ترى «عقيدة الصدمة» كامنة تحت عباءة فيروس كورونا. وهي تجيب قائلة: «بلى، إني أراها فاعلة على قدم وساق. الحِجر هي على الأرجح أوضح مثال على ذلك. بذريعة فيروس كورونا، حصّل رئيس الحكومة هناك، فكتور أوربان، لنفسه سلطة لحكم البلاد لوقت غير محدّد بدون تدخل البرلمان. إنه هجوم جذري على الديمقراطية». أما كيف تبدو «عقيدة الصدمة» اليوم في الولايات المتحدة؟ تجيب كلاين: «إنها ليست بالدرجة نفسها من التطرف. لطالما دأبت الشركات الكبيرة، ولا سيما في مجال صناعة النفط والغاز، على الضغط من أجل تخفيف القيود على التلوث والانبعاثات الغازية. الآن جرى التخلي عن هذه القيود. وفي الأسبوع الماضي، قررت السلطة الاتحادية لحماية البيئة أنها لن تطبق قوانين البيئة أثناء الوباء. لكن هذا حدث بصمت بحيث أن معظم الناس مرّوا به مرور الكرام. كما أننا نرى أن الحكومة تدعم قطاع الأعمال بأموال هائلة، وخوفي هو أن هذا سوف يزيد الأغنياء غنىً، فيما يُضرَب القطاع العام على المدى البعيد، كقطاع الصحة مثلاً الذي ـ في حالة كونه متطوراً ـ يُفترض أن ينقذنا الآن».

برنامج بيرني ساندرز

تعتقد نعومي كلاين بأنه بات جلياً في الآونة الأخيرة عدم وجود شحّ في الأموال: في أواخر آذار (مارس)، قدم كبير المستشارين الاقتصاديين في البيت الأبيض لاري كودلو أكبر حزمة دعم في التاريخ الأميركي: حوالى ألفي مليار دولار، خُصص منها ما يقارب ثلاثة عشر مليار دولار لقطاع الصحة. انتقد الديمقراطيون الحزمة لكون المساعدات ستعطى للشركات من دون أن تصحبها شروط حول كيفية استخدام هذه المبالغ أو ـ على الأقل ـ بوجوب أن تقدم الشركات بياناتها عن أعمالها. وتتفق كلاين مع هذا الانتقاد. ترى أنه بدلاً من إعطاء المال للشركات، هناك كثير من الطرق الأكثر بساطة وأماناً لإيصال النقود إلى الناس: يمكن للدولة أن تدفع مبالغ إيجار المساكن، وأن تشطب أو توقف ديون الدراسة والرعاية الطبية، وأن تتحمل مسؤولية توفير دخل أساسي للفرد. كثير من هذه الاقتراحات كانت جزءاً من الحملة الانتخابية لبيرني ساندرز، وهو المرشح الرئاسي الوحيد الذي تؤيده كلاين علانيةً، وشاركت في حملته الانتخابية التمهيدية، ومثلته في اجتماعات عدة، وتحدثت إلى أنصاره حول التهديد المناخي والسياسة المناخية. تقول إنها لم تعمل في حياتها أبداً بهذه الشدة كما فعلت في تلك الحملة، مؤكدةً: «لو كان هذا الوباء قد أصاب الولايات المتحدة قبل ثلاثة أسابيع فقط وكشف بذلك عن الوحشية في قطاع الصحة المُسَاق بالأرباح، لكان بيرني ساندرز قد فاز. أنا مقتنعة بهذا بكل صدق». وهنا تتساءل الصحافية حول سر عدم ميل الأميركيين إلى الحلول الجماعية كالرعاية الصحية العامة مثلاً، فتقرّ نعومي بأنها هي نفسها تجهد في محاولة فهم الأصل في عدم الميل هذا، خصوصاً الآن. وتضيف: «غالبية استطلاعات الرأي تظهر أن الديمقراطيين يريدون أن يكون

> **ثقافة كراهية اليسار في الولايات المتحدة عميقة بشكل لا يصدق (ن. ك)**

> **لا يمكن فصل أزمة المناخ عن المشاكل الأخرى كالمساواة والتمييز العرقي (ن. ك)**

القبول بالوضع الراهن لم يعد خياراً... لنسعَ لمجتمع أكثر مساواة واستدامة

للجميع الحق في نوع ما من الرعاية الصحية، لكن ثقافة كراهية اليسار في هذه البلاد عميقة بشكل لا يصدق. كثير من الناس أيدوا سياسة بيرني ساندرز ولكنهم لم يصوتوا له. كانوا يخشون أن ترامب سيذبحه لأنه دعا نفسه اشتراكياً ديمقراطياً. الخوف من كلمة الاشتراكية شديد جداً. أعرف كل شيء عن هذا، أسرتي هاجرت من الولايات المتحدة بسبب ذلك».

يسارية بالوراثة

كان والدا نعومي قد قدما إلى كندا قبل ثلاثة أعوام من مولدها في مونتريال 1970. والدتها بوني شير كلاين مساواتية صانعة أفلام وثائقية، ووالدها مايكل كلاين سيصبح طبيباً، وكلاهما كان معارضاً لحرب فيتنام. كانت قد تبقت لوالدها مايكل سنة واحدة في دراسة الطب عندما استُدعي لحرب فيتنام، فحاول التملّص، وسجل نفسه رافضاً لحمل السلاح وعرض خدمة غير مسلحة. لكن لم تتم الموافقة على ذلك، وصار لزاماً عليه الاختيار بين عقوبة السجن أو السوق للجيش، وعندها قرر والداه أن يهاجرا من الولايات المتحدة. لكن الميول اليسارية للأسرة تعود إلى زمن أبعد من ذلك. فجدّ نعومي لأبيها كان يعمل في صناعة الرسوم المتحركة في شركة «والت ديزني»، وكان ناشطاً نقابياً أيضاً. وبعد إضراب 1941 في شركة «ديزني»، فُصل من عمله ووُضع اسمه في القائمة السوداء في مجال عمله، فاضطر للعمل في مصنع لبناء السفن. تقول نعومي: «إني أتوجع عندما أرى موارد العالم تنكمش، وأتوجع على أن ابني الذي يحب الطبيعة سيكبر في وقت يتّسم بانقراض الأنواع المدهشة. وأعرف أن أيّاً من هذه الأشياء لن يتغير بمجرد أنني أكتب الكتب، فما يمنع حدوث هذه الأشياء هو حركات شعبية قوية وواعية بأهدافها. إذا كان لي أن أسهم بشيء من أجل حركة كهذه، فساكون راضية، بل أكثر من راضية: ساكون سعيدة». وتشير إلى توسع المساحة الجماهيرية لليسار في أميركا قائلة: «بعد سنة من صدور «عقيدة الصدمة»، حدثت الأزمة المالية، وعندها صار لزاماً لفت الاهتمام إلى جشع المصارف ووجوب أن تحمّلها الدول المسؤولية عن الأزمة. في تلك اللحظة، كان اليسار عبارة عن قول لا! كان ثمة افتقاد إلى بديل جريء، عادل ومستدام، للنيوليبرالية. والآن لدينا هذا البديل».

الصفقة الخضراء الجديدة

تصف نعومي كلاين الصفقة الخضراء الجديدة Green new deal (حزمة إصلاحات لسياسة المناخ، نشرتها عضو الكونغرس الديمقراطية الكساندريا أوكاسيو-كورتيز ونائب الرئيس سابقاً، والناشط المناخي، آل غور) بأن فكرتها الأساسية هي استغلال الناس وقمعهم، والاستغلال الجائر لموارد الأرض المحدودة، وجهان لعملة واحدة. بمعنى أن غاية الصفقة الخضراء هي أن تتخلى الولايات المتحدة تدريجاً عن الوقود الأحفوري، وفي الوقت نفسه يتم تقليل التفاوت الاقتصادي؛ إذ يتم ترحيل الأموال وقوة العمل من قطاع الوقود الأحفوري إلى مصادر الطاقة المتجددة، التي ستشكل قطاعاً خالقاً لأعمال أكثر بكثير مما توفره صناعة الغاز. لكن هذا، كما توضح نعومي، يتعلق أيضاً بتقليل الاستهلاك بشكل عام، وهو أمر يصعب التوفيق بينه وبين النظرة الشائعة إلى العالم التي تعدّ النمو هو مقياس النجاح. وتضيف موضحة:

«سنحتاج إلى معايير جديدة للنجاح الاقتصادي. ينبغي أن يُقاس النجاح بناءً على ما إذا كان يحمي ويحافظ على الدورات المتجدّدة والتي تمنح الحياة. سيكون هناك نمو ولكنه ليس نمواً عشوائياً. على سبيل المثال، يُظهر هذا الوباء كم هي مهمة مهن الصحة والرعاية، إنها «أعمال خضراء» وهي بذلك قطاع يمكن أن يُسمح له بالنمو بدون أن نخرّب الكوكب. أما الاسم نفسه Green new deal فيرجع إلى الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية New deal التي أدخلها فرانكلين روزفلت كردّ على الكساد الكبير الذي أعقب انهيار سوق الأوراق المالية سنة 1929».

في أحدث كتبها «في اللهب. خطاب ثاري إلى العالم من أجل صفقة خضراء جديدة»، تصف كلاين انتقالها من مقاربة العالم وكوارثه من خلال منظور اقتصادي إلى نظرة أكثر شمولية. جاءت تلك اللحظة عندما كانت، قبل خمسة عشر عاماً، ترسل تقريرها الصحافي، مغمورة بالماء إلى وسطها، من مدينة نيو أورليانز المضروبة بالإعصار. تقول: «كان إعصار كاترينا كارثة طبيعية ولكن السبب في أنه كان مدمراً إلى تلك الدرجة في نيو أورليانز هو أن المدينة كانت مهملة لأن سكانها كانوا في معظمهم فقراء وأفرو أميركيين. وقتها أدركت أنه من غير الممكن فصل أزمة المناخ عن المشاكل الأخرى كالمساواة والتمييز العرقي».

تعرضت حزمة الإصلاح للنقد من جهات عدة. العديد من الجمهوريين قالوا بأن الصفقة الخضراء الجديدة نوع من الاشتراكية المتنكرة. ومن جهة الديمقراطيين، كان النقد يتعلق بأن الإصلاح المقترح في الصفقة هو من الشمولية بحيث لا يمكن تطبيقه على الإطلاق. جوي بايدن، الذي صار الآن مرشح الديمقراطيين للرئاسة، وصف الإصلاح بأنه «إطار مهم» ولكنه لا يدعمه ككل. تعلق نعومي بالقول: «الصحيح هو أن الصفقة الخضراء الجديدة ليست بروتوكولاً مناخياً ضيقاً. إنها نموذج فكري جديد كلياً، إنها خطة لاقتصاد ما بعد الوقود الأحفوري. لكن التغيير الجذري ضروري ضرورة مطلقة، فلم يعد لدينا وقت لتغيير تدريجي. وفقاً للجنة الأمم المتحدة للتغيرات المناخية (IPCC)، سوف ترتفع درجات الحرارة مع استمرار المعدل الحالي للانبعاثات الغازية بحوالى ثلاث درجات حتى نهاية القرن. وحدوث احترار قوي كهذا هو تهديد لنسبة كبيرة من النظم الحيوية للأرض، ويمكن أن يتسبب في إطلاق احتباس حراري خارج التحكم البشري. وللحد من الاحترار إلى درجة ونصف الدرجة، يجب خفض مستوى الانبعاثات الغازية إلى النصف حتى عام 2030. هذه الأرقام موجودة أساساً في اتفاقية باريس للمناخ التي خرج ترامب منها».

مع ذلك، فإن نعومي كلاين حذرة في تفاؤلها: «لقد جرى تنفيذ الصفقة الجديدة الأصلية New deal عندما كانت الولايات المتحدة في حالة كساد. ففي وقت الأزمات يكون الناس على استعداد لإجراء تغييرات كبيرة. إنه أمر منطقي، فلماذا سيرغب الناس في تغيير المجتمع دراماتيكياً حين تكون البطالة منخفضة والاقتصاد مزدهراً؟ إنه ليس أمراً سهلاً، ولكني أظن أن حظوظنا في الحصول على شيء تقدمي كالصفقة الخضراء الجديدة هي اليوم أكبر مما كانت قبل الوباء».

تدعو كلاين هذا بالقفزة التطورية، فلا حاجة لأن تتبع الأزمة أو الكارثة عقائد صدمة، إذ يمكن لهما أن يصبحا أساساً للتوق إلى شيء آخر. وبهذه الطريقة يصبران بداية لمجتمع أكثر مساواةً واستدامةً. القبول بالوضع الراهن لم يعد خياراً. أنا مقتنعة بأننا سنشهد بعد الوباء تغييرات مجتمعية هائلة، تقول نعومي بثقة.

الأخبار
al-akhbar
الجمعة 12 حزيران 2020 العدد 4072

صورة وخبر

عثرت الشرطة الإيطالية على عمل أنجزه فنان الشارع البريطاني بانكسي في 2015 كان قد سُرق من خارج مسرح «باتاكلان» في باريس العام الماضي. جاء هذا الرسم في إطار تكريم ضحايا هجمات تشرين الثاني (نوفمبر) التي وقعت في العاصمة الفرنسية وأودت بحياة 90 شخصاً. في تصريح إلى وكالة «فرانس برس»، قال أحد ضباط الشرطة في تيرامو: «لقد استرجعنا الباب المسروق وعليه عمل بانكسي الذي يمثّل فتاة صغيرة حزينة»، مؤكداً أنّ العملية نُفّذت بطلب من الشرطة الفرنسية وبحضور شرطيين فرنسيين. المدعي العام في أكويلا، قدّم تفاصيل إضافية عن العملية في مؤتمر صحافي عقده صباح أمس الخميس. (فيليبو مونتيفورتي ــ أف ب)

نزيه أبو عفش
يوميات ناقصة

الديارُ التي...

ما أعرفهُ ليس كثيراً، ولا شديدَ الأهمية.
أعرفُ أنّ الحياةَ عزيزةٌ على مَن تَورّطَ بالوقوعِ فيها.
أعرفُ أنّ الألم «يؤلمُ» والشقاءَ «يُشقي»، وأحزانَ الناسِ تُضني قلوبَ الناس.
أعرفُ وأتَفَهّمُ توقَ الإنسانِ إلى الجمالِ والحبّ
وأنينِ الموسيقى (ليس لأنها تُداوي جراحاً، بل لأنها تَنكَأُها).
أعرفُ أنّ التعاسةَ، والخوفَ، والفاقةَ، وفقْدَ مَن نُحبّ..
عارٌ وجريمةْ.
أعرفُ حاجةَ البريءِ لِأنْ يكونَ بريئاً، والمغلوبِ لِأنْ تُصَدَّقَ دمعتُه، والمشتاقِ إلى مَن خذلوهُ لأنْ يُقالَ لهُ: «لَبّيكَ و لبّيكْ!»، والواقعِ في الجبِّ لأنْ يصرخَ: «أغيثوني!»، والتائهِ في هجيرِ الصحارى لأنْ يَتوسّلَ إلى كلّ قُصاصةِ غيمٍ تَعبرُ في سماواتِ أحلامهِ: «تَحَنَّني عليَّ، وأَمطِري في أحشائي!».
أعرفُ، بدون أنْ ألتجئ إلى رُواةِ الأناجيل، أنّ الحقّ مغلوبٌ، والعدالةَ تَهيمُ يتيمةً ومخذولةً في الشوارع.
أبداً! ما أعرفهُ ليس كثيراً ولا بالِغ الأهميّة.
ما هو كثيرٌ وهامّ:
خوفُنا (أو لعلّه حياؤنا) مِن أن نُتَّهمَ بالعقوقِ والمغالاةِ في اليأس حين تضيقُ بنا الضائقاتُ ونَعوي:
هذه الديارُ التي سقطتْ أرواحنا فيها ليست ديارنا.
هذه الديارُ العليلةُ، المقفلةُ على ظلامها وكوابيسها...
ليست أكثرَ من مقبرة.
: هذه التي... أحببناها.

رامي كوسا ضيف زاهي وهبي

إثر نجاح مسلسله «أولاد آدم» (إخراج الليث حجو، إنتاج «إيغل فيلمز») الذي عُرض في رمضان الماضي، يحلّ الكاتب والشاعر السوري رامي كوسا، غداً السبت، ضيفاً على برنامج «بيت القصيد» الذي يعدّه ويقدّمه الشاعر والإعلامي اللبناني زاهي وهبي على قناة «الميادين». في هذا اللقاء، يجيب كوسا عن أسئلة منوّعة، ويتحدّث عن الكتابة للسينما والتلفزيون، وعن قصائده المغناة، ونظرته إلى راهن الدراما التلفزيونية السورية والعربية. كما يكشف عن عدم رغبته في كتابة جزء ثانٍ من «أولاد آدم»، مبدياً رأيه في عدد من الممثلين الذين جسّدوا شخصياته.

*رامي كوسا ضيف «بيت القصيد»: غداً السبت ـ الساعة التاسعة مساءً على «الميادين»

أفلام «مرفأ» بين الواقع والخيال

بعد إرجاء مواعيدها بسبب كورونا، أطلقت «غاليري مرفأ» في بيروت برنامجاً افتراضياً، ضمّ فيديوات لفنانين لبنانيين. في المجموعة المنشورة مجّاناً، اختارت الغاليري أعمالاً لرانيا اسطفان وأحمد غصين ولميا جريج. أما الآن، وعلى مدى ثلاثة أسابيع، فتتيح «مرفأ» فيلمين جديدين للمشاهدة عبر Vimeo. ضمن مشروع «أشغال داخلية» لـ«أشكال ألوان» في عام 2015، أنجز رائد ياسين (الصورة) «كاريوكي» (22 د) ووقّع فارتان أفاكيان «قصة الفيديو» (17 د). بحسب البيان الرسمي للغاليري، يختلط في الشريطَيْن القصيرَيْن «الحدث الواقعي بالكذب، لتدخل السيرة الذاتية إلى الخيال... وتتحوّل الصورة من وسيط ينقل الواقع لتخلق واقعها الخاص». (للاستعلام: 01/571636)

موسوعة المخيمات الفلسطينية: توثيق الماضي والحاضر

أبصرت «موسوعة المخيمات الفلسطينية» النور، لتصبح المرجع الأوّل بالنسبة إلى كثير من الباحثين والمهتمّين بمخيمات الشتات الفلسطيني في العالم العربي (الأردن، سوريا، لبنان، الضفة الغربية وغزة). وجد القائمون على الموسوعة حاجة ملحّة لإطلاقها في إطار توثيقي لواقع وماضي المخيم الفلسطيني، والتعريف بهما للمهتمين في ميادين اقتصادية، اجتماعية وبيئية مختلفة. توفّر الموسوعة معلومات تعريفية وتوثيقية عن المخيمات، وتتضمن إحصائيات وأرقاماً عن تاريخ كل مخيم، فيما تهدف إلى تقديم مواد للباحثين لإنجاز مشاريعهم حول المخيمات ومعرفة استخدام المفردات والتفاصيل المتشعبة، إلى جانب تسليط الضوء على واقع المخيم بكل جوانبه (صحة، تعليم، بيئة، الواقع الإغاثي...). كذلك، ترمي الموسوعة إلى تخليد أسماء المناضلين والأسرى والشهداء، والتذكير بأهم الأحداث في تاريخ المخيم، والتعريف بأسماء شيوخه وأبرز وجهائه وبالمدن والقرى التي وفدوا منها. الموقع الإلكتروني للموسوعة يحتوي أيضاً مساحة تعريفية بالحركة الشبابية وأنشطتها في المخيم، خصوصاً الرياضية، فضلاً عن أبواب عدّة، من ضمنها «المخيمات الفلسطينية»، و«المكتبة الرقمية»، و«قضايا وتقارير» و«وميديا»، مع الإضاءة على نقاط الإبداع والتميّز التي يتصّف بها أهل المخيم (الرابط متوافر على موقعنا)

يضم الموقع عدة ابواب تتشعب فيها موضوعات المخيمات الفلسطينية

تلفزيون لبنان بثّ رقمي أم صناعة برامج؟

يقول اختصاصيون في وزارة الإعلام إنّ الوزيرة منال عبد الصمد ترتكب خطأً، عن غير قصد ربّما، بتركيزها في كل أحاديثها عن «تلفزيون لبنان» على ضرورة وجود خبراء في البث الرقمي، معتبرة أنّ هذا هو المقياس لمستوى التطوّر الذي ستحققه الشاشة الرسمية. في المقابل، فأبناء صناعة التلفزيوني المحيطون بالوزيرة أو الذين تستمزج آراءهم، يوافقون على أنّه رغم أهمية التقنيات، إلا أنّها لا بد من أن تأتي بعد الأفكار وطريقة الإعداد والتقديم والإخراج. ويتعيّن على مجلس إدارة «تلفزيون لبنان» أن يتضمّن خبراء في وضع خطط إنتاجية: خبراء إعداد، تقديم، إخراج ودورات تلبي مزاج الجمهور اللبناني على تنوّعه من حيث التجديد والعصرنة، شكلاً ومضموناً، قبل شهادات التقنيات المحسومة.